مقدمة في دراسة
علم الإجرام العام والمعملي

دكتور عبد الرحيم صدقي

مدرس القانون الجنائي - بكلية الحقوق جامعة القاهرة

دار المعارف

تصميم الغلاف: منال بدران

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

إهداء

إلى ابني الحبيب الغالي
محمد

تمهيد

إن المطلع على مؤلفات الفكر الجنائى والمتعلقة ببحث أسباب الظاهرة الإجرامية يكتشف تغلغل «العلم» بالمعنى الأصلى لهذا المصطلح فى محاولة غزو عالم الجريمة ذلك العالم الغامض والمعقد فى آن واحد، وهذا المؤلف يشهد بذلك.

ولقد رأيت أن أقدم فى هذا البحث المتواضع رؤية جديدة للفكر الجنائى المقارن تساعد المبتدئ والمتعمق فى آن واحد على فهم أبعاد غير منظورة فى الظاهرة الإجرامية.

كما تفتح آفاقا جديدة فى الدراسات العليا المتعمقة فى مجال علم الإجرام علها تفيد فى دفع عجلة التقدم فى بلادنا الحبيبة.

وفق الله علماءنا لما فيه خير ورفاهية وطننا العزيز

المؤلف

مدينة نصر فى ١٩/١/١٩٨٤

مقدمة افتتاحية

أصول علم الإجرام - تعريفه - تقسيماته

١ - أصول علم الإجرام :

يعتبر الفكر العالمى أن مؤسس علم الإجرام هم العلماء الإيطاليين الثلاثة : سيزار لومبروزو (١٨٣٥ - ١٩٠٩) ه Cesare lombroso (طبيب عسكرى) وهو مؤسس علم الأنتربولوجيا الجنائية إذ يعد كتابه « الأنسان المجرم » - الذى ظهر فى عام ١٨٧٦ - المرجع الأساسى لهذا العلم، وأنريكو فيرى Enrico Ferri (أستاذ قانون وعالم اجتماع) وهو مؤسس علم الاجتماع الجنائى إذ يعد كتابه « علم الإجتماع الجنائى » - الذى ظهر فى عام ١٨٨١ المؤلف البارز بهذا العلم - إذ فتح آفاق جديدة للقانون الجنائى، ورافائيل جاروفالو Raffaele Garofalo (قاضى) صاحب الكتاب الشهير - والذى كان عنوانه فى ذاته مصطلح جديد عبر عن جوانب المادة العلمية الجديدة التى تساعد فى كشف أسباب الجريمة ألا وهو مصطلح علم الإجرام - Criminologie . والذى تعارف الفقة المصرى تجاوزا - والمجاز خلاف الواقع - على تسميته باسم علم الإجرام . ولقد ظهر هذا الكتاب فى عام ١٨٨٥ . ولهذا يعتقد البعض أن رائد علم الإجرام هو جاروفالو. فى حين كما لاحظنا سبقه فى بحث أسباب الظاهرة الإجرامية كلا من « لومبروزو » و « فيرى » .

ومنذ ١٨٨٥ ازدهرت وتعمقت أبحاث علم الكريمونولوجى بفضل أبحاث المهتمين بالجريمة فى المؤتمرات الدولية المتعاقبة وبالذات تلك المتعلقة بالأنتربولوجيا الجنائية . ولقد أدت هذه الجهود الدولية إلى اكتشاف الأوجه والأبعاد العلمية لفهم الظاهرة الإجرامية . ويرجع الفضل إلى لاكاسانى Lacasagne (الأستاذ ذائع الصيت بمدينه ليون ومؤسس المدرسه الليونية) فى عمل أرشيف منظم عرف باسم

« ارشيف الأنتربولوجيا الجنائية » يستهدف تجميع الدراسات بصورة دورية منتظمة – بحيث يمكن اعتباره « أرشيف لعلم الإجرام ذاته » . ولقد وضحت نتائج مدرسة لاكاسانى فى مطلع هذا القرن (القرن العشرين).

وبفضل دراسات وأبحاث المؤتمرات الدوليه من جهة، وجهود « لاكاسانى » من جهة أخرى نما علم الإجرام وبالذات فى الدراسات الأنتربولوجية الجنائية. ولقد بدأت هذه المؤتمرات الدولية فى روما فى عام ١٨٨٥ . وتعاقبت المؤتمرات الدولية بعد ذلك على النحو التالى :

باريس (١٨٨٩)، بروكسل (١٨٩٢)، أمستردام (١٩٠١)، تيران (١٩٠٦)، كولونيا (١٩١٣).

ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ أدى إلى توقف نمو هذا العلم الحديث بصفه مؤقته. ولهذا نلحظ توقف « أرشيفات الأنتربولوجيا الجنائية » عن مواصلة البحث والدراسة لمدة عشرون عاما. وخلال هذه الفترة – فيما بين الحربين العالميتين – ظهرت فى بلجيكا مجلة علمية اطلق عليها « مجلة القانون العقابى وعلم الإجرام » ساهمت فى سد نقص المدرسة الفرنسية. وجدير بالإشارة، انه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت فى جنيف – مجلة أطلق عليها « مجلة علم الإجرام والبوليس الفنى » لتساهم فى تدعيم دراسات وأبحاث علم الإجرام[1].

ولكن الجهود العالمية بدأت تتضح فى عام ١٩٣٤ بفضل الأستاذ الايطالى : الشهير بنيجنودى تيليو benigno di Tullioi، إذ أسس الجمعية الدولية لعلم الإجرام. وبدأت أولى مؤتمراتها العلمية فى روما فى عام ١٩٣٨ . وفى ذات العام عقد أول مؤتمر دولى لعلم الإجرام فى قارة أمريكا الجنوبية « ببيونس أيرس » (عاصمة الأرجنتين) يضم دول أمريكا اللاتينية. وجدير بالملاحظة أن جهود العلماء لم تتوقف رغم قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) فاستمرت الحركة العلمية فى بحثها عن مشاكل علم الإجرام. إذ فى عام ١٩٤١ انعقد مؤتمر علم الإجرام الثانى لدول أمريكا اللاتينية فى سنتياجو.

---

(١) هاتان المجلتان تصدران باللغة الفرنسية.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عقد أول مؤتمر دولى لعلم الإجرام يضم قارتى امريكا (الشمالية والجنوبية)، وفى عام ١٩٤٧ على وجه التحديد.

وأثناء انعقاد هذا المؤتمر أعلن «دى تيليو» للمرة الأولى فكرة إنشاء معهد دولى، ووافق عليها أعضاء هذا المؤتمر. كما وافقوا على فكرة إنعقاد المؤتمر الثانى لعلم الإجرام فى باريس وأثناء الإعداد لهذا المؤتمر الثانى، عقد المؤتمر الثانى لقارتى أمريكا فى مكسيكو (المكسيك) فى عام ١٩٤٩. وفى هذا العام أعادت الجمعية الدولية لعلم الإجرام تقييم جهودها وتنظيم أعمالها. وترتب على هذا المجهود انعقاد المؤتمر العالمى الثانى لعلم الإجرام عام ١٩٥٠ (بعد مضى اثنى عشر عاما على إنعقاد المؤتمر العلمى الأول فى ١٩٣٨) فى جامعة باريس العريقة (السوربون). ولقد انعقد هذا المؤتمر تحت رئاسة أستاذ القانون الجنائى الفرنسى الأشهر هبرى دوندية دى فابر، H. D. De Vabres وفى هذا المؤتمر تقرر إنشاء معهد دولى لعلم الإجرام. ونجم عن هذا القرار تشكيل لجنه علمية دولية لعلم الإجرام، وتنظيم حلقات دراسية علمية دولية خاصة بعلم الإجرام. ولقد كانت هذه الأعمال العلمية جميعها محور المؤتمر العالمى الثالث لعلم الإجرام الذى عقد فى لندن عام ١٩٥٥. وفى المؤتمر العالمى الرابع لعلم الإجرام الذى عقد فى لاهاى عام١٩٦٠ تقرر إصدار مجلة سنوية متخصصة فى أبحاث علم الإجرام أطلق عليها Annales internaationales de criminologie.

وفى عام ١٩٦٢ صدرت هذه المجلة تحت اسم جديد Bulletin de la Société ولقد تعاقبت بعد ذلك المؤتمرات الدولية. عقد المؤتمر العالمى الخامس لعلم الإجرام فى مونتريال عام ١٩٦٥، ثم عقد المؤتمر العالمى السادس لعلم الإجرام فى مدريد عام ١٩٧٠ ثم عقد المؤتمر العالمى السابع لعلم الإجرام فى بلجراد عام ١٩٧٣، ثم عقد المؤتمر العالمى الثامن لعلم الإجرام فى لشبونة عام ١٩٧٨.

كما تم انشاء مركزين دوليين متعلقين بدراسات علم الإجرام: الأول فى جامعة مونتريال فى عام ١٩٦٩ ويطلق عليه اسم «المركز الدولى لعلم الإجرام المقارن»، والثانى فى جامعة جين Genes ويطلق عليه اسم «المركز الدولى لعلم الإجرام المعملى» ولقد أنشأ هذا المركز فى عام ١٩٧٦.

٢ - تعريف وتقسيمات علم الإجرام :

لما كان وجود علم الإجرام حقيقة ملموسة لهذا عنى المهتمين بهذا العلم بالبحث عن تعريف أو وصف له يحدده ويميز عن غيره من العلوم . ولما كنا فى مجال التمهيد للدراسة فاننا يمكن أن نحيل القارىء فى البداية إلى التعريف الذى وضعه أميل ديركايم Emile Durkheim حينما قرر « الجريمة هى موضوع بحث علم خاص هو علم الإجرام على أن يكون مفهوماً لدينا أن الجريمة هى كل فعل معاقب عليه قانوناً »[١] .

وينقسم علم الإجرام إلى فرعين أساسيين :

علم الإجرام العام، وعلم الإجرام المعملى.

- علم الإجرام العام :

هو فرع من فروع علم الإجرام يدور موضعه الأساسى حول تحقيق نوع من - الترابط والاتصال والمقارنة بين نتائج علوم أخرى تهتم بالظاهرة الإجرامية سواء بصفة عامة أو بصفة خاصة مباشرة أو غير مباشرة، ويؤدى هذا التجميع إلى استخراج عرض نموذجى وتصنيعى عام exposé systematique يحقق تقديم دراسات تمهيدية Propédeutique لفهم الظاهرة الإجرامية كما يقول عالم إيطالى يدعى نيسيفورو A. Niceforo.

أما عن طابع علم الإجرام العام فهو علم موضوعى (أى يتسع ويضم معلومات كثيرة) encyclopédique وتركيبى (أى قائم على تركيب من عدة علوم) Synthétique .

---

(١) انظر:
E. DURKHELM, Les régles de la méthode sociologique Paris, P. U. F. . 13 éd ., 1956, P 33.

- علم الإجرام المعملى :

إذا كان علم الإجرام العام علم موسوعى (أى يزدهر على مستوى رأسى يهتم بكمّ الأبحاث plan vertical من شتى العلوم التى تبحث أو تهتم بالظاهرة الإجرامية) فإن علم الإجرام المعملى يزدهر على مستوى أفقى - plan horizontal (أى على التعمق فى جزئية معينة محددة). أو بقول أدق ان علم الإجرام المعملى يقوم على تحقيق التقارب بين عدة علوم بمناهج بحثها المختلفة وبأساليبها العلمية multidisciplinaire فى دراسة حالة إجرامية فردية معينة.

ويستهدف هذا التقارب الوصول إلى تقييم سديد لحالة إجرامية محددة (كادمان الخمور أو كاعتبار الإجرام. . . . الخ). وبهذه الدراسة العلمية المتعمقة يمكن أن يتهكن العلماء والباحثين فى هذا الفرع بالتصرفات اللاحقة لطبقة معينه من المجرمين، وبالتالى يمكن التوصل إلى مقترحات محددة كوضع برنامج خاص للتدابير الواجب إخضاع المجرم إليها لتكفل عدم حدوث «العود الاحتمالى» للجريمة مرة أخرى.

من هذا الاستعراض الموجز لعلم الإجرام المعملى يتبين لنا أنه بمثابة علم إجرام خاص. أو بقول آخر علم تطبيقى Science appliquée، وإن كان مثل علم الإجرام العام يقوم على التركيب - أى وإن كان علم تركيبى - Science synth étique -.

تعقيب :

- ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية على يد أدلر ADLER وميخائيل MICHAELL نزعة إلى خلق علم جديد أطلق عليه اصطلاحا «علم الإجرام - الانتقادى أو التحررى» Criminologie radicale. ولقد ساهم تايلور TAYLOR. ووالتون WALTON ويونج YONG فى انتشار هذا العلم الذى يعتبروه فرعا ثالثا من فروع علم الإجرام.

ولقد ظهر هذا العلم فى كتابات «ادلر» و«ميخائيل» منذ عام ١٩٣٣. ويدور محوره حول بحث أثر الوسط القضائى على المجرم.

ولقد ظهرت تيارات فكرية أخرى منذ عام ١٩٦٠ تبحث عن أثر المجتمع ذاته ككل على المجرم تجسدت على يد بيكر BECKER وشابمان CHAPMAN وليمرت LEMERT وايركسون ERIKSON فى صيغة نظرية عرفت باسم La théorie interactionniste. وتستهدف فكرة علم الإجرام الانتقادى أو النظرية المشار إليها حالا La Théorie interactionniste تأييد النظرة التى تنادى بأن الشخص ينحرف فى أعقاب تصرف أو إجراء من المجتمع ذاته أو من الإدارة أو من القضاء. أى أن هذه الدراسات الأنجلوسكسونية تستهدف انتقاد الأجهزة العامة المرتبطة بمواجهة المجرم من خلال علم جديد. وفى اعتقادنا أنها أدخل فى نطاق مادة «السياسة الجنائية».

ولعل هذا ما حدا بالفكر الفرنسى إلى عدم إدراجها ضمن تقسيم علم الإجرام. بل لقد اعتبرها عالم الإجرام الفرنسى الشهير جان بيناتل PINATEL[1] نوع من الدراسات الانتى كريمونولوچية أى المعاكسة لدراسة علم الكريمونولوجى أو المقابلة لها فى الاتجاه anti - criminologie لأنها لا تنظر فى تجميع أسباب الظاهرة الإجرامية بل تنظر فى اتجاه عكسى إلى كيفية مواجهتها وايجاد الوسيلة القضائية والتشريعية المثلى لتحقيق المكافحة الفعالة. كذا تعمد إلى دراسة موضوعات جديدة، مثل موضوع تكاليف الجريمة الاقتصادية، لا تدخل فى ذاتية أبحاث علم الكريمونولوجى (علم الإجرام.).

ولما كانت هذه الأبحاث - سواء فى أمريكا أو فى خارج أمريكا - لا تزال فى مرحلة التكوين لذا لا يتصور القول بوجود علم منظم على غرار علم الإجرام العام أو علم الإجرام المعملى يمكن أن يأخذ موقفه بين هذين الفرعين الرئيسين من علم الإجرام..

---

(١) انظر PLNATEL, La criminoloie - Paris - 1979 - P. 10.

خطة البحث :

لكى نتجنب أى خلط أو خطأ، يستحسن أن نستعرض كلا من علم الإجرام العام وعلم الإجرام المعملى على حدى. لذا ستنقسم الدراسة إلى جزئيين كبيرين :

الأول يخصص لعلم الإجرام العام والآخر لعلم الإجرام المعملى.

وفى **الجزء الأول** : سنتبع الخط الفكرى الذى تلتزمه أبحاث علم الإجرام العام. ومن ثم سنقوم - بعد دراسة نطاق وطبيعة علم الإجرام العام - بالقاء الضوء على الدراسات والأبحاث الأولى لهذا العلم حتى نستطيع أن نتبين تعريف وشرح حقيقة الجريمة أو الظاهرة الإجرامية بقول أعم - وجميع الأفكار الذهنية المرتبطة بها لدى العلماء، وأخيراً لكى نتبين حقيقة النظريات المتعلقة بالجريمة وصحة الحجج التى أثارتها المناقشات من حولها. وهذا ما يوصلنا فى النهاية إلى إيجاد نظام أو منهج سديد لدراسة علم الإجرام Syst´ematisation criminologique أى إيجاد تقعيد عام للأفكار المتشعبة.

وعلى العكس من ذلك فى **الجزء الثانى** (علم الإجرام المعملى) سنلتزم بحدود المنهج المعملى أى بالانصياع لضوابطه ولمناهج بحثه. Imperatifs de la methodologie clinique.

الجزء الأول

علم الإجرام العام

الفصل الأول : نطاق وطبيعة علم الإجرام العام.

الفصل الثانى : الدراسات الأولية فى علم الإجرام العام.

الفصل الثالث : المفاهيم التحليلية لعلم الإجرام العام.

الفصل الرابع : النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام العام.

الفصل الخامس : منهج بحث ومصادر علم الإجرام العام.

الفصل الأول

نطاق وطبيعة علم الإجرام العام

المبحث الأول

نطاق علم الإجرام العام

لما كانت جهود علماء الجريمة واقع معترف به منذ ظهور عصر النور فى أوربا، ولما كانت متعددة ومتعشبة لذا وجب ضم نتائجها فى إطار علم واحد ونطاق منسق.

ولكن ماهى العلوم الجنائية أو بمعنى أدق العلوم المتهمة بالجريمة؟ سنقوم باستعراض هذه العلوم الجنائية التى ساهمت فى النهاية فى خلق علم الإجرام العام من خلال التعرض لمفاهيم بعض المفكرين العالميين عن نطاق علم الإجرام.

١ - مفهوم فيرى لنطاق علم الإجرام:

يرى أنريكو فيرى أن نطاق علم الإجرام يشمل القانون الجنائى والسياسة الجنائية. أى أنه ينكر فكرة انعزالية القانون الجنائى ويجعله جزءا من علم الإجرام. فهو يعتبر أن القانون الجنائى ينظر للجريمة كوحدة قانونية مجردة بعيدة عن موطنها الواقعى الذى ولدت فيه وعن حقيقتها الطبيعية. ويعتقد بيناتل PINATEL أن هذا الرأى رأى فلسفى نظرى لا يقلل من أن فكر القانون الجنائى حينما يدرس الجريمة فإنه لا يغفل كونها ظاهرة طبيعية واجتماعية. ولهذا نجد «روكو» ROCCO قد قام بالرد على تصور «فيرى» بأن أوضح أن القانون الجنائى أوسع نطاق من علم الإجرام على أساس أن الإعداد الفنى للقانون الجنائى يستوجب التعرف على الأساليب العلمية المرتبطة بالجريمة وبمعالجتها، وبالتالى

فيدخل فيه علم الإجرام. وتحاول الجهات العلمية التمييز بين نطاقى علم الإجرام من جهة والقانون الجنائى من جهة أخرى. ويمكن القول بأن الجمعية الدولية لعلم الإجرام توضح من خلال أبحاثها نطاق علم الاجرام، فى حين تقوم المؤسسة الدولية للقانون الجنائى Association Internationale de Droit Pénal بتبيان نطاق القانون الجنائى بوجه عام.

- والواقع أن علم الإجرام هو علم بحث الظاهرة الإجرامية فى حين أن القانون الجنائى هو نظام نمطى discipline normative (أى يقدم نماذج عامة ومجردة فى نصوص قانونية ثابتة). أو بقول آخر يدرس القانون الجنائى «النماذج القانونية» المتعلقة بالجرائم، أما علم الإجرام فهو يدرس الوقائع Faitsوالأشخاص التى تهتم بها النماذج القانونية (أى صور الجرائم الواردة فى المواد القانونية) الواردة فى القانون الجنائى.

- ومع وجود هذا الفارق الضرورى، لا يجب أن نقرر بانعدام الروابط بين علم الإجرام والقانون الجنائى، بل إن هناك روابط مفيدة بينهما. إذ لا يمكن أن نُشّيد قانون جنائى سديد بدون أن ندخل فى الحسبان المعطيات العلمية والنتائج الاستقرائية التى يقدمها علم الإجرام. أو بقول آخر إن علم الإجرام هو أحد مصادر قانون العقوبات. وبالمقابل يعد القانون الجنائى أحد مصادر علم الإجرام إذ منذ لحظة بدء تطبيق القانون الجنائى وليس قبلها تبدأ دراسة الجرائم والمجرمين بواسطة علماء الجريمة.

- لهذا من المستحسن أن يتقابل ويتفاهم علماء الإجرام وشراح القانون الجنائى وأن يساهما فى إيجاد نظام وسيط توفيقى - discipline intermédiaire.

ولقد اعتبر فون ليست أن هذا النظام يمكن أن يطلق عليه اصطلاحا مادة السياسة الجنائية Politique criminelle. على أساس أن هذه المادة تدخل فى الحسبان المعطيات الفلسفية والعلمية (النابعة من علم الإجرام) وتسعى إلى إعداد اتجاهات قانونية وفقهية بناء على هذه المعطيات العلمية بحيث يمكن تطبيقها فى الحياة العملية. وبناء على هذه الفكرة الجديدة التى يتم بمقتضاها مزاوجة العلم

بالقانون شيد فون ليست فى عام ١٨٨٩ الاتحاد الدولى للقانون الجنائى (العقابى) مع أستاذين للقانون الجنائى هما فون هاميل V. HAMEL الأستاذ بجامعة امستردام، وأدولف برنس A. PPINS الأستاذ بجامعة بروكسل.

وحاليا تلقى هذه الفكرة إزدهارا مثمرا فى فرنسا على يد «بيناتل» (يمثل علم الإجرام) ومارك آنسل M. ANCEL (يمثل قانون العقوبات). ويترتب على هذه الفكرة إمكانية القول بأن السياسة الجنائية هى علم وفن مواجهة الجريمة، أى إمكانية القول بازدواجية طابع هذه المادة الجديدة على الفكر الجنائى، وتتضح جهود «مارك آنسل» فى أعمال الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ومقرها باريس. وتواصل هذه الجمعية تحقيق أغراض وأهداف الاتجاه الدولى للقانون الجنائى (العقابى)، أى يحاول شراح القانون وعلماء الجريمة تبادل أبحاثهم القانونية من جهة والعلمية من جهة أخرى لتوحيد جهودهم ولتكتيلها حيال الجريمة وللتقليل من احتمالات حدوثها، ولتحقيق مواجهة فعالة حيال العود إلى الجريمة.

٢ - مفهوم جروس GROSS وسيليج SEELIG وجراسبيرجر GRASSBERGER (المدرسة النمساوية) لنطاق علم الإجرام:

ترى المدرسة النمساوي (يمثلها هانس جروس Hans Gross وسيليج SEELIG وجراسبيرجر GRASSBERGER) وجوب عدم الخلط بين علم الإجرام والقانون الجنائى (العقابى)

وفيما يتعلق بعلم الإجرام - وهو ما يهمنا التركيز عليه فى مقام دراستنا ترى هذه المدرسة أنه يضم أنظمة متعددة متخصصة فى **دراسة الواقع الإجرامى** أو الحقيقة الإجرامية réalité criminelle وفى **دراسة وقائع الإجراءات** (ما يطلق عليه اصطلاحا علم التحقيق الجنائى) وفى دراسة طرق الدفاع ضد الجريمة.

(أ) دراسة الواقع الإجرامى:

هذه الدراسة تدخل فى نطاق علم اصطلح على تسميته علم الظاهرة الإجرامية Phénoménologie criminelle، ويعنى بدراسة الأشكال الخارجية للجريمة،

morphologie criminelle وأشكال المجرمين وحالتهم الطبيعية والجسدية anthropo-logie criminelle – والحالة النفسة للمجرمين Psychologie criminelle التى تدفعهم إلى الانحراف وتجعلهم مصممين على السير فى طريق الاجرام، والأسباب الرئيسية لارتكاب الجرائم، وكذا بدراسة التأثيرات الاجتماعية الخارجية على انحراف المجرم وعلى ارتكاب الجرائم (وهذا يدخل فى نطاق علم الاجتماع الجنائى).

(ب) دراسة وقائع الاجراءات :

وهذه الدراسة تُكّون علم التحقيق الجنائى ويندرج تحتها علوم أخرى مساعدة كعلم الطب الشرعى – الذى يقدم المعلومات الطبية الضرورية لحسن سير العدالة الجنائية وبالذات فى كل ما يتعلق بجسد الإنسان (ضحية كان أم جانى) –، وكعلم « التحليل العصبى – الطبى الشرعى القضائى ». Psychiatrie-medico – légale judiciaire المرتبط بدراسة الاضطرابات المتعلقة بالحياة النفسية، وكعلم البوليس العلمى Police scientifique أو التحقيق الفنى الجنائى – المرتبط بدراسة آثار الجريمة وتحليلها والجرى وراء الدلائل والاتهامات لتكوين الأدلة الجنائية الدامغة بالاستعانة بالمنطق وبالعلم، وكعلم النفس القضائى Psychologie judiciaire المرتبط بدراسة المعلومات العامة المتعلقة بإدارة التحقيق فى قضية جنائية ما، وكعلم التكتيك الجنائى Tactique criminelle الذى يبحث فى الاهتداء إلى وسائل الاثبات الجنائى فى الوقت المناسب.

(جـ) دراسة طرق الدفاع ضد الجريمة :

وتُكّون هذه الدراسة نظام الوقاية الجنائية Prophylaxie criminelle، ويندرج تحتها :

١ – **الوقاية التحسينية** : eugénique أى التى تستهدف تجنب الأسباب التى أدت إلى الإجرام.

٢ – **التربية والتهذيب العلاجى** : Pédagogie curative أى التى تستهدف تعليم الأطفال والمراهقين بصورة تؤدى إلى إبعاد كل أصحاب الميول اللا اجتماعية.

٣ - **علم العقاب** : Pénologie والذى يعد علم السجون La science Pénitentiaire أحد فروعه حاليا (وإن كان من الوجهة التاريخية البحتة يعد علم السجون أقدم من علم العقاب).

٤ - **علم التدابير ضد الهجوم الإجرامى** : Science des sûretés contre L'attaque criminelle. وهو علم يبحث عن طرق أفضل لتحقيق الوقاية الفنية من الجريمة باتخاذ إجراءات أو تدابير شُرطِيةْ.

من كل ما تقدم يتضح لنا أن علم الإجرام وفقا للمدرسة النمساوية له مفهوم واسع أو أن نطاقه يشمل عدة علوم حديثة مرتبطة بالظاهرة الإجرامية.

٣ - الفارق بين علم الإجرام وعلم التحقيق الجنائى :

لايقر الجميع بالمفهوم الواسع المتقدم ذكره لعلم الإجرام، ويروا أنه يجب إخراج علم التحقيق الجنائى من نطاقه على أساس أن دراسات التحقيق الجنائى أقرب ما تكون إلى مادية الجريمة وإثباتها أى أنها أقرب إلى القانون الجنائى. لذا تظل الصلة بينها وبين علم الإجرام قاصرة على نطاق التبادلات العلمية.

٤ - الفارق بين علم الإجرام وعلم العقاب :

منذ بداية القرن العشرين أوضح كوش Cuche حتمية التفرقة بين أمرين :

(أ) العلوم البحتة الصرفة المتعلقة بالجريمة ومنها يتكون علم الإجرام. وهى علوم الأنتربولوجيا الجنائية والاجتماع الجنائى.

(ب) العلوم التطبيقية (المتعلقة بالعقاب) والتى اصطلح على تسميتها بعلم العقاب.

ويدافع حاليا عن هذه التفرقة البلجيكى كورنيل Cornil من خلال المؤسسة العالمية العقابية والسجنية Fondation International Pénale et Pénitentiaire التى أبدت رسميا حتمية التفرقة بين علم الإجرام العلمى أو البحت وعلم الإجرام الفنى أو التطبيقى.

***

على كل حال من المسلم به أن علم الإجرام يضم علم البيولوجى وعلم النفس وعلم الاجتماع الجنائى.

وعلم البيولوجى الجنائى أو بقول آخر علم الإجرام البيولوجى:

Criminologie biologique لا يقتصر على دراسة الأوجه التناسلية أو بقول آخر النواحى الوارثية لشخص المجرم كما يدل التفسير الضيق لعلم البيولوجى Biologie ولكنه يمتد لشمل دراسة التشريح والفسيولوجى (علم وظائف الأعضاء) - والباثولوجى (علم الأمراض)، وعلم الكيمياء الحيوية (المتعلقة بالحياة).

ولقد كانت هذه الدراسات مزدهرة فى عصر لومبرزوز فى إيطاليا بل وفى النمسا على يد جراز GRAZ ولينز LENZ.

وبلغت دراسات علم البيولوجى الجنائى أوج مجدها فيما بين الحربين العالميتين على يد الألمانى اكسبر EXNER. بل أراد هذا العالم الألمانى أن يصل إلى «عالمية علم الإجرام» وتعميم نتائجها الوطنية.

أما علم النفس الجنائى أو بقول آخر علم الإجرام النفسى:

Criminologie Psychologique

فيدرس بصفة أساسية: الذكاء - مميزات الشخص واستعداداته وميوله وأخلاقيته من الوجهة الموضوعية حسب اختبارات نفسية وتجارب على المجرم. كذا يهتم هذا العلم بدراسة التطورات النفسية للمجرم ودوافع الجريمة فى نفسه من الوجهة الشخصية أى على ضوء ما يجرى فى ذهن الشخص من مشاعر Psychologie introspective أى على ضوء تحليل نفسى فى أعماق المجرم. لذا تولى هذه الدراسة عناية شديدة بالحياة الخاصة للمجرم وإلى دوافعه وبواعثه اللاشعورية لكى تهتدى إلى أصل أو منبت كل هذه الدوافع الظاهرة فى صورة أفعال ضارة بالمجتمع.

كما يرتبط هذا العلم بالتحليل العصبى Psychiatrie عندما يتعرض لدراسة الأوجه المختلفة لعلم «النفس المرضى» aspect psycho-pathologiques بصدد

التصرف الإجرامى، كذا يهتم علم النفس الجنائى بدراسة النواحى النفسية والاجتماعية Psychologie sociale أى دراسة الأوجه الاجتماعية للوسط الإجرامى aspects interpersonnels du crime.

ويقدم هذا العلم نتائج مفيدة فى سبيل تربية وتهذيب وتوجيه معاملة المجرم. وجدير بالذكر أن الجامعة الكاثولوكية بميلان Milan (إيطاليا) تهتم حاليًا بهذه الأبحاث تحت إشراف الأستاذ جمالى R.P. GEMELLI.

وأخيرًا علم الاجتماع الجنائى أو بقول آخر علم الإجرام الاجتماعى:
Criminologie sociologique

يؤسس دراساته بصفة أساسية على دراسة الإحصاءات الجنائية واستخلاص النتائج المفيدة ذات الدلالة منها. وهذا العمل يفيد فى إعطاء رؤية علمية للظاهرة الإجرامية تتسم بالشمولية.

وتزدهر هذه الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتتشعب الدراسات فيها لتصل إلى حد الدراسات الإحصائية التاريخية.

* * *

من جملة هذه الدراسات الثلاثة (البيولوجية – والنفسية والاجتماعة) يتكون علم الإجرام العام.

المبحث الثانى
طبيعة علم الإجرام العام

إذا كان من السهل تحديد نطاق علم الإجرام فإن علماء علم الإجرام يروا صعوبة تحديد طبيعته.

وأول التساؤلات الهامة التى تقف أمام الباحث فى طبيعة علم الإجرام العام هى هل حقًا علم الإجرام العام يعد علمًا science أى أن طابع caractére علم الإجرام من الأمور الأولية التى تساعد فى فهم طبيعة nature هذا العلم.

يميل البعض أمثال لينجل LAINGEL ولافاستين LAVASTINE وستانسيى STANCÏU إلى القول بأن علم الإجرام من قبيل العلوم البحتة Sciences. بل يروا فيه بوتقة أو دلتا يصب فيها كل فروع العلوم. فى حين يميل البعض الآخر إلى إنكار هذا الطابع العلمى لعلم الإجرام تمامًا على أساس أن كون المشتغلين بالجريمة يهتمون بمعطيات العلم الحديث لا يعنى قيامهم بمهمة علمية بمعنى الكلمة كالمهمة التى يقوم بها الطبيب أو المحلل النفسى. ولكن هذا القول ينتقده عالم الإجرام الشهير الفرنسى جان بيناتل على أساس أن كل المسائل النظرية مثل الشعور والاجتماع والاقتصاد أصبحت فيما بعد محور علوم النفس - الاجتماع - الاقتصاد السياسى. وبالتالى يمكن أن تكون النواحى النظرية (أى الجريمة) محور لعلم Science على غرار علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسى.

وجدير بالإشارة أن دراسات علم الإجرام بدأت محددة كغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية ولكن سرعان ما اتسعت لتشمل موضوعات واتجاهات مختلفة بعضها ذو طابع تاريخى وبعضها ذو طابع نظرى وبعضها ذو طابع بيانى descriptif، وبعضها ذو طابع تفاضلى أو مقارن différentiel. لهذا وجب تبيان مضمون كل مجال من هذه المجالات الأربعة حتى نستطيع فهم أبعاد علم الإجرام بدقة. وهذا ما سيكون محور دراستنا فى الفصل التالى.

الفصل الثانى

الدراسات الأولية فى علم الإجرام العام

لما كانت دراسات علم الإجرام غزيرة ومتعددة منها ما يهتم بالتاريخ ومنها ما يهتم بالبعد النظرى للجريمة ومنها ما يهتم بالبعد التبيانىdescriptif ومنها ما يهتم بالبعد التفاضلى المقارنdifférentie لذا وجب تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث لدراسة كل نوع من أنواع هذه الدراسات على حدى وبنوع من التفصيل.

المبحث الأول

دراسات تهتم بتبيان تاريخ علم الإجرام

يقصد بهذا النوع من الدراسات التى تبحث فى الماضى (التاريخ) عن رواد علم الإجرام وبالتالى إلى الاهتداء إلى مسار هذا العلم من الوجهة التاريخية.

١ - الدراسات الأنثربولوجيا :

يعتبر ديلا بورتا Della Porta (١٦٤٠) الرائد الحقيقى لعلم الأنثربولوجيا الجنائية (وهذا علم هام يبحث فى ماضى المجرم أى فى جذوره وسلالاته).

ولقد بين هذا العالم الجليل الأوصاف الوراثية التى يحملها المجرم من الماضى فى كتابه المعنون Traité dephysiognominie أى شرح علم سيماء الوجه وقد عنى بتبيان العلاقة التى توجد بين الأجزاء المختلفة للوجه والأمزجة النفسية والعصبية المختلفة.

ومن الأمثلة التى توضح أفكاره : تقريب سحنه أو شكل المجانين وإرجاعهم إلى فصيلة الدب أو البهائم المتوحشة المنعزلة، وإيجاد صلة بين قبح الشكل والإجرام.

وفى عام ١٧٧٦ وضع لافاتير Lavater أسس علم سيماء الوجه Physiognominie ولقد توسع فى دراسة الجماجم البشرية لإيجاد صلة بين الأفراد ذوى الجماجم المتشابهة. ولهذا يعد رائد علم فراسة الدماغ أو علم الجمجمة La phrénologie ou craniologie (دراسة شكل الجمجمة وعن طريقها يمكن فهم شخصية الإنسان وملكاته العقلية).

هذا العلم كان قد أسسه فى الواقع طبيب من فينا (النمسا) يدعى فرانز جوزيف جال (١٧٥٨-١٧٢٨) Frantz Josepn Gall. حينما أوجد صلة بين الحدبات الجمجمية Protubérances craniennes وخصائص وطبائع الإنسان وميوله.

ولقد تعرضت هذه النظريات حينذاك للسخرة من قبل الصحافة على يد الصحفى سبيرزهيمSpurzheim (١٧٧٦ - ١٨٣٢) ومع هذا فقد ذاع صيت هذه النظريات فى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى فرنسا قدم فليكس فوازان Félix Voisin إلى الأكاديمية الفرنسية دراسة موجزةmemoire تدور حول وجود إختلالات ونقائص فى تكوين غالبية المجرمين. وكان عنوان هذه الدراسة

L'organisation centrale defectueuse de la majeure partie des délinquants.

ثم نشر «لوفيرنية Lavuergne» فى عام ١٨٤١ كتابه المعنون بـ

Les forçats considérés sous le rapport physiologique, moral et intellectuel, observés "au bagne de Toulon"

يتضمن ملاحظاته عن المسجونين بسجن تولونToulon من النواحى الجسدية - النفسية والذهنية.

وفى عام ١٨٦٥ أسس بروكاProcal جمعية الأنثربولوجيا.

وبعد ذلك بمضى احدى عشر عاما وبالتحديد فى عام ١٨٧٦ ولد علم الأنثربولوجيا الجنائية على يد لومبروزوLombroso . ولقد عكس مؤلفه الشهير «الإنسان المجرم» الاتجاهات التى كانت سائدة فى عصره ولقد قوبل هذا الكتاب كذلك فى البداية بالسخط والتهكم. بل لقد اعتبره البعض كما يقول فيرى - خطيئة. ويرجع ذلك إلى إفراط «لومبروزو» فى التركيز على عامل جسد وجمجمة المجرم كالعامل الوحيد فى اجرام الإنسان، وإلى إقراره فكرة وجود نموذج جسدى معين للمجرم Type criminel يتميز بوجود علامات خاصة غير سوية Stigmates déformmatifs ترتد إلى الإنسان البدائى.

ولقد صاغ لومبروزو نظريته بناء على فحص ٣٨٣ جمجمة لمجرمين ايطاليين (من مرتكبى الجنايات) و٥٩٠٧ مجرم عادى (من مرتكبى الجنح والجنايات). ولقد أدت هذه التجارب العملية إلى الحكم بأن المرأة والمجرم «الذكى» لا يمثلان النموذج الإجرامى Type criminel. كما خلص إلى نتائج نسوق فيما يلى أبرزها:

١ - الشخص الميال إلى الاغتصاب أو هتك العرض:

L'homme enclin au viol

يتميز بطول الأذن، وبالجمجمة المسطحة القصيرة (الغطاء) L'écra sement du craine وبالعيون المائلة المنحرفة المنعرجة - المتقاربة، وبالأنف الفطساء، وبطول واضح فى ذقنه وندرة فى الشعر بها.

٢ - الشخص الميال إلى السرقة :

يتميز بحركة ملحوظة للوجه ولليدين وبالعينين : وتتسم عينيه بالصغر إلى جوار عدم الاستقرار. كما يتميز بأن حواجبه غليظة وساقطة على عينيه، وبأن أنفه فطساء وذقنه نادرة، وبأن شعره بوجه عام غير كثيف، وبأن جبهته قصيرة ومائلة أو منحدرة.

٣ - الشخص الميال إلى القتل :

يتميز بصغر حجم جمجمته وبطول فكيه، وبوجود تفاحة آدم (فى الزور)، وببروز فقراته العظيمة Pommettes saillantes.

ولكن مع كثرة التجارب عدل لومبروزو عن فكرة وجود نموذج إجرامى Type criminel التى كان يقر بصحتها بنسبة ٦٥ - ٧٠٪، واكتفى بأن يقرر أن هذا النموذج الإجرامى موجود بنسبة ٣٠ - ٣٥٪.

وإذا كانت هذه النسبة تعد ضئيلة ولا تكفى لإثبات النظرية التى تبناها لومبروزو إلا أنه يكفيها أنها فتحت أفاق جديدة فى فهم جوانب شخصية هامة وراثية متعلقة بالمجرمين.

٢ - الدراسات النفسية (المتعلقة بعلم النفس المرضى) :

Psychopathologique

بدأت المواجهة بين الأنتربولوجيا الجنائية وعلم النفس المرضى فى انجلترا منذ نهاية القرن السابع عشر على يد توماس ابيركرمبى Thomas Abercromby حينما تعرض لشرح الجنون الأخلاقى أو المعنوى Folie morale وهى حالة توجد فى شخص يتميز بالذكاء، ولكن فى نفس الوقت يكون مصاب بشذوذ فى مبادئه الأخلاقية، وبدأ الأطباء يتحدثون عما أطلق عليهmoral insanity . ولقد أعطى

بريشاردPrichard (١٧٦٨ - ١٨٤٢) الشكل النهائى المحدد والقاطع لهذه الحالة. ثم قام مودسلىMaudsley (١٨٣٥ - ١٩١٨) بنشر النظرة النهائية لهذه الفكرة بعد ظهور نظرية لومبروزو.

وفى نفس الوقت، بدأ الأطباء الفرنسيين على هُدىَ بينلPinel فى دراسة حالة الهوس الغريزىmonomanie Instinetive ومن أبرز هؤلاء الأطباء جيورجيت Georget تلميذ ايسكرولEsquirol . ولقد وافق هذا العالم على أن لدى بعض المجرمين قدر غير قليل من الذكاء. ولكن الشذوذ يكون فى إرادته أى أن الجريمة تكون نتاج ضعف نفسى لا تكوين وراثى بدنى. ولقد سبق ايسكرول Esquirol فى عرض النظرية فى عام ١٨٠٨ العالم كابانيزCabanis وعمقها ديلىDailly وموروديTours Moreau de . بل أن «ديلى» أقر صراحة فى عام ١٨٦٥ وجود تشابه إن لم يكن تطابق بين المجرم والمختل نفسيا أوعصبيا أوعقليا.

وجدير بالإشارة أن «لومبروزو» لم يغفل البعد النفسى فى تفسير الجريمة بل وافق على نظرية الجنون المعنوى Folie morale كعامل نفسى مؤثر فعال فى حدوث الجريمة Condition Psychologique du délit. بل إنه فى نهاية حياته واصل الأبحاث فى هذا الطريق وتوصل إلى وجود علاقة بين الإجرام ومرض الصرع «داء النقطة» L'épile psie.

ولهذا يقرر بيناتلPinatel بأنه يمكن القولَ بوجود تحالف لا مواجهة بين التصور أو الدراسة الأنتربولوجية والتصور أو الدراسة النفسية للمجرم[1].

٣ - الدراسات البيولوجية :

تقابلت أبحاث الأنتربولوجيا الجنائية كذلك مع الدراسات أو النظريات البيولوجية عن الجريمة. ويعد الطبيبان بروسبير لوكاسProsper Lucas (١٨٠٥ - ١٨٨٥) وموريل (١٨٠٩ - ١٨٧٩) من رواد الدراسات البيولوجية.

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص٣١.

ولقد قام «لوكاس» بوضع النقط على الحروف فيما يتعلق بالعلاقة بين افجريمة وعامل الوراثة.

كما شرح «موريل» هذه العلاقة فى كتاب له صدر بعنوان :

"Traité des dégénére scences de L'espéce humaine".

فى عام ١٨٥٧. وجدير بالذكر أن أفكار هذا الكتاب تناولت نظرية الارتداد الوراثى والشكل المنغولى أو الصينى للمجرم. ولقد عرف لومبروزو هذه الأفكار عن طريق أعمال فيرجيليوVirgilio وبالذات عن طريق مؤلفه

La nature morbide du délit-Turin-1874.

ولكن فى عام ١٨٨٩ قام مانيانMognan بعرض «نظرية السلالة» Théorie atavique. وتوضح هذه النظرية إمكانية ميلاد الإنسان (بفعل عوامل وراثية) بنفس مريضة بفعل مرض معدى أو بجسد مسمم بفعل إدمان الخمور. وهذا يؤدى إلى ولادة الإنسان بحالة بدنية وذهنية بل وأخلاقية تمنعه من التكيف مع الحياة الاجتماعية.

واستكمل هذا المسار العلمى بعده داليمانىDallemagne ولورانLaurent .

وفى عام ١٨٩٤ بيّن لوجرينLegrain العلاقة بين الجريمة والانحلال أو الانحطاط النوعى (فساد الأصل أو السلالة) بالطريقة الآتية :

١ - المنحطين فى السلالة أوفى النوع يمكن أن يصبحوا بسهولة مجرمين، أو بقول آخر أنهم منقادون إلى الجريمة بصورة أسهل من غيرهم بسبب عدم تكيفهم مع الحياة الاجتماعية.

٢ - لوحظ أن بعض المجرمين بهم عيوب أو وصمات فى السلالة أو النوع. وهذا يكون واضحاً من سلوكهم الإجرامى ذاته المشين.

٣ - أنه إذا كان قد وضح وجود علاقة متبادلة بين «المنحط» فى السلالة أو النوع و«المجرم» فإن هذا لا يعنى وجود علاقة تلازمية بينهما، أى يقول آخر يوجد مجرمين لا يحملون أى علامات إنحطاط.

- وجدير بالإشارة كذلك أن لومبروزو وتلاميذه من المدرسة الإيطالية تبنوا هذه النظريات البيولوجية حول العلاقة بين الإنحطاط السلالى dégénérescence والإجرام. ولكنهم ازادوا تركيزهم على عامل الوراثة. وللتدليل على هذا التركيز بيّن أنصار المدرسة اللومبروزية أنه على ضوء التجارب العلمية يمكن أن يوجد شخصان منحطان - خاضعين لنفس الظروف الخارجية الاجتماعية - ومع ذلك تختلف تصرفاتهما بل تتعارض فأحدهما يسلك طريق الجريمة والآخر لا يسلكها. ويخلصا إلى أن عالم الوراثة هو العامل الأكثر فاعلية فى كشف سر هذا الاختلاف فى التصرفين.

- ولقد واصل عالم التحليل العصبى الفرنسى ديبريه Dupré البحث فى إيجاد علاقة بين سلوك الجريمة وإدمان الخمور أو التسمم الكحولى وتوصل إلى وجود انحرافات إجرامية سببها حدوث انحرافات أخلاقية أو نفسية نابعة عن وجود تسمم كحولى أو إدمان خمور أو إنحرافات جنسية يؤدى إلى إنفلات الشعور أو الإنفعال إلى درجة أننا نكون أمام شخص لا شعور له، ولا إحساس inaffectivité بل ولئيم أو خبيث maliganité. كما لاحظ هذا العالم وجود صلة وثيقة بين الإنحراف الغريزى وعدم التوازن العصبى كما فى حالات النزق (العصبية) impulsivité وعدم الإتزان instabilité والإنفعالية émotivité والصرع والهذيان constitution paranoiaque، وفى حالات الإنهيار والتهيج الشاذ alternatives de dépression et d'excitation.

- ولقد بين كذلك شارلز جورنج Charles Goring فى انجلترا عام ١٩١٣ أثر عامل الوراثة الواضح فى إرتكاب الجريمة.

٤ - الدراسات الاجتماعية :

بعد توضيح العلاقات والمواجهات بين علم الانتربولوجى من جهة، وكلا من علم «النفس المرضى» وعلم «البيولوجى» من جهة أخرى، يبقى لنا أن نوضح العلاقة بين الانتربولوجيا من جهة، وعلم الاجتماع من جهة أخرى.

وترجع الدراسات الأولى لعلم الاجتماع المرتبط بالجريمة (علم الاجتماع الجنائى)

إلى أعمال المدرسة الكارتوجرافية أو الجغرافية Ecole cartographique ou géographique ومن روادها الأساسيين البلجيكى كيتليه Quetelet (١٧٩٦ - ١٨٧٤) والفرنسى جيرى A. – M. Guerry (١٨٠٢ - ١٨٦٦).

ولقد ازدهر هذا العلم فى المدة من ١٨٣٠ - ١٨٨٠، بمعنى أنه قد أثمرت أبحاثه بنتائج مفيدة فى هذه الآونة بوجه خاص.

وتكشف هذه الدراسات وجود صلات بين الجريمة ومناخ وفصول السنة.

كما تبين وجود صلات بين الجريمة ونوع الحياة الاقتصادية للمجتمع (كنتيجة لفكر المدرسة الاشتراكية لماركس وانجلز). ولقد تناول هذه النظرية الفكر الإيطالى على يد توارتى Turati وباتاجلى Battaglia ولوريا Loria وبوجه خاص كولاجانى Colajanni كما تعصب لها فى مطلع هذا القرن الهولندى بونجير Bonger.

ولقد اهتم الإيطالى أنريكو فيرى Ferri بدراسة الإحصاءات وتوصل إلى إيجاد قوانين على غرار القوانين أو المعدلات الرياضية. كما توصل من خلال هذه الأبحاث إلى استنتاج قانون التشبع الجنائى Saturation وما يتجاوز التشبع sursaturation. وتعنى هذه النظرية بتوضيح حدوث الجرائم بنسبة معينة وبصورة دورية بل وبطريقة منتظمة تناسبية مع الأحوال المعيشية فى المجتمع، وأن الجريمة تتعدل وتتطور حسب ظروف المعيشة وتغيرها.

– وجدير بالإشارة كذلك أن لومبروزو انضم إلى فيرى واهتم بعلم الاجتماع الجنائى بل ووافق على أن «الوسط الاجتماعى» يلعب دورًا فعالاً ومؤثرًا فى حدوث الجريمة.

ولقد بين أهمية هذا الوسط الاجتماعى دوركايم ولاكاسانى بل إن هذا الأخير وضح أن «كل مجتمع ليس له إلا المجرم الذى يستحقه» وأن الوسط الاجتماعى هو بوتقة الحضارة والثقافة للمجرم.

وفى نهاية هذا الاستعراض للدراسات الاجتماعية لا ينبغى أن يفوتنا التذكير بالدور الذى لعبه جبرائيل تارد G. TARD (١٨٣٤ - ١٩٠٤) فى فتح طريق الدراسات الاجتماعية الجنائية.

٥ - الدراسات الانتقائية أو التخييرية Eceletique

نقطة البداية فى هذه الدراسات جهود جبرائيل تارد. وتعتمد هذه الدراسات على الجمع بين العامل «النفسى» والعامل «الاجتماعى» ولقد كان لجهود أنريكو فيرى دوراً فى صقل هذا النوع من الدراسات. وتعمد هذه الدراسات إلى التكهن بالمستقبل على ضوء المعطيات النفسية والاجتماعية. ولقد ظهرت هذه الدراسات بسبب تعقد أسباب الظاهرة الإجرامية وتلاحمهم وعدم إمكانية فصلهم عن بعض (الأسباب البيولوجية والاجتماعية والنفسية).

ولخص فيرى هذه الدراسات حينما قرر أن الجريمة ليست ظاهرة بيولوجية وإنما هى نتاج وسط اجتماعى كذا نتاج أحوال وراثية ومكتسبة فى آن واحد فى مجتمع محدد. ولكن توجد أولويات فى هذه العوامل حسب ظروف الأحوال.

ولهذا يعتبره بيناتل مؤسس علم الإجرام وليس فحسب مؤسس علم الاجتماع الجنائى على أساس أنه قدم نظرة شمولية لأسباب الإجرام[1].

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص٣٧.

المبحث الثانى

دراسات تهتم بتبيان البعد النظرى للجريمة

١ - مشكلة طبيعة الجريمة :

- أثارت طبيعة الجريمة مشكلة أمام رجال علم الإجرام. ولكن على ضوء أفكار فيرى أمكن القول بأن الجريمة تصرف غير عادى وشاذ من الناحية البيولوجية والاجتماعية.

- إلا أنه عند انعقاد المؤتمر الأول للانتربولوجيا الجنائية فى عام ١٨٨٥، أعلن البريتش Albretch أن الجريمة ظاهرة بيولوجية عادية، أى نتيجة لممارسة الإنسان للمكنات الحيوانية الموجودة فى أجهزته العضوية وفقاً لقانون الطبيعة.

ولقد أكد بونفيجلى Bonfigli هذا القول بعد ذلك بسنوات حينما قرر أن الإنسان يرتكب الجرائم ليؤكد رغباته وحاجاته البدنية : فالإغتصاب مثلاً يستجيب لغريزة حب البقاء والتكاثر، والسرقة تستجيب لغريزة الإشباع، والقتل يستجيب إلى حب إبعاد المنافسين عن القاتل. وهذا ما أكده دوركايم حينما قرر أن الجريمة توجد فى كل المجتمعات ولدى كل الأفراد سواء أكانوا أفراد عاديين أو كانوا من الشواذ بيولوجيا أو اجتماعيًا. ودلل على كون الإجرام ظاهرة طبيعية بأنها فى حالة ازدياد مستمر مع تقدم المجتمع ذاته.

- أما «تارد» فيعارض نظرية «دوركايم» بل يحكم بخطئها. فالجريمة - وفقًا لرأيه- ليست ظاهرة طبيعية لسبب بسيط وهى أنه تتعارض مع مبدأ التكيف principe d'adaptation أساس فكرة الكفاح من أجل البقاء.

- وأن طبيعية normalité أى ظاهرة يعنى الانتصار فى هذا الكفاح، والجريمة ليست انتصار. بل أن الجريمة فى نظر «تارد» مثل المرض. كذا عارض «انريكو فيرى» نظرية دوركايم على أساس أنها خلطت بين أمرين :

١ - الظاهرة الإجرامية فى ذاتها.
٢ - تكرار الظاهرة الإجرامية.

وأنه إذا كان تكرار الظاهرة الإجرامية أمر عادى وطبيعى كما أوضح كيتليه، فإن ظاهرة الإجرامية فى ذاتها أمرًا غير عاديًا.

٢ - مشكلة المسئولية :

- وضح أنريكو فيرى أن الحالة النفسية والبدنية والطبيعية تعدم حرية الاختيار. ولهذا رأى وجوب الإلتفات إلى الملاحظة النفسية الفردية لدى المجرم بدلاً من إثارة مسألة حرية الإختيار والجبرية بل لقد رأى علماء الإجرام أن التساؤل الخاص بحرية الإرادة والجبرية أى هل الإنسان مخير أم مسير؟ سؤال لم يوضع بطريقة سليمة واستوجبوا اتباع النتائج العلمية لعلم الإجرام للوصل إلى ضمير المجرم.

وهذا ما أكده الأسبانى سيليوى كورتز Silioy Cortez والبلجيكى بيتس Baets الأستاذ بجامعة لوفين Louvain الكاثوليكية، ولكنهما لم ينتقدا المفهوم الميتافيزيقى لحرية الاختيار.

ولقد واجهت المدرسة الوضعية مشكلة المسئولية بناء على النتائج العلمية القائمة على الملاحظة والتجربة التى إهتدت إلى إقرار تقسيم المجرمين وبالتالى تنويع المسئوليات على ضوء هذا التقسيم. وجدير بالإشارة أن هذا التقسيم يعنى بتصنيف المجرمين إلى خمسة فئات :

١ - المجرم بالميلاد (المولود مجرمًا).
٢ - المجرم المختل.
٣ - مجرم العادة.
٤ - مجرم العاطفة.
٥ - مجرم الصدفة.

ولكن هذا التقسيم الخماسى لا يعنى أنه تقسيم فاصل إذ توجد أنماط وسيطة بين هذه الأنواع الخمسة. ولهذا يمكن القول بأن المسئوليات لا تتحدد فحسب على أساس خمس مستويات.

المبحث الثالث

دراسات تهتم بتبيان أوصاف المجرمين

الدراسات الوصفية (Descripitif)

عنيت المدرسة الوضعية بإيجاد تقسيم خماسى للمجرمين. ولقد مالت بعض أبحاث علم الإجرام إلى إعطاء بيانات دقيقة لاكتشاف كل نوع من هذه الأنواع الخمسة بسهولة.

ووفقاً للنظرية الوضعية الجنائية ينقسم المجرمين إلى :

١ - مجرمين بالميلاد.
٢ - مجرمين مختلين.
٣ - مجرمين معتادين بحكم العادة.
٤ - مجرمين بالعاطفة.
٥ - مجرمين بالصدفة.

١ - المجرمين بالميلاد :

يرى علم الأنتربولوجيا الجنائية أن هناك علامات وراثية وعضوية تشير إلى اكتشاف هذه الطائفة من المجرمين. ويروا فيهم أشخاص ولدوا لارتكاب الجرائم وهم انعزاليين شرسين مخادعين كسالى، ودائمًا يعارضون مجتمعاتهم ولا يفرقوا فى جرائمهم بين نوع وآخر، وبمجرد خروجهم من السجن يعودون إلى الجريمة. ومن وجهة نظر علم النفس، لا يتمتعون بأى إحساس معنوى أو أخلاقى ولهذا لا يرجى إصلاحهم. والخطير فى هذه الطائفة، أنهم من الجائز أن يعيشوا فى المجتمع دون أن ينتهكوا قانون العقوبات، وبالتالى قد يصعب اكتشافهم بسهولة.

٢ - المجرمين المختلين :

هذه الطائفة تضم المرضى بعاهات عقلية الذين يرتبكون عادة جرائمهم بسبب حالتهم الباثولوجية. وغالبًا تكون جرائمهم جرائم اعتداء على النفس وتتسم بالشراسة، ويكون دافعها إما الغباوة وإما لاضطهاد وإما الغضب وإما الصرع.

كما تبين أنه إذا ارتكبت جرائم اعتداء على المال أو الشرف فإنها تكون مدفوعة بفعل وجود صرع أو بله أو عته أو غباوة.

ويدخل مودسيلى Maudsley فى هذه الطائفة أشخاص ليسوا مرضى وليسوا أصحاء أى الذين مابين الصحة والمرض ويطلق عليهم اصطلاحا Mattoïdes كما يدخل فيرى فى هذه الطائفة طبقة من الأشخاص يطلق عليهم اصطلاحًا épiletoïdes وهى حالات أقرب ما تكون إلى الجنون المعنوى أو الأخلاقى أو النفسى لا العقلى.

٣ - المجرمين المعتادين أو بالعادة المتكسبة :

نفس الملامح السابق شرحها توجد فى هذه الطائفة ولكن بصورة أقل عنف أو جراءة.

ويرتكب المجرم المعتاد أو بالعادة المكتسبة جرائمه فى سن مبكر. ولا يقتصر إجرامه على جرائم الاعتداء على الملكية. وتكون جرائمهم ناجمة عن ضعف أخلاقى لا عن ميول غريزية أو فطرية. ولكن ما أن ترتكب أول جريمة فى حياتهم حتى تتداخل عوامل أخرى تدفع بهم إلى العودة إلى الجريمة من جديد، حتى تصبح هذه العودة عود متكرر ينقلب فى النهاية ليصبح احتراف حقيقى للجريمة. ومن العوامل التى تدفعهم إلى الجريمة.

إدمان الخمور - غياب المساعدة الاجتماعية عند الإفراج.

ولهذا فالمجرم المعتاد يقترب من المجرم بالميلاد من جهتين :

(أ) ارتكاب الجريمة فى سن مبكر.

(ب) العود إلى الجريمة.

ولكن الفارق بين هاتين الطائفتين يتمثل فى أن المجرم المعتاد تتداخل عوامل خارجية ذات طابع اجتماعى تجعله يسير فى طريق الجريمة إلى النهاية.

٤ - المجرمين العاطفيين :

هؤلاء المجرمين ينجذبون بلا أدنى مقاومة إلى الجريمة ويتميزون بالعصبية وبالميل إلى سفك الدماء Sanguins. وعلى خلاف مجرم الميلاد ومجرم العادة يتمتع المجرم بالعاطفة بحس مرهف، ومزاجهم يكون غالبًا مثل مزاج المجنون Fou والمصاب بالصرع épileptique وتكون جريمتهم تعبيرًا عما يكتموه فى أنفسهم من عاطفة عنيفة (حب - غضب - غيرة - انتهاك حرمة الشرف) ولهذا فجرائمهم تتم بدون سبق إصرار لأنها تتم بلا تروى وبلا تجهيز مسبق. ولكن هناك من العلماء من يرى أن هناك من المجرمين بالعاطفة من يفكر مسبقًا فى جريمته ثم ينفذها بمكر وحيلة.

وعادة يعترف مجرمى العاطفة بجريمتهم فور ارتكابها معبرين عن ندمهم وتبكيت ضميرهم ويعمدوا عقب الاعتراف إلى الانتحار.

كما لوحظ أنهم يتمتعون بالهدوء داخل السجن ويكونوا محبوسين مثاليين détenus modéles.

وعادة يكون لمجرم العاطفة سحنة أو وجه جميل جذاب physionomie belle وكما يقول لومبروزو لا يعبر وجهه عن أى ميول إجرامية.

٥ - المجرمين بالصدفة :

هذه الطائفة ليس لها ميل إلى الشر بطبيعتها ولكن تجعلهم الظروف الطارئة الخارجيّة مجرمين بين ليلة وضحاها. ومع هذا لوحظ وجود انعدام طفيف فى إحساسهم المعنوى يساعد على الوقوع فى الجريمة، كذا لوحظ وجود خفة واضحة فى تصرفاتهم. أى يقول آخر أن مجرم الصدفة يقع فى الجريمة بسبب غفلته أو عدم تبصره فى حين أن المجرم المعتاد أو بالميلاد يرجع إجرامه إلى انعدام تام فى هذا الإحساس المعنوى.

ومن إبراز الجرائم التى يرتكبها مجرم الصدفة الجرائم غير الإرادية والمخالفات والجرائم المقال عنها جرائم سياسية.

* * *

أشرنا فى مطلع هذه الدراسة إلى وجود طوائف فرعية توجد بين هذه التقسيمات الخمسة. وسوف نحاول فيما يلى توضيح هذه النماذج الوسيطة للمجرمين «Les types intermediaires» :

(أ) من المجرم بالميلاد إلى المجرم المجنون نمر بطوائف المجرمين المجنونيين والمجرمين المصابين بالصرع.

(ب) من المجرم بالصدفة إلى المجرم بالميلاد نمر «بالمجرم بالعادة» الذى يبدأ بأن يكون مجرم بالصدفة ثم تلحق أحفاده وورثته اللاحقين «بالمجرمين بالميلاد» بسبب حدوث انحلالات فى النفس. وفى النهاية تلصق بذات السلالة لنكون أمام مجرم بالميلاد.

(جـ) وأخيرًا نلحظ أن المجرم بالعاطفة بمزاجه الهستيرى العصبى يمكن أن يختلط مع المجرم المجنون (المختل).

تخلص مما تقدم إلى أن الأخذ بالتقسيم الخماسى ومحاولة إدراج المجرم تحت قسم من أقسامه يعد خطأ علميًا بينًا، وأنه يجب أن يخضع كل مجرم للفحص العلمى سواء من الناحية العضوية أو النفسية أو الاجتماعية لكى نحدد الوسيلة المناسبة للدفاع الاجتماعى حياله.

المبحث الرابع

دراسات تهتم بعقد مقارنات تفاضلية

(وجهة نظر التفاضل التباينى : المعدل المتغير)

- هاجم علماء الإجرام الفرنسيين أمثال تارد Tarde ولاكاسانى Lacassagne ومانوفرير Manouvrier وتوبينارد Topinard فقه لومبروزو عن «النموذج الإجرامى» Le Type criminel ونادوا بإجراء دراسات مقارنة على المجرمين. وبناء على اقتراح من «جاروفالو» - فى المؤتمر الثانى للانتربولوجيا الجنائية الذى عقد فى باريس عام ١٨٨٩ والذى شهد هذا الهجوم - شكلت لجنة عالمية مهمتها القيام بدراسة مقارنة على ١٠٠ مجرم حى و ١٠٠ شخص شريف يكون معروفا مسبقا حياتهم الشخصية السابقة والوراثية على أن تعرض نتائج هذه الدراسة على المؤتمر الثالث للانتربولوجيا الجنائية.

ولقد تم تشكيل اللجنه من لومبروزو ولاكاسانى وبنديكيتBenedickt وبيرتيلون Bertillon ومانيان Magnan ومانوفرير Manourrier وللاسف لم تجتمع هذه اللجنة[١]. ولقد بين «مانوفرير» أحد أعضاء هذه اللجنة أن المقارنة المطلوبة - والتى كانت هدف عمل اللجنة - صعبة للغاية، وذلك من خلال بحث صدر فى عام ١٨٩٢[٢].

- لهذا بدأت هذه الدراسات تأخذ طابع وطنى بعد أن فشل إجراء مقارنات عالمية. ولقد قام جورنج Goring بعمل دراسات مقارنة بين مجرمين وغير مجرمين. ويطلق على هذا النمط من الدراسات دراسات «مجموعات المراقبة». ولقد

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص ٤٥.

(٢) انظر Manovrier, Questions préalables dan l'étude comparative des criminels et des honnetes gens, Archives d'Anthropologie criminelle, 1892, P. 557 et ss.

اقتصرت دراسة جورنج على مقارنة النواحى الجسدية فى الأشخاص محل « المراقبة » - أى دراسة أطوالهم وأوزانهم وشملت الدراسة مراقبة السارقين والقاتلين ومرتكبى جرائم الحريق من جهة واشخاص شرفاء من جهة أخرى. ولقد خلص إلى استنتاج نظرية مؤداها أنه لا يوجد نموذج بدنى موحد للمجرمين.

type physiqe des criminels أى أنه توصل بهذه الدراسة إلى اثبات عدم صحة نظرية لومبروزو فيما يتعلق بفكرة « النموذج الإجرامى «Type criminel».

ولقد بيّن « مانوفرير » فى بحثة الذى المحنا إليه فيما تقدم إلى صعوبة اختيار الأفراد محل هذه الدراسة فمثلا كيف نحدد « الشريف » ؟ وكيف نحدد « المجرم ؟ كذا أشار إلى عدم دقة الاعتماد على معيار « انعدام الشرف » la malhonnetete كعنصر أساسى فى تعريف الجريمة من وجهة نظر علم الإجرام. ولهذا نادى بتذليل هذه الصعوبات قبل الإقدام على هذا النوع من الدراسات.

- كذا أشار مانوفرير إلى حتمية وضع أسس مسبقة أو معايير مسبقة على ضوئها يمكن تقييم السلوك الذى سيوجد فيه تباين بين (الشريف) و (المجرم). وهذا ما يطلق عليه حتمية وجود أساس تفاضلى و تبيانى أو متغير، لأن « الأشراف » ملزمين بإتباع دوافع معينة أيا كانت نسبة تلقيتهم فى التصرف Vulgarite فى حين أن « غير الشرفاء » أى المجرمين لا يلتزمون، ومن ثم غير مضغوط على إرادتهم فى اتخاذ سلوكيات معينه.

وأراد أن يتوصل من هذا إلى أن المقارنة لا يسهل عملها بين الشريف والمجرم لا سيما وأن افكاره تؤدى إلى الوصول إلى نتيجة واحدة : المجرمين فقط هم الذين يقدمون على، أو بقول أوضح يعرفون، الجريمة ويتخذونها تصرفا لهم ».

- كذا بيّن مانوفرير أن الاعتماد فى هذه الدراسات على المسجونين أمر غير دقيق، على أساس أن السجون تمتلىء بنفايات المجرمين Le rebut des Criminels أى الذين لم ينجحوا فى الافلات من العقوبة أو بقول أخر لم ينجحوا فى الكادر الإجرامى أى بمعنى أخر لم يتكيفوا مع الجريمة بقدر ما لم يتكيفوا مع المجتمع : أى

أن المسجون ليس بالمجرم الحقيقى الذى تبنى عليه دراسات علمية مقارنة يمكن الاعتماد على نتائجها.

هنا حقا لم يثير مانوفرير مشكلة منهج البحث methode وإنما أثار مشكلة مصادر المعلومات Sources d'information وعلى كل حال فهذا النوع من الدراسات وبالذات مشاكل إجراءه، أدت إلى إعادة النظر فى الكثير من المسائل التى إعتمدت المدرسة الوضعية عليها فى مناهج بحثها، وإلى أهمية التعمق فى أسس الأبحاث المعملية والميدانية المتعلقة بالجريمة قبل الأقدام عليها وبالذات الأبحاث القائمة على الأرقام والحسابات الرياضية.

الفصل الثالث

المفاهيم التحليلية لعلم الإجرام

يمكن التوصل إلى معرفة هذه المفاهيم إذا كان تعريف علم الإجرام للجريمة واضحا فى أذهاننا إذ على ضوء هذا التعريف يمكن تحليل عناصره وفهمها، لذا ستخصص الجزء الأول من هذا الفصل للتعرف على التعريف الكريمونولوجى للجريمة أى تعريف الجريمة من وجهة نظر علم الإجرام، ثم نعقبة بدراسة تطور الجريمة أى تحليلها من الوجهتين التبيانية والتفسيرية.

المبحث الأول
التعريف الكريمونولوجى للجريمة
(تعريف الجريمة من وجهة نظر علم الإجرام)

المشكلة الحقيقة لدى علماء علم الإجرام عند تعريف الجريمة. هى أى جريمة تكون محور دراسة علماء الإجرام؟ هل الجريمة المنصوص عليها فى قانون العقوبات أم أى جريمة تنتهك القوانين الاجتماعية ولو لم ينص عليها فى التشريع؟.

يرد الأستاذ بيناتل على هذا التساؤل بقوله: إن علم الإجرام طالما كان علما تجريبيا قائما على الملاحظة والتجربة يقتضى أن يكون محل بحثه ظاهرة Phenomene يتوافر فيها الشروط الآتية لكى تفيد النتائج التى تتحقق من دراسة هذه الظاهرة.

١ - أن تكون ظاهرة وضعية أو بقول أدق إيجابية Positive.
٢ أن تكون ظاهرة عامة أى مظهرها الخارجى متطابق.
٣ أن تكون ظاهرة متميزة.
٤ - أن تكون ظاهرة قابلة للتحليل.

فإذا انعدم شرط من هذه الشروط استحال الوصول إلى نتائج دقيقة ومقيدة فى آن واحد. والتساؤل الآن هل تتوافر فى الجريمة:

الايجابية والعمومية والخصصية أو الذاتية والقابلية للتحليل؟

(أ) إيجابية الجريمة Positivité du crime:

كما نوهنا حالا لا يمكن القول بوجود علم وضعى Science positive إلا إذا تعلق بوقائع مسألة قابلة للملاحظة. ولكن هل الجريمة كذلك؟

يبدو للبعض أن الجريمة نمط قانونى جامد لا يسمح بالملاحظة وبالاستقراء

كالمرض مثلا. ولكن يفند البعض الآخر هذا القول على أساس أن الجريمة واقع إنسانى واجتماعى قبل أن تكون نمط قانونى يرد فى مواد قانون العقوبات.

(ب) عمومية الجريمة Généralité du crime:

لكى يصل علم وضعى عن الجريمة (كعلم الإجرام) إلى نتائج صحيحة يمكن الاعتماد عليها، يجب أن تكون الظاهرة عامة وموحدة. ولكن هل الجريمة لها شكل واحد؟ يرى البعض أن الجريمة ظاهرة غير متجانسة Hétérogéne أى أن اشكالها متباينة ومختلفة.

فسلوك السارق يختلف عن سلوك القاتل والإثنان يختلفان عن سلوك مرتكبى الجرائم الجنسية. ولكن يرد على هذه النظرة بأنها نظرة سطيحة Superficielle إذ كما يقرر الدكتور لاجاش LAGACHE الجريمة ظاهرة عامة تصلح لدراسات العلماء الوضعيين على أساس أنها نزاع بين سلوك فرد أو أفراد من جهة والمجتمع من جهة أخرى. وأن هذا النزاع يترجم دائما بعدوان موجه ضد قيم هذا المجتمع.

وبهذه الحجة المنبثقة من علم النفس يتأكد أن للجريمة كما أشرنا حالا - طابعها العام.

(جـ) ذاتية الجريمة Spécificicite du crime :

إذا كانت الجريمة وضعية أو ظاهرة إيجابية ملموسة وإذا كانت عامة فهل يمكن أن نميزها عن غيرها من أنواع السلوكيات البشرية حتى يمكن الوصول إلى نتائج مفيده لمواجهتها. أى أن التساؤل الآن هل للجريمة ذاتية خاصة مميزة يمكن أن يهتدى إليها علماء الجريمة؟

يرى البعض أمثال «دوركايم» أن وجود عقاب لفعل ما يميز الجريمة عن غيرها من السلوكيات المنحرفة مثل الغش فى أى مجال (امتحان - تجارة... الخ) أو الإخلال باللياقة أو الكياسة أو التهرب من أداء المستحق. ولكن قد يرد بأن اللجوء إلى معيار «التهديد العقابى» يعنى اللجوء إلى معيار نسبى وليس قاطع أو مطلق،

نظرا لأن للجريمة فى ذاتها طابع متغير حسب الزمان والمكان : فما يعد جريمة فى مجتمع ما لا يعد كذلك فى مجتمع آخر، بل ما يعد جريمة فى مجتمع فى وقت ما لا يعد كذلك فى وقت آخر فى ذات المجتمع. وهذا ما قد يؤثر فى دراسات علم الإجرام كدراسات علمية لها نتائج دقيقة وثابتة.

ولكن جاروفالو رأى أن هذا النقد ليس سليما على أساس أن العبرة ليست بهذا الأمر وإنما العبرة والأهم هو أن نحلل المشاعر والأحاسيس التى تترجم فى مجتمع ما فى صورة جريمة. وهذه الطريقة فى التفكير قادت جاروفالو إلى التوصل إلى اكتشاف تفرقته الشهيرة بين الجرائم الطبيعية (التى تنتهك المشاعر والأحاسيس الأساسية فى المجتمع كالرحمة وكالشفقة وكالاستقامة وكالكرامة... إلخ فى أى مجتمع) والجرائم المصطنعة أو ما يطلق عليها البعض «الجرائم الاتفاقية» Délits conventionnels على أساس أنها ناتجة من اتفاق مجتمع معين فى زمن معين على جعلها معاقب عليها جنائيا نظرا لانتهاكها أحاسيس ومشاعر مجتمع ما فى لحظة معينة (ومن ثم يطرأ عليها التطور مع سير عجلة الحياة الاجتماعية)[1].

ولقد انتقد «دور كايم» هذا التقسيم الثنائى للجرائم الذى اكتشفه جاروفالو من تحليل الجريمة للتوصل إلى تعريف لها على أساس أنه لا يصح عمل تفرقة أو فرز للأفعال الإجرامية وإلا عدّ ذلك من قبيل التحكم غير المنطقى. كما وأن المشاعر والأحاسيس التى اعتبرها جاروفالو من قبيل المشاعر المتطورة مثل جرائم الدين واللياقة الاجتماعية جرائم أقدم من بعض الجرائم التى أطلق عليها اصطلاح «جرائم طبيعية» مثل جريمة السرقة.

فالدين محور الحماية فى تجريم انتهاك تقاليده أقدم من الملكية الخاصة محور الحماية فى تجريم إنتهاك قيمته : ويلتمس بيناتل Pinatel العذر لجاروفالو على أساس أن هذا الأخير كان مشغولا بالبحث فى تعريف الجريمة الطبيعية Délit natural فحسب ولكن هذا القول لا ينقص من قيمة انتقاد مسلك جاروفالو المتقدم بيانه.

---

(١) وجدير بالذكر أن جاروفالو أدخل فى هذا النوع الثانى مشاعر واحاسيس معينة مثل حب الوطن – الشعور الدينى – النخوة أو الشهامة. ولقد انتقد هذا الوضع على أساس أن هذه الأحاسيس ثابتة وليست متطورة مع تطور المجتمعات.

(د) قابلية الجريمة للتحليل :

– ولكن يبقى تساؤل أخير فى مقام التوصل لتعريف علمى للجريمة (أى من وجهة نظر علم الإجرام) هل الجريمة كظاهرة قابلة للتحليل؟

يعتقد البعض أن الجريمة ظاهرة معقدة يصعب إن لم يستحل تحليلها أى أنها ظاهرة تأبى على التحليل.

ولكن يرد البعض الآخر على هذا القول بأن الجريمة يمكن تحليلها إلى عناصر أولية. ويستعين العلماء للوصول إلى تحليل الجريمة بمادة الاستعارة الوصفية allégorie géométrique.

ولقد بيّن هذه الطريقة الأستاذ منديس كوريا Mendès Correa حينما تخيل وجود مخروط Cône فى قاعدته العوامل البيولوجية والاجتماعية وفى محور المخروط شخصية المجرم ولا يتصور مرور العوامل البيولوجية أو العوامل الاجتماعية إلا عن طريق الاحتكاك بشخصية المجرم لنصل إلى حدوث الجريمة أو التصرف الإجرامى[1].

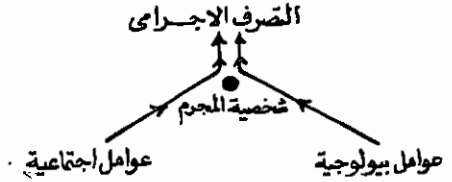

ولكن من الملاحظ أن « الأحوال العامة للمجتمع les conditions de la Societe globale » غير واضحة فى هذا الرسم البيانى، ولو أنه من المعلوم أنه ليس لها أى تأثير خاص على حدوث الجريمة.

وإذا كانت الجريمة حسبما أثبتنا حالاً ظاهرة قابلة للتحليل لذا يمكن أن تكون ظاهرة قابلة للحصر بالمفاهيم التحليلية ذات الطابع التبيانى والتفسيرى. وهذا ما سيكون محور دراستنا فى الجزء التالى.

(١) انظر بيناتل – المرجع السابق – ص ٥٣.

المبحث الثانى
المفاهيم التحليلية ذات الطابع التبيانى

لعلم الإجرام مصطلحاته المتعلقة بالجريمة التى يظهر فيها الجانب التبيانى Descriptif من أبرزها مصطلح الوسط Milieu الذى يتردد ذكره دائماً فى كتب علم الإجرام، إلى جوار مصطلح الأرضية Terrain أو التربة التى تهىء ظهور الإجرام، ومصطلح الشخصية Personnalit´e ومصطلح الحالة Situation ومصطلح التصرف L'acte.

(أ) الوسط Milieu :

يقصد «بالوسط» العوامل الطبيعية Physique والاجتماعية التى تكون مركز أو نقطة مركزية فى الانحراف إلى الجريمة[1] ولكن المقصود فى علم الإجرام هو تبيان ليس فقط الحالة الساكنة للوسط (المعنى اللغوى للمصطلح) ولكن تبيان الدور الفعال المؤثر الذى يلعبه الوسط بالنسبة لكل إنسان يحيى على أرض المجتمع.

ويختلف الوسط milieu عن المكان الذى يعيش فيه الفرد بصفة مؤقتة والذى يطلق عليه فى اللغة الفرنسية مصطلح environnement ويهتم الفكر الأنجلو سكسون بوضع نتائج هامة على هذه التفرقة التى لا يوليها الفكر الفرنسى حقها من العناية.

أيا ما كان الأمر فإن العلماء يفرقوا بين نوعين من الوسط :

١ - الوسط الطبيعى Physique أو الجغرافى.

٢ - الوسط الاجتماعى.

---

(١) أنظر R. ZANIEWSKI, Les théories des milieux et la pédagogie mésologique, Casterman, 1952 Tournai, Bruxelles;

١ - الوسط الطبيعى أو الجغرافى :

هو الوسط الخارجى الذى يعيش فيه الإنسان. وتبدأ الدراسات فى هذا الوسط من أفكار اليونانيين القدماء وبوجه خاص أفكار هيبوقراط Hippocrate الذى أوصى الأطباء بدراسة المناخ والفصول والريح والهواء لكونها الوسط الجغرافى أو الطبيعى الذى يؤثر فى صحة الأفراد - كذا من المعروف أن أرسطو كان رائداً فى فهم أبعاد وتأثيرات المناخ ودرجة الحرارة على الحياة. ومن علماء التاريخ والفلاسفة - الذين اهتموا بهذا النوع الهام من «الوسط» نذكر ابن خلدون (١٣٢٢ - ١٤٠٦) وجان بودان J. BODIN ومونتسكيه MONTESQUIE وجان جاك روسو J.J. ROUSSEAU وجان جوتفريه Jean GOTTFRIES وهيردر HERDER وهبرى توماس بيكل Henry - Thomas BUCKLE ولامارك LAMARK .

إلا أنه من الملاحظ أن عالم الطبيعيات المشهور شارلز دارون Ch. DARWIN تشكك فى قيمة الوسط الخارجى أى الجغرافى وجعل له أهمية ثانوية أو بقول آخر تأثير ثانوى ومع ذلك يرجع إليه الفضل فى أن مفهوم «الوسط» أصبح شائعا فى العلوم البيولوجية وتحت تأثير أبحاث RATZEL (١٧٧٩ - ١٨٥٩) ظهرت مدارس «للجغرافيا الإنسانية»Géographie humaine كما ألح لوبليه LE PLAY وتلامذته على حتمية دراسة «الوسط الجغرافى» ضمن دراسة عناصر أخرى للوصول إلى معرفة «الوحدة الاجتماعية» أو بقول آخر طابع الحياة الاجتماعية فى مجتمع ما L'unité sociale.

والواقع أن النظرية البيولوجية للتأثيرات الطبيعية أو الجغرافية قد انتقص من قيمتها عالم الطبيعة المشهور كلود برنار Claude BERNARD بعدما أثبت أن الوسط الطبيعى أو الجغرافى تتأثر به النباتات والحيوانات الدنيئة فقط نظرا لعدم تكاملية أجهزتها العضوية. أما غالبية الكائنات الحية (وأبرزها الإنسان) والتى لها أجهزة عضوية جيدة، لا يشكل الوسط الخارجى (الطبيعى والجغرافى) إلا غلافا ثانويا يحيط بجوهر الحياة، أى يلعب الدور الثانى لا الأول فى تصرفاتهم أى أن الوسط الداخلى هو الأهم.

ويقلل بيناتل من قول كلود برنار حينما يقرر أنه لا يجب أن ننظر كما نظر برنار إلى أهمية الوسط الطبيعى أو الجغرافى بنظرة موضوعية وإنما يجب أن ننظر إلى الوسط الطبيعى أو الجغرافى بنظرة فردية. ومما لا شك فيه أن الحياة النفسية للفرد تتأثر بالوسط الطبيعى الذى يعيش فيه الفرد.

ولما كان الوسط الاجتماعى على ضوء هذا التحليل الأخير لعلماء الجريمة مرتبط بالوسط الطبيعى أو الجغرافى، لذا سنتناوله حالا بنوع من التفصيل.

٢ - الوسط الاجتماعى :

الوسط الاجتماعى مصطلح واسع يضم عدة أنواع من الأوساط : الثقافية - الاجتماعية - البحته - الاقتصادية... الخ.

أى أنه يوجد وسط اجتماعى عام ووسط اجتماعى شخصى.

(أ) **أما الوسط الاجتماعى العام** فيقصد به كل الظروف العامة المحيطة بالمجتمع والتى يكون لها تأثير مشترك على كل فرد.

(ب) **أما الوسط الاجتماعى الشخصى** فيقصد به كل ما يحيط الفرد وينتج تأثيرات خاصة عليه بل ومصيرية فى حياته.

وعلى ضوء أفكار دى جريف E. DE GREEFF يمكن أن نفرق بوجه خاص بين عدة أوساط اجتماعية شخصية يتعرض لها الفرد:

١ - الوسط المحتوم Milieu inéluctable :

وهو وسط الأسرة حيث يرتبط به الفرد منذ ميلاده ويتعرض لكل ما فيه من محاسن وعيوب. والأسرة تضم فى محيطها وسط جغرافى وتاريخى معين.

٢ - الوسط العابر Milieu occasionnel :

وهو وسط المدرسة، إذا ما تصادف إدخال الطفل فيها. كذا قد يوجه الآباء طفلهم إلى مركز تدريب مهنى، هنا يعد وسط المركز من قبيل الأوساط العابرة.

ويعد فى حكم الوسط العابر كذلك مراكز أداء الخدمة العسكرية أو العامة. وأثناء معايشة الفرد لغيره فى هذه الأوساط تظهر له سمات نفسية خاصة تحدد سلوكياته فى المجتمع.

٣ - الوسط المختار أو المقبول Milieu choisi ou accepté :

وهو وسط يختاره الفرد بنفسه. إذ لو كان سمة الوسط المحتوم أو الوسط العبار أنه وسط إجبارى على الفرد مسير اليه، فإن سمة هذا الوسط الثالث أن الفرد يختاره الفرد عند بلوغه سنا معينا يسمح له بفرض الوسط الذى يعيش فيه أو يمارس أنشطته به. وبداهة يجد الإنسان توافقه مع نفسه فى هذا الوسط. ولكن قد تحدث نزاعات نتيجة وجود احتكاكات معينه بين الفرد وغيره ممن معه فى هذا الوسط. هنا تلعب القيم الأخلاقية المنبثقة عن الوسط الأول والثانى فى حياة الفرد دورا فى تكيفه مع هذا الوسط المختار «كالقناعة».

(ب) الأرضية Terrain :

«الأرضية» فى علم الإجرام تعنى التربة التى ظهر فيها الإنسان؛ وأركانها :

١ - التأثير الوراثى : إذ أن هناك أصل للإنسان يوجد فى كينونته يستمد وجوده من آبائه، ونلاحظها فى الكروموزومات. Chromisomes.

٢ - التغيرات المفاجئة : قد يولد الإنسان على عكس والديه أى بأرضية تختلف عن أرضية سلالته وهو ما يسمى بالتغْيار - الاحْيائىّ Mutation أو الطفرة، ويحدث بسبب وجود أمور طارئة ببطن الأم Inutero ويترتب عليه خروج الجنين بتشويهات أو بتغيرات غير طبيعية تؤثر فى سلوكيات الفرد.

وتربة Terrain الإنسان فى حالة تغييرات مستمرة بفعل الحياة، كما وأن تربة الأرض يتداخل فى إعدادها عوامل عدة خلاف الطمى الوارد إليها من تآكل الصخور - كالبقايا العضوية.

(جـ) **الشخصية :**

يهتم علم الإجرام بفهم أبعاد شخصية المجرم. ولقد وضع علماء الأنثربولوجيا وبوجه خاص بيند N. PENDE رسما هرمياً يبين به الشخصية الإجرامية قاعدته «الوراثة» وقمته «الشخصية» وأضلاعه الأربعة هى :

١ - الشكل الخارجى (الطول - القصر - البدانة - النحافة).
٢ - المزاج.
٣ - الطبع.
٤ - الذكاء.

- أما **علم التحليل النفسى** فيرى فى الشخصية تنظيم - ديناميكى أى أنه حركة منظمة عضوية وفقا لحالة الفرد النفسية. وحالة النفس يتصارعها ثلاث غرائز :

(أ) الانفعال اللاواعى Le ça تمثل القوى اللاواعية واللامعقولة.

(ب) الأنانية Le moi النابعة من التمرن أو التكرار عليها L'apprentissage.

(جـ) المثالية Le Sur-Moi وهى الجانب الخاص من الشخصية، النابعة كما يقرر علماء النفس من عقدة أوديب. وهى تؤدى بالشخص إلى معاقبة نفسه بنفسه Auto punitif للتكفير والاستغفار عما تقترفه يده expiatoire

نخلص من ذلك إلى أن الإنسان وفقا لعلم التحليل النفسى تتحدد شخصيته على ضوء جوانب لا أوعية كثيرة وجانب واعى محدود فى نفسه.

- **أما فى علم الاجتماع** : فالشخصية لا يجب أن تجد تفسيرها فى علم البيولوجى أو علم التحليل النفسى، وإن كان علماء الاجتماع - يسلموا بأن علم النفس وعلم البيولوجى يفسر لنا أساس Fonde الشخصية لا حقيقتها أو مقوماتها. وأن الثقافة فى الإنسان هى التى تكون أخلاقه وأفكاره وبالتالى فهى التى ترسم معالم شخصيته. وإلى جوار الثقافة يشير علماء الاجتماع إلى أثر العادة والتقاليد والمعتقدات فى اتخاذ مواقف معينة عامة أو خاصة للفرد.

وفى علم النفس الحديث يروا أن الشخصية تظهر فى المواقف الحرة الواعية والتى يتصارع فيها الأصول الوراثية الغريزية فى الإنسان مع المعتقدات والأفكار الأخلاقية المحيطة به. أى أن «الشخصية» هى التى تنظم «الذات» بعد أن تمر المسائل فى حلقة اختبار أخلاقى معين فى ذهن الإنسان قبل أن يبت برأى معين أى قبل أن يتخذ سلوكا معينا.

ويجدر أن نشير إلى أن تصرف «العضو» فى الإنسان لا يمكن فصله عن تصرف «الشخصية» كذا لا يمكن فصل «الشخصية» عن الوسط.

(د) الحالة Situation :

يقصد بمصطلح «الحالة» الوضع الذى كان فيه الشخص قبل المرور إلى التصرف L'acte (أى الجريمة). ولقد اهتم كينبرج Kinberg بدراسة «الحالة» واستهدف من وراء هذا الاهتمام الاستفادة من فهم المحركات أو المنشطات التى دفعت بالفرد إلى إرتكاب الجريمة. ولقد تبين له الآتى :

١ - أن هناك من يكون فى مواقع خطيرة تؤدى إلى وقوعه فى الجريمة بلا حاجة للبحث عن أسباب أخرى.

٢ - هناك من يكون فى مواقع بعيدة ومع ذلك تحدث الجريمة من جانبه.

ولهذا يتعين البحث عن الفرصة التى أسهمت فى وقوع الجريمة أو الحافز الذى ضغط على الفرد حتى أتى فعله المشين.

٣ - وقد يضع الإنسان نفسه فى موقع أو حالة معينة ولكن هذا لا يقلل من قيمة دراسة «الحالة» Situation كنقطة هامة لفهم ميكانيكية الجريمة. ولقد وضّح ذلك كلا من أكسبر Exner وسيزر لاند Sutherland.

(هـ) التصرف Acte :

مصطلح «التصرف» فى علم الإجرام يعنى الفعل الإجرامى وينبع «التصرف» من حالة معينة أى استجابة لوضع معين للفرد. ويعد «التصرف Acte» بمثابة قطع

للتوازن العصبى لدى الإنسان. ولكن يحاول الإنسان بعد وقوعه إعادة التوازن وإلاّ تعرض لخيبة أمل أو لهبوط نفسى شديد échec.

و«التصرف» يعد رد فعل لكبت نفسى يحاول به الفرد تحقيق وجوده أو تكيفه مع المجتمع. فالإنسان الفقير يسعى إلى الرفاهية ليتكافىء فى مجتمعه مع السعداء لهذا يعمد إلى السرقة. أى أن الجريمة Acte criminel تكون وسيلة للبحث عن أحسن توازن له مع أفراد المجتمع.

المبحث الثالث

المفاهيم التحليلية ذات الطابع التفسيرى

كما يعنى علماء الإجرام بتبيان مراحل العبور إلى الجريمة Passage à l'acte وبيان مراحل الجريمة التبيانية (الوصفية) يعنوا بدراسة تفسير سلوك الجريمة.

وجود عوامل مولدة للإجرام Facteurs criminogénes :

هذا المصطلح من المصطلحات المتداولة فى علم الإجرام - ويعنى وجود عوامل تسبب الإجرام. ولكن لا يصح القول بوجود عوامل أكيدة Facteur déterminant فالأمور كلها نسبية واحتمالية وإن كان من المقبول أن نقرر بوجود عامل أو شرط ضرورى condition nécessaire بدونه لا يتصور وقوع الجريمة[1] مثل حالة عقلية مختلة، أو وضع أو حالة ناجمة عن اجتماع عدة ظروف Circonstances.

وهنا سيكون هذا الشرط الضرورى بمثابة سبب cause للتصرف الإجرامى أما الباعث mobile فهو العنصر النفسى للفعل élement psychologique وإن صعب فى كثير من الأحوال الاهتداء إليه؛ إلا أنه هو الذى يثير فعلاً مقارفة الجريمة.

ومن خلال هذه الأفكار المنبثقة عن علم الإجرام يتضح لنا وجود مصطلحات عدة متقاربة فى معانيها اللغوية إلا أن لها مدلولات متباينة لدى علماء الإجرام.

فالسبب Cause :

لدى فون هنتيج Von Hentig هو الحالة أو الشرط الضرورى الذى بدونه لا يمكن أن يحدث السلوك الإجرامى، أو هو المحرك النشط الذى يسبق الجريمة أو بقول آخر يسبق «الأثر» effect.

---

(١) أنظر بيناتل - المرجع السابق - ص٦٤.

أما الشرط أو الحالة Condition :

فهو ما يهيىء المناسبة أو ينشط الفكرة فحسب لكى يسهل حدوثها.

ومن المميز للسبب عن الشرط أن السبب يستحيل العلم به سلفًا فى حين أن الشرط يكون محددًا سلفًا. فالسبب أمر غيبى ينكشف وجوده بعد حدوث التصرف.

أما الدافع Mobile :

فهو أمر يختلف عن السبب Cause.

فالسبب Cause عند كينبرج Kinberg ذو طبيعة موضوعية objectif ينبثق من مجريات الأحوال قبل المرور إلى الجريمة فى حين أن الدافع Mobule ذو طبيعة شخصية subjectif أى ينبع من ذاتية الفرد. ولكن يرى علماء الإجرام من الأطباء النفسيين أن الدافع الحقيقى Mobile veritable يمكن أن يعتبر فى ذات الوقت له قيمة سببية valeur causale فى ذاته أى فى هذه الحالة يقترب الدافع والسبب كلاً منهما تجاه الآخر. وبالتالى لا توجد فى الحقيقة أى تفرقة بينهما.

أما العامل Facteur :

فيختلف عن الدافع Mobile فى أنه عنصر أساسى موضوعى objectif يسبق وجود الدافع أو الباعث mobile (وكما أوضحنا الدافع أو الباعث ذو طابع شخصى لا موضوعى).

كما وأن «العامل» يؤثر فى «الدافع» لا العكس.

* * *

هذه المصطلحات وإن بدت متقاربة إلا أن تفهّم مضمون كل مصطلح منها - كما أوضحنا حالاً - أمر ضرورى للقيام بدراسات علمية فى مجال علم الإجرام.

الفصل الرابع

النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام العام

النظريات والافتراضات hypothéses الأساسية لعلم الإجرام المعاصر متعددة ومختلفة بحيث أنه يصعب تقديم عرضًا شاملاً كاملًا لها بصورة منسقة.

ومع هذا فإن فقه علم الإجرام يحاول أن يضع لسهولة العرض الدراسى - هذه النظريات وتلك الافتراضات فى مجموعات حسب طبيعتهم وحسب نطاق الدراسة، والنطاق المكانى، والزمانى، وحسب مقدماتهم الأساسية الفلسفية، وأخيرًا حسب نوعياتهم.

وسوف نتولى فيما يلى عرض هذه النظريات فى خمسة مباحث متتالية بنوع من التفصيل.

المبحث الأول
النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام
حسب طبيعتهم

يمكن تصنيف النظريات والافتراضات من حيث طبيعتهم إلى ثلاث مجموعات :

١ - نظريات وافتراضات ذات طبيعة بيولوجية (مستمدة من علم البيولوجى).
٢ - نظريات وافتراضات ذات طبيعة نفسية (مستمدة من علم النفس).
٣ - نظريات وافتراضات ذات طبيعة اجتماعية (مستمدة من علم الاجتماع).

١ - نظريات وافتراضات مستمدة من علم البيولوجى :

يجدر بنا فى البداية أن نشير إلى أن هذه النظريات وتلك الافتراضات لم تهجر تمامًا فى عصرنا الحالى. ومن أبرز نماذج جهود العلماء فى هذا المجال جهود العالم الأمريكى HOOTON الأستاذ بجامعة هارفارد الذى خصص اثنى عشر عامًا من العمل المستمر الدائب للقيام بدراسات مقارنة بين ١٣٨٨٣ مسجون و٣٠٢٣ شخص شريف فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وقد تعرض لنفس الانتقادات التى تعرض لها لومبروزو فيما سبق.

وحاليًا اندمج علم الأنتربولوجيا الجنائية فى علم يطلق عليه اصطلاحًا علم البيوتيبولوجى biotypologie وهذا المصطلح يعنى علم النماذج البشرية منظورًا إليها من حيث العلاقات بين الطبائع العضوية والذهنية أى علم تصنيف البشر. واهتم بهذا العلم فى ألمانيا كريتشمر Kretschmer وفى إيطاليا بيند Pende.

ولقد تطور علم البيولوجى الجنائية تطورًا ملحوظًا فى الأعوام الأخيرة فى ألمانيا على يد لانج Lange. حيث قام بمسح كل سجون ألمانيا بقصد البحث وسط المجرمين عن «توائم إجرامية» لكى يستطيع مقارنة سلوكهم.

ولقد اهتمت نظريات البيولوجى الجنائية بالسوابق الشخصية للمجرمين، وبالذات بالبحث فى الأمراض المعدية التى سبقت انحرافهم إلى الإجرام.

وظهر ذلك بوضوح فى أعمال كينبرج Kinberg.

ولقد تطور علم البيولوجى الجنائية فى الآونة الأخيرة حينما اهتم بالأبعاد النفسية لفهم الفرد المجرم وفتح بذلك باب اللجوء إلى الاستجوابات النفسية.

٢ - نظريات وافتراضات مستمدة من علم النفس :

هذه النظريات وتلك الافتراضات يرجع إليها الفضل فى الاهتمام بدراسة (الشخصية) كما وأن علم النفس الحديث يقدم الأساليب والطرق التجريبية التى تساعد فى فهم ذكاء الشخص واضطراباته العصبية والنفسية.

ومن أقطاب أصحاب هذه النظريات نشير إلى إيتارد Itard وسيجوين Seguin وفيلكس فوازان Félix Voisin.

ولقد قدم بينت Binet وسيمون Simon فى مطلع هذا القرن طريقة قياس الذكاء بفضل التوصل إلى اختبارات بسيكولوجية Psychologique وتعليمية pédagogiques.

ولقد ازدهرت هذه النظرية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى نتيجة مؤداها: أن الضعف العقلى مرتبط بالانحراف اللاخلاقى أى يؤدى إلى الإجرام.

وإلى جوار الدراسات المبينة للذكاء وللاضطراب العقلى، ظهرت دراسات أخرى نابعة من علم التحليل العصبى المعملى pshchiatrie clinique أفادت فى فهم العديد من اضطرابات الإنسان التى تجعله يحيد عن الطبائع السوية. ولقد تبين وجود دوافع غير واعية وراء تبرير التصرف الإجرامى لدى الفرد.

٣ - نظريات وافتراضات مستمدة من علم الاجتماع :

هنا النظريات والافتراضات على عكس الدراسات المستمدة من علم النفس أو من علم البيولوجى تهتم بالجانب الموضوعى objectif لا بالجانب الشخصى أو

الفردى subjectif. فهى تركز على الوسط الخارجى لا على النفس ولا على الطبيعة الجسدية للفرد. ووفقاً لهذه الأفكار المستمدة من علم الاجتماع يعتبر سلوك الإنسان وتصرفاته رد فعل عكسى لعادات ولتقاليد معينة خارجية. وعلى هذا الأساس تلعب الثقافات دورًا كبيرًا فى سلوك الإنسان.

وهذا ما أكده سيزارلاند Sutherland بل أنه أوضح أن الجريمة نتاج صراع الثقافات.

وتفرع عن هذه الدراسات اهتمام بالبعد الاقتصادى أى بالعامل الاقتصادى لمحرك الجريمة.

المبحث الثانى
النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام
حسب نطاق الدراسة

يقصد بهذه النظريات والافتراضات تلك المرتبطة بمجتمع معين. وهذا ما يثير تداخل علمان متميزان فى فهم أبعاد الظاهرة الإجرامية علم الإجرام وعلم الاجتماع وإذا كان علم الاجتماع يدرس الجريمة فى مجتمع ما على أنها ظاهرة اجتماعية، فإن نطاق دراسة علم الإجرام للجريمة فى المجتمع يتحدد فى النظرة إلى الجريمة على أنها ظاهرة فردية.

لذا من المتصور وجود نظريات ودراسات تهتم:

(أ) بالجريمة كظاهرة اجتماعية فحسب.
(ب) بالجريمة كظاهرة فردية فحسب.
(جـ) بالجريمة كظاهرة اجتماعية وفردية.

(أ) دراسات تقوم على أساس النظرة للجريمة كظاهرة اجتماعية:

هنا لا يصير التركيز على كون الجريمة ظاهرة خاصة بفرد معين وإنما سينظر بنظرة شاملة مثل دراسات النظرية الاقتصادية الروسية عن الجريمة، والنظرية الاجتماعية الثقافية الأمريكية عن الجريمة. فهى تهتم بدراسة تطور الإجرام، وأشكاله بوجه عام دون تركيز على المجرم ذاته. وهنا تتسم الدراسات بالبحث عن التطور النوعى والمقدارى للجرائم على غرار دراسات علم السكان وعلم الاقتصاد السياسى. كما توضح هذه الدراسات الصلة بين الإجرام والبنيان الاجتماعى للدولة. ولكن لما كانت الجريمة ظاهرة فرد إلى جوار كونها ظاهرة مجتمع، لذا فإن هذه الدراسات لا تكفى لوحدها لفهم الظاهرة الإجرامية فى كل جوانبها.

(ب) دراسات تقوم على أساس النظرة للجريمة كظاهرة فردية :

هنا تتركز الدراسة على فحص أدق لجوانب الشخصية الإجرامية أى لمرتكب الجريمة لا للجريمة ذاتها كما فى الدراسات السابق بيانها.

وإن كان من الملاحظ أيضًا أن هذه الدراسات تميل إلى الوصول إلى نتائج موضوعية من خلال الدراسات الشخصية Subjectif التى تقوم بها، أى إلى نتائج تتسم بالعمومية.

(جـ) دراسات تقوم على أساس النظرة للجريمة كظاهرة اجتماعية فردية فى ذات الوقت :

هنا يمكن القول بأن الدراسة العلمية توصل إلى معرفة أكثر دقة للظاهرة الإجرامية لأنها تقوم على دراسة الوسط الاجتماعى وكذا الحالة الفردية للشخص فى آن واحد مما يساعد فى تهيئة مناخ أسلم فى معرفة الظاهرة الإجرامية.

المبحث الثالث
النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام
حسب النطاق الزمانى

ويقصد بهذه الدراسات تلك المرتبطة بتتبع الحركة الزمنية للجريمة أى منذ ظهورها حتى تحركها (ديناميكيتها).

(أ) نظريات وافتراضات أساسية متعلقة بأصل ظهور الجريمة :

تتفاعل عوامل عدة بيوليوجية ونفسية واجتماعية فى ظهور الجريمة.

١ - فيما يتعلق بالعوامل البيولوجية :

عنيت مدرسة جاز GAZ التى كان رائدها أدولف لينز Adolf Lenz بتبيان أهمية الوراثة ولقد قامت هذه المدرسة فى فترة ما بين الحربين العالميتين (من ١٩١٩ حتى ١٩٣٩).

ولقد تولى العالم كاتل R.B. Cattel نشر هذه النظرية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوضح أن هناك علاقة طردية بين المجرم والطابع الشاذ فى الوراثة.

٢ - فيما يتعلق بالعوامل النفسية :

أبرزت دراسات أخرى أهمية النزاعات الوجدانية والشعورية.

ولقد بين «فرويد» أثر الاضطرابات النفسية الناجمة عن مشاعر جنسية شاذة فى الجنوح والإجرام. ولكن جانج Gang قللّ من أهمية هذه الحقائق.

وأوضح أن الجريمة نتاج اهتزازات نفسية أحدث من الصدامات الموروثة وأن الاهتزازات السابقة مباشرة لارتكاب الجريمة تحيى فى النفس الصدمات الطفولية والموروثة.

ولقد كشف ادلر Adler الدور الذى يلعبه «الإحساس بالانحطاط». وهذا ما يؤكد «التعقيد» فى نفس الإنسان مع مر الزمن بحيث يصبح مولد للإجرام وهذا ما نعكس فى رغبة الشخص فى تزييف الواقع بارتكاب الجريمة.

وقد يكون الانحطاط انحطاط جسدى (ضآلة فى حجم الشخص) أو عاهة خلقية) يدفع إلى الاضطراب العصبى أو النفسى وفى النهاية إلى الجريمة.

كما أوضحت هذه الدراسات أن التحكم فى الحاجات الغريزية ليس واحد فى مراحل حياة الإنسان الواحد. ففى مرحلة الطفولة تزداد الغريزة الجنسية حدة حتى تصل إلى قيمتها فى مرحلة المراهقة.

٣ - فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية :

وضح سيزرلاند Sutherlond أن السلوك الإجرامى يتحدد بصفته سلوكًا بشريًا نتيجة احتكاك الفرد بجماعته التى يعيش فيها. وأن الفرد داخل جماعته يتلقى منها دلالات الأفعال التى يشاهدها فى المجتمع، أى يأخذ حكمه على خير هذه الأفعال أو شرها من أفراد مجتمعه، فقد يسهلوا له الجريمة وقد يكونوا أفاضل فيوضحوا له مساوئها.

وهذا يعنى أن الإنسان يختار طريقة معيشة وسطه القريب (أسرته) ويمارسها فى حياته مع وسط المجتمع الكبير.

(ب) نظريات وافتراضات أساسية متعلقة بديناميكية الجريمة (أى بتحرك الجريمة) :

هذه النظريات وتلك الافتراضات تهتم بدراسة مرحلةالمرور إلى التصرف أى إلى مرحلة الاتجاه صوب الجريمة Le passage à L'acte وهى مرحلة يكون فيها الإنسان بين دفعين Pulsions.

- دفع صوب إرتكاب الجريمة، يقابله؛
- دفعاً آخر صوب عدم الإقدام عليها.

وهنا تقوم الدراسات على أساس نسبة هذين الدفعين سواء على مستوى فرد معين أو على مستوى عام فى المجتمع.

وبالتالى تتوصل هذه الدراسات إلى درجة المقاومة الواجب اتباعها للحد من «الدفع صوب ارتكاب الجريمة».

المبحث الرابع

النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام حسب مقدماتهم الفلسفية

هذه النظريات وتلك الإفتراضات تهتم بدراسة الجريمة على أساس كونها مرض له أسباب وتكشفه أعراض من جهة، وعلى أساس كونها حالة عرضية أو ظرفية فى حياة الإنسان من جهة أخرى.

وهذا ما بينه لومبروزو واتباعه عندما قرر أن الجريمة ليست لها أهمية أساسية وأن أهميتها أهمية عرضية. ولهذا فهذه الدراسات ترى فى الجريمة مجرد مؤشر يكشف عن مجرم خطير هو محور بحثها الأساسى لا الجريمة.

ونفس الأمر نجده عند بعض علماء التحليل النفسى.

وفى هذه النظريات والافتراضات الأساسية يلتقى كل علماء الإجرام مهما تباعدت اتجاهاتهم. وهذا ما نلاحظه بوضوح عند مطالعة أبحاث كينبرج Kinberg ولاجاشLagache إذ نجد أن أفكارهما رغم تباعدها تلتقى عندما يتعرضا لبيان المدخل الحقيقى لعلم الإجرام فهما يقرران أن محور علم الإجرام هو شخصية المجرم لا الجريمة.

ومع هذا الاتفاق بيّن علماء النفس وعلماء الأنتربولوجيا الجنائية نجدهما يختلفان حول ترتيب العواملL'hiérarchie des facteurs [1].

- من جهة أخرى تعتبر هذه النظريات؛ وتلك الافتراضات العلمية الطفولة بل ومرحلة الجنين فى بطن الأم نقطة البداية فى الاقتراب من الفرد. ولقد تشعبت أبحاث العلماء حول فترة الحمل، وما يصاحبها من تأثيرات مختلفة حتى الأعوام

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص٨٣.

الأولى فى حياة الفرد. ومن أبرز العلماء فى هذه الدراسات سبيتزSpitz وجولد فارب Goldfarb وجون بويلبىHohn Bowlby . واتسمت دراسات هذا الأخير بالطابع المقارن بين أطفال جانحين (سارقين) وأطفال شرفاء.

ولقد توصل العلماء من خلال دراستهم إلى معرفة بدء سن العقل بأنه هو سن السابعة.

– وهناك من الدراسات أمثال دراسات سيلجSeelig ما تهتم بمرحلة ما بعد البلوغ حيث تدرس الظروف المرتبطة بالشخص التى تؤثر فى سلوكياته ومن أبرزها عند البلوغ المؤثرات الجنسية. وهنا تبدأ التفرقة بين إجرام الذكور وإجرام الإناث.

وإجرام المرأة مرتبط بأمور عدة منها – العادة الشهرية – الحمل – بلوغ سن اليأس.

– كذا تبين هذه الدراسات اختلاف مستوى الإجرام حسب اختلاف مراحل الحياة من طفولة إلى شباب إلى شيخوخة. وهذه الدراسات تمتد لتوضح أثر هذه المراحل فى إجرام الشخص بل وفى جعله ضحية لجريمته[1].

– وهناك من الدراسات ما تهتم كمقدمة فلسفية أساسية لفهم الجريمة ببعد الوضع الاجتماعى وأثره فى ارتكاب الجرائم. وتتوصل هذه الأبحاث إلى أن «الانعزالية الاجتماعية» تكون سببا وراء الجريمة فانعزال الأجانب والمهاجرين والأقليات من المجتمع قد تدفع بالجانى إلى ارتكاب الجريمة حيالهم على أساس اعتقاده بأن قتل المنعزلين لايسبب ألما اجتماعيا كبيرا كما يسبب قتل أحد الموطنين.

– كما توجد دراسات توضح وجود علاقة بين الشىء محل الجريمة والاندفاع نحو ارتكابها فقد يكون عرض سلعة وقت أزمة سببا لسرقتها أو قد يكون تخزينها سببا لاختلاسها ممن عهد إليه بها... إلخ.

---

(١) أنظر H.ELLENBERGER, Relations psychologiques entre le criminel et la' victime, Revue Internationale de criminologie et de policetechnique, 1954, P.103 et ss.

- بل وجدت دراسات بينت وجود علاقة بين مكان الجريمة ووقوعها فالمكان المنعزل والمكان الذى يطرقه الناس نادرا والمكان المضاء بإضاءة سيئة والمكان الذى يصعب الدخول إليه ويسهل فيه إخفاء المجرم مثل مكان التجمعات يُسهل ويساعد على ارتكاب جرائم السرقة والعنف والمظاهرات المخربة.

- كذا اهتمت دراسات أخرى بإيجاد علاقة بين المجرم وشخصيته - وطريقة تنفيذ الجريمة بمعنى أن هناك جرائم لا يتصور حدوثها إلا من مجرمين معينين يتميزون بسمات عقلية - ثقافية - بل وبدنية معينة.

- كذا لم تغفل هذه الدراسات التعرض لموضوع الدوافع وارتباطه بالجريمة أيا كانت نوعية هذه الدوافع (جنسية أو عاطفية - اقتصادية أو أدبية).

المبحث الخامس

النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام حسب نوعياتهم

هنا يتخصص العالم فى دراسة عمق معين من أعماق أسباب الجريمة واتجاهات العلماء فى هذا المقام تدور حول دراسة الوسطmilieu والتكوين الإجرامى constitution délinquantielle والشخصية personnalité والحالة أو الوضع Situation وأخيرا بالتصرف (الجريمة)acte .

(أ) الوسط :

توجد دراسات حول « الوسط الإجرامى » مثل دراسة العالم « رسل » Rusel لمعرفة حقيقة « الوسط الإجرامى »، ولقد خلصت دراسات هذا العالم إلى أن الوسط الإجرامى يوجد فى الأحياء الفقيرة فى المدن الكبرى.

كما بينت هذه الدراسة أن هذا الوسط الإجرامى يشوه الفرد العادى من جهة، ويزيد من الميول السيئة لدى الأفراد المحتمل انحرافهم.

ولقد أوضحت بعض الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية التى قام بها العالم كليفردشوClifford Shaw على وجود مناطقZone ترتفع فيها الجريمة وهى عادة المناطق الآهلة بالعمال[1].

- كذا بينت الدراسات المتعلقة بالوسط وجود وسط إجرامى آخر يتمثل فى أوساط رجال الأعمال (وهو ما أطلق عليه وسط رجال ذوى الياقات البيضاء)

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص٩٠.

milieu des affaires . هنا الانحراف يكون فى البداية انحراف عن الأصول المهنية (غش تجارى - سلع فاسدة. . . الخ).

(ب) التكوين الإجرامى Constitution délinquantielle:

ولقد اهتم بدراسة هذا الوضع السابق على ارتكاب الجريمة العالم الإيطالى دى تيلليو Di Tullio . هنا يركز الاهتمام على دراسة العناصر الوراثية والمكتسبة فى هذا التكوين الإجرامى. ولكن هذه الدراسات لا تميل إلى إقرار فكرة تقسيم المجتمع إلى مجرمين «طبيعيين» ومجرمين «مكتسبين»، كل ما هناك أنها تقتصر على مجرد استعراض التركيبات الإجرامية المختلفة. كما تلاحظ هذه الدراسات امكانية تحقق العامل الوراثى فى مجرم فى حين يتحقق العامل المكتسب فى آخر عند إرتكاب نفس الجريمة، أى أنه لا يشترط توافر العنصرين الوراثى والمكتسب فى المجرم.

(جـ) الحالة أو الوضع Situation:

هنا الدراسات تنصب على الحالة السابقة مباشرة على الوقوع فى الجريمة، ولهذا تهتم ببحث مسألة علاقة الضحية بالمجرم بالذات فى الإجرام العمدى.

(د) التصرف (الجريمة) Acte :

هنا تنصب الدراسات على بحث مسألة حدوث الجريمة - شكلها وطبيعتها. . ولقد اهتم دى جريف De Greeff برسم طريق لكل جريمة بناء على دراسات حول التطور التدريجى للجريمة:

* * *

هذه الدراسات جميعها أوضحت أن المجرم شخص عادى كل ما هناك أن هناك أمور متعددة ومتشابكة تتداخل لتوقع به فى طريق الإجرام.

الفصل الخامس

منهج بحث ومصادر علم الإجرام العام

علم الإجرام كسائر العلوم التطبيقية يجب أن يكون له منهج بحث أى طريقة معينة للتفكير يستغل بناء عليها مصادره المتعددة ليصل إلى النتائج الواقعية الحقيقية.

المبحث الأول
منهج البحث فى علم الإجرام العام

يعتمد منهج البحث فى علم الإجرام على أمور عدة :

١ - مراعاة الحذر فى تفسير النتائج .
٢ - مراعاة ترتيب النتائج .
٣ - مراعاة استبعاد النتائج المحددة .
٤ - مراعاة الاعتماد على التفاصل والمقارنة .

١ - مراعاة الحذر فى تفسير النتائج :

هذا الأمر يعنى مراعاة الدقة فى التفسير بوجة عام؛ والتفسير قد يكون متعلقا بالإجرام أو متعلقا بالمجرم . ولهذا فالإحصاءات الحسابية الدقيقة المرتبطة بالأرقام الاقتصادية والسكانية تساعد فى الوصول إلى الدقة فى التفسير.

وفيما يتعلق بالاختبارات الموقعة على المجرم يجب أن نفرق بين تلك التى تقع فى المعمل (ذات الطابع البيولوجى أو الكيميائى) وتلك التى تقع فى خارجه (طرق علم النفس التجريبى) . وفيما يتعلق بالجريمة يجب أن تعتمد فى دراستها على واقعها الحقيقى لا الظاهرى وفقا لما ثبت فى المستندات والأوراق القضائية والبوليسية .

٢ - مراعاة ترتيب النتائج :

حينما نراعى الدقة فى التفسير يجب أن نصل إلى ترتيب نتائجنا وفقا للتطور التدريجى للعوامل المولدة للإجرام، سواء منها ما يتعلق بالجريمة أو بالمجرم . كذا يجدر توضيح درجة الإجرام أو الجرم هل هى بدائية (السرقات البسيطة) أم خطيرة (سرقات العصابات) أى توضيح درجات الإجرام مع تبيان ترتيبها كذلك .

٣ - مراعاه استبعاد النتائج المحدده :

هذه القاعدة تمليها طبيعة الجريمة بوجه عام من كونها ظاهرة شائكة ومعقدة لارتباطها بالنفس البشرية. ولهذا يتعين فصل علم الإجرام عن العلوم الطبية البحتة مثل علم النفس المرضى.

٤ - مراعاة الاعتماد على التفاضل والمقارنة :

هذه قاعدة موضوعية أساسية فى منهج البحث. فعلم الإجرام علم واسع بل يجب أن يضم باحثى العلوم المختلفة ليقدموا اسهاماتهم فى تقدمه. وهذا ما قرره المؤتمر العالمى الثانى لعلم الإجرام الذى عقد فى باريس عام ١٩٥٠.

ومن الجائز أن يترك كل عالم أو مفكر فى تخصصه وبعد ذلك نقصر المقارنة على نتائج كل علم (اقتصاد - اجتماع - نفس - طب - قانون... إلخ).

المبحث الثانى
مصادر علم الإجرام العام

مصادر علم الإجرام كما أشرنا حالاً متعددة ويمكن تلخيص أبرزها فى النقاط الآتية :

١ - علم الإحصاء.

٢ - علم البيوجرافى biographie (السيرة الذاتية للمجرمين) وهى مرتبطة بالمجرم.

والإحصاء من أهم العلوم التى تساعد فى الوصول إلى نتائج لها دلالاتها. ويعتمد فى الوصول إليها على الأرقام الرسمية التى تقدمها - كل عام - وزارة العدل أو وزارة الداخلية.

ومن أبرز الإحصاءات : الإحصاءات السجنية - الإحصاءات العالمية -والإحصاءات العلمية.

وجميع النتائج الواردة من الإحصاءات يجب أن ينظر إليها على أنها نتائج نسبية. لأن الأرقام التى تعتمد عليها الإحصاءات لا **تعبر إلاّ عن الإجرام الظاهرى**. criminalité apparente لا الحقيقى (أى الجرائم المكتشفة والجرائم المعاقب عليها).

وتعتمد الدراسات الإحصائية على حسن إعداد البيانات الكريمونولجية المطلوبة Fiche criminologique. وتعد هذه البيانات فى بطاقة (فيشة) وتحاول دول العالم دائما تعديل هذه البطاقة وبياناتها على ضوء مستحدثات العلم.

ومن أبرز المهتمين بهذه الدراسات فى فرنسا هيير G. HEUYER

ولكن هناك من يقلل من قيمة نتائج الدراسات المتولدة عن بطاقات

كريمونولوجية على أساس أنها تجرى على محجوزين فى السجون فحسب أى على طائفة من المجرمين المنتقين لا على مجموع المجرمين.

أما البيوجرافى (الترجمة أو السيرة الذاتية للمجرمين) :

لا تقدم الإحصاءات أو البطاقات الكريمونولوجية معلومات أكثر دقة عن المعلومات المتولدة عن دراسة السير الذاتية للمجرمين لاكتشاف شخصيتهم بصورة أكثر دقة. وأول من اهتم بهذه الدراسات الأمريكية هيالى Healy وإن قصر طريقته على الأحداث الجانحيين فى شيكاغو. ولكن يجب أن ننبه إلى أهمية التأكد من أن ما يرويه الفرد هو الحقيقة لا الخيال أو الكذب.

وتهتم هذه الدراسات بمعرفة حال الشخص وهل عاد إلى الطريق المستقيم أم يظل فى طريق الإجرام والسبب وراء ذلك العود الإجرامى.

وتوصل هذه الدراسات إلى حلول مفيدة لمواجهة العود الجنائى. ويجرى الباحثين دراسات لاحقة على دراسة السيرة الذاتية للمجرمين Follow-up studies بمثابة تتبع لحالة المجرمين للتوصل إلى نتائج مفيدة.

الجزء الثانى
علم الإجرام المعملى

لما كان محور علم الإجرام المعملى هى الحالة الخطرة للفرد على أمن المجتمع لذا ينقسم هذا الجزء إلى الفصول الآتية على ضوء معرفة نطاق هذا العلم.

الفصل الأول : مفهوم الحالة الخطرة والاتجاهات الرئيسية لعلم الإجرام المعملى.

الفصل الثانى : الفحص الطبى - النفسى والاجتماعى.

الفصل الثالث : التشخيص الكريمونولوجى (من وجهة نظر علم الإجرام).

الفصل الرابع : التشخيص الاجتماعى.

الفصل الخامس : برنامج المعاملة (العلاج).

الفصل الأول

مفهوم الحالة الخطرة والاتجاهات الرئيسية لعلم الإجرام المعملى

المبحث الأول

مفهوم الحالة الخطرة

لما كانت الحالة الخطرة L'etat dangereux تنبع من وضع طبى ونفسى واجتماعى معين. لذا يهتم البحث المعملى بالقيام بفحوص طبية - نفسية واجتماعية للأفراد الخطرين بقصد التوصل إلى تشخيص سليم سواء من الناحية الإجرامية البحتة (أى معرفة درجة الخطورة الإجرامية) أو من الناحية الاجتماعية الصرفة (أى معرفة درجة الخطورة الاجتماعية) وبناء على هذا التشخيص السليم يمكن وضع برنامج العلاج المناسب.

من هذا الاستعراض الموجز يبين لنا مدى ارتباط علم الإجرام المعملى Criminologie clinique بعلم الطب المعملى Clinique médicale (المعمل الطبى) أى أن يقوم العالم المهتم بالجريمة - كما يقول انريكو فيرى E. Ferri - بإعداد «معمل اجتماعى» على غرار «المعمل الطبى» له قوانينه وأصوله. وأن يطبق على كل مجرم نظام معالجة خاصة على غرار ما يتبع مع المريض.

(أ) تعريف حالة الخطورة الإجرامية:

توصل جاروقالو إلى شرح حالة الخطورة الإجرامية على مرحلتين:

١ - يكون فيها الفرد لديه قدرة على ارتكاب الجريمة Capacite Crimimelle.

٢ - يكون فيها الفرد غير قادر على التكيف الاجتماعى adaptation sociale.

– وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى أو بقول أدق بالنقطة الأولى، نشر جاروفالو أفكاره فى أكتوبر عام ١٨٧٨ فى مجلة Le Giornole napolitano di Filosofia e lettere فى مقالة بعنوان «studi recenti sulla penalita» عن القابلية للخطورة وما يلطق عليها اصطلاحًا témiblité. وقد أورد هذه الأفكار بعد ذلك سنوات فى مؤلفه الشهير علم الإجرام Criminologie فى عام ١٨٨٥. ولقد تبنى هذه الفكرة أنريكو فيرى فى كتاباته. وتعنى هذه الفكرة إمكانية الإحساس مسبقًا بما سيحدثه فردًا معينًا فى طريق الجريمة عن طريق القيام بدراسات علمية حول هذا الفرد.

ومصطلح témibilité لا يفهم إلا إذا رد إلى أصله الإيطالى وهو temibita. وهى تعنى درجة معينة من الشرّ فى الإنسان quantité de mal تشكل قدرته على الإجرام sa capacité criminelle. ولقد ترجم هذا المصطلح فى كتابات العلماء الفرنسيين بمصطلحات فرنسية مختلفة نسوق منها هذه المصطلحات périculosité, redoutabilité, dangerosité.

– وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية أو بقول أدق النقطة الثانية، عنى جاروفالو بمتابعة مراحل التكيف الاجتماعى للإنسان ومدى تطابقها لدى فرد معين أو عدم تطابقها. وتوصل إلى وجود أفراد معينين لا يمروا بمراحل التكيف الاجتماعى العادية. ويطلق على هذه الفكرة اصطلاحًا L' adaptabilité وأصبح محور البحث هو: ما هو نوع الفرملة frein التى يمكن أن نتوصل إليها لكى نقلل ونوقف من سرعة اندفاع الدرد نحو ارتكاب الجريمة أى ما هى الأمور التى يجب أن نضعها فى طريق الجريمة لنعرقل سير المجرم تجاهها، وبداهة لا يمكن التوصل إلى هذه المرحلة إلّا بعد دراسة أسباب الخطورة فى الأفراد. كذا يجب أن يلم الباحث بكافة إمكانيات التكيف الاجتماعى.

(ب) أشكال الحالة الخطرة:

لما كانت الحالة الخطرة ليست مفهوم قانونى notion juridique أى ليس لها صفة العمومية أو صفة التجريدية، لذا فإن لها أشكال متعددة ومن وجهة نظر علم التحليل المعملى للحالة الخطرة L' état dangereux شكلين أو صورتين deux formes.

١ – حالة خطرة دائمة أو مستديمة état dangereux chronique ou permanent.
٢ – حالة خطرة وشيكة الوقوع état dangereux imminent.

– ولقد بيّن جرسبينى F. Grispini أن الحالة الأولى تتميز بالاستقرار فى الفرد stable وبالدوام permanent كحالة الشخص المدنية (أعزب أم متزوج.. إلخ).

وأن هذه الحالة توجد فى أفراد معينين فى المجتمع.

– أما عن الحالة الثانية فيرى دى جريف De Greeff أنها على عكس الحالة الأولى التى توجد فى بعض المجرمين – يمر بها كل المجرمين فى المجتمع وخاصة فى مرحلة ما قبل التجهيز والاعداد لجريمة ما. بمعنى أن كل مجرم توجد فيه حالة خطرة على وشك الوقوع بدليل تجهيزه وإعداده للجريمة عند انحراف تفكيره عن طريق الخير. هنا كلمة حالة état التى توصف بها حالة الخطورة وشيكة الوقوع يجب أن ينظر إليها بمعنى آخر مخالف للمعنى الذى قررناه للحالة الأولى (بأنها مثل الحالة المدنية etat civil، وهذا المعنى الآخر هو أنها حالة عرضية أو مرضية مثل حالة «الحمى» التى تداهم الشخص ولكن يكون لها مقدمات وأسباب زوال. ويكون التساؤل هل يمكن أن تستمر وتنقلب إلى حالة مستديمة أو أنه يمكن القضاء عليها؟

(جـ) حدود الحالة الخطرة:

تتحدد حالة الخطورة بواسطة مؤشرات معينة indices أو علامات تدل على وجودها. وليس فحسب ارتكاب جريمة وفقاً لقانون العقوبات هو المؤشر الوحيد للقول بوجود خطورة إجرامية فى فرد. وهذا يعنى أنه قد لا يرتكب الشخص جريمة وفقًا لقانون العقوبات ومع هذا يمكن أن نلحظ فيه خطورة دائمة أو خطورة وشيكة الوقوع. ونخلص من هذا إلى أن المؤشر القانونى indice légal ليس هو المؤشر الوحيد للإهتداء إلى الفرد الخطر.

ولهذا فهناك مؤشرات أخرى تدل على الخطورة منها مؤشرات بيولوجية (تهدى إليها نتائج علم البيولوجى) ومؤشرات نفسية (تهدى إليها نتائج علم التحليل النفسى) ومؤشرات اجتماعية (تهدى إليها نتائج علم الاجتماع).

١ - المؤشر القانونى :

يرى شرّاح القانون أن الجريمة إذا كانت جسيمة فنحن أمام حالة خطورة جسيمة أو حالة خطورة بمعنى الكلمة، أما إذا كانت بسيطة (مخالفة أو جنحة بسيطة) فنحن أمام حالة خطورة بسيطة أو لسنا أمام حالة خطورة بالمرة.

هذا هو رأى الشراح التقليدين. ولهذا يروا أن مصطلح «حالة الخطورة الإجرامية» ليس مصطلحًا جديدًا على الفكر الجنائى. بل اعتبروا أن حالة الخطورة حالة يهتدى إليها القضاة عندما يزاولون نظرهم للقضايا الجنائية. هذا هو التفكير القانونى بصدد حالة الخطورة الإجرامية.

لكن الدراسات المعملية étude clinique أوضحت أن هذه الخلاصة النظرية القانونية ليست صحيحة تمامًا. أى أوضحت أنه لا توجد صلة بين جسامة الجريمة وخطورة مرتكبها الإجرامية. أى بقول أوضح يجوز أن يكون الشخص قد إرتكب جريمة جسيمة ولكنه ليس بخطر على المجتمع؛ وأنه يجوز أن يكون الشخص خطرًا على المجتمع ولو ارتكب جريمة بسيطة.

٢ - المؤشرات البيولوجية والنفسية والاجتماعية :

كذلك لا تكفى المؤشرات البيولوجية والنفسية والاجتماعية فى تحديد حالة الخطورة كما أثبتنا عدم كفاية المؤشر القانونى فى تحديد هذه الحالة لأنها وإن كانت تجدى فى تبيان خطورة الفرد، إلا أن هذا التبيان ليس شاملاً ليضم مفهوم حالة الخطورة بأكمله. إذ من الصعوبة التكهن بحالة الخطورة قبل ارتكاب جريمة ما أى من الصعوبة اكتشاف الحالة الخطرة السابقة على الجريمة pré – délictuel وإن سهل اكتشافها فى حالات واضحة الخطورة مثل حالات المرضى المختلين العقل والمتشردين والمتسولين méndiants ومدمنى المخدرات السامة toxicomanes ومدمنى الخمور alcooliques. ومع ذلك يرى علماء الإجرام[1] أن اكتشاف هذه الحالات

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص١٢٨.

« السابقة على الجريمة » pré – délictuel لا يتم بصورة عامة مجردة، وإنما يتم بطريق تحليل كل حالة فردية على حدة بمعنى أنه من الظلم أو التحكم أن نقرر أن كل المتشردين والمتسولين يعتبروا من الخطرين dangereux.

* * *

نخلص مما تقدم إلى أن اللجوء إلى المؤشرات البيولوجية والنفسية والاجتماعية يعتمد – للوصول إلى نتائج دقيقة – على المقارنة والمقابلة أو الاستهداء بالمؤشرات القانونية. أى يقول أعم يجب أن يهتدى الباحث بالمؤشرات الأربعة : القانونية – البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

(د) نتائج الحالة الخطرة :

يترتب على التوصل إلى فكرة « الحالة الخطرة » القول بأن معرفة أبعاد الحالة الخطرة هى أساس دراسة علم الإجرام المعملى.

وهذا ما بينه بوضوح العالم لوديه M.O. LOUDET فى تقريره العام المقدم إلى المؤتمر الدولى الثانى لعلم الإجرام الذى عقد فى باريس عام ١٩٥٠، ولقد أشار كذلك إلى أن معرفة أبعاد هذه الحالة يمكن بسهولة من معرفة حالة الفرد محل التحليل المعملى وبالتالى يوضح تشخيص الحالة diagnostic وإلى التكهن بها pronostic وبأبعادها المستقبلية وأخيرًا إلى علاجها traitement.

وللوصول إلى تحقيق ذلك يجب أن يستعين الباحثين بالفنيين techniciens وبالعلماء المتخصصين فى شتى نواحى المعرفة والعلم. وأن يعملوا معاً فى هيئة فريق عمل متكامل équipe.

المبحث الثانى
الاتجاهات الرئيسية لعلم الإجرام المعملى

بناء على ما أوضحناه فى تعريف حالة الخطورة يتضح لنا أن اكتشافها يتوقف على نتائج علوم متعددة وبفحص هذه العلوم : البيولوجية النفسية – الاجتماعية نلحظ أنها علوم تطبيقية تعتمد على الملاحظة L'observation وعلى التفسير لما يلاحظ L'interprétation ؛ وعلى الاختبار أو التجربة L'expérimentation وسنتولى تبيان كل نقطة من هذه النقاط الثلاثة بنوع من التفصيل.

(أ) الملاحظة Observation :

لكى تحقق الملاحظة الغاية المنشودة منها يجب أن نلم بكل أبعاد الشخصية الإجرامية محل التحليل المعملى مثل : أشكال الإجرام لهذا الشخص (قتل – سرقة – اغتصاب . . إلخ) شخصية المجرم ذاتها والعوامل التى ساهمت فى تكوين هذه الشخصية الإجرامية وكذا الأمور التى حركت هذه العوامل ودفعت بالشخص الخطر إلى ارتكاب جرائمه. وفى مرحلة البحث العملى الأولى يبدأ الباحثين – كل فى تخصصه – عمله على حدى. وفى المرحلة الثانية تجمع نتائج كل عالم وتحلل بدقة. أى يقوم الاخصائى البيولوجى بفحص الخطر ويصل إلى نتائج معينة، ثم يقوم الأخصائى الاجتماعى بدراسة المجرم الخطر من وجهة نظر علم الاجتماع ويصل إلى نتائج . . وفى المرحلة الثانية تجمع النتائج الواردة من هذه العلوم الثلاثة (البيولوجية – النفسة والاجتماعية) وتدرس بعناية للوصول إلى نتيجة مستخلصة من هذه النوعيات المتباينة من النتائج الثلاثة. وبهذا الأسلوب المزدوج فى الملاحظة تقل نسبة الأخطاء فى النتائج العلمية إلى حد كبير.

– ولقد وضح حتمية **الفحص الطبى – النفس** لومبروزو فى تقريره الذى قدمه إلى المؤتمر العقابى الدولى المنعقد فى سان بيترسبورج عام ١٨٩٠

Congrés pénitentiaire international de Saint Pétersbourg.

(انظر أعمال المؤتمر - المجلد الثانى - ص ٤٤٠ وما بعدها) حينما قرر ما معناه أن الدراسة فى الماضى كانت تنصب على المرضى دون المريض أو بقول آخر على الجريمة دون المجرم. وكان هذا الاتجاه اتجاه خاطئ بل ضار بحياة الكثير من المرضى لأن الجريمة ترتكب لأسباب خاصة لدى كل فرد؛ لذا وجب أن تكون لها عقوبات خاصة بكل حالة. وانعدام وجود عقوبات خاصة بكل مجرم أدى إلى شيوع العود الإجرامى.

وهذا القول ليس بجديد - كما يقرر لومبروزو - بل عرفته الأجيال السابقة حينما تبنت فكرة تفريد التنفيذ السجنى على المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية. كما يتساءل لومبروزو فى نهاية تقريره - ولتدعيم وجهة نظره فى حتمية إجراء فحص طبى نفسى للمجرم - عن كيفية تطبيق نظام الإفراج الشرطى بنجاح أو كيفية إدارة سجن ما باقتدار بدون دراسة كل حالة إجرامية بدقة وعلى انفراد؟

- وإذا كان لومبروزو قد يبين أهمية الملاحظة الطبية - النفسية للمجرم، فإن جاروفالو لفت الأنظار إلى أهمية الفحص الاجتماعى للمجرم؛ أى بقول أدق أهمية التحرى عن الحياة السابقة على إرتكاب الجريمة لدى المجرم. ويعتبر سن المجرم أهم هذه الظروف الاجتماعية عند بحث حالته الاجتماعية. وبعد ذلك يجب التعرف على حقيقة أسرته ثم تربيته وتعليمه الذى تلقاه واهتماماته العامة والخاصة، وأخيرًا الهدف الذى ينشده المجرم من حياته[1].

وفى البلاد الأنجلوسكسون عرف نظام الاختبار أو المراقبة probation ولقد توصل الإنجليزى جون أوجستيس John Augustus إلى فكرة التحقيق الاجتماعى L' enquête sociale التى نادى بها جاروفالو.

- ولكن ما يميز فكر جاروفالو أنه قرر أن التحقيق الاجتماعى لا تكفى نتائجه لمعرفة شخصية المجرم، وإنه لا بد من الاستعانة - وهذا هو ما لم يقرره «جون أوجستيس» إلى جوار التحقيق الاجتماعى بنتائج الملاحظة الطبية والنفسية.

---

(١) انظر جاروفالو - علم الإجرام - ص٣٢٩.

وهذا القول الذى أورده جاروفالو يعد بحق – وكما قرر انجينيروس Ingenieros الأساس النموذجى للدراسة الفردية للمجرمين والذى يوصل إلى معرفة درجة عدم التكيف الإجتماعى والقابلية لإحداث الضرر أى يوصل إلى معرفة الحالة الخطرة للمجرمين.

(ب) التفسير Interprétation :

– إذا كانت الملاحظات توصل إلى نتائج معينة أى توصل إلى معرفة أحوال طبية ونفسية واجتماعية فى الفرد بسهولة، فإن الصعوبة تكمن فى كيفية تفسير هذه المعطيات الناجمة عن الملاحظة ذلك لأننا يجب أن ننسق كل هذه المعطيات النفسية – الاجتماعية والطبية لإمكان التوصل إلى تفسير معقول للخطورة الإجرامية فى الفرد محل الملاحظة. وبداهة يقتضى تأمل هذه المعطيات الوصل إلى الخطورة الإجرامية وهذا فى ذاته حكم على قيم معينة فى الفرد، وهو أمر صعب يحتاج إلى مؤشرات تساعد فى الوصول إليه، أى إلى معايير علمية critéres scientifiques تهيمن على عملية التشخيص الكريمونولوجى diagnostic criminologique. والواقع أن أبرز المعايير العلمية لتفسير المعطيات الناجمة عن الملاحظة معيارين

(أ) معيار القابلية للخطورة La témibilité

(ب) معيار القابلية للتكيف من عدمه L'adaptabilité

أى يجب أن يكون لدينا إحاطة وفهم واعى بماهية أو بمفهوم الخطورة الإجرامية ولكن يجب أن ننبه إلى أن توافر هذين المعيارين فى حق فرد معين ليس أمرا لازما، إذ لوحظ وجود أشخاص sujets قابليتهم للانحراف وللتكيف كبيرة فى آن واحد، فى حين لوحظ وجود أشخاص آخرين قابليتهم للإنحراف وللتكيف منعدمة فى آن واحد. كذا يمكن أن يلاحظ وجود أشخاص قابليتهم للإنحراف ضعيفة ولكن تكيفهم مع المجتمع عالى، فى حين يوجد آخرين قابليتهم للانحراف ضعيفة ولكن درجة قابليتهم للتكيف مع المجتمع غير أكيدة.

هذه هى بعض الملاحظات، وليست كلها، التى تعكس مدى تعقد مشكلة « التشخيص الكريمونولوجى »

– كذا تثار مشكلة فى التفسير بصدد تفسير «التشخيص الاجتماعى» pronostic social لأن المسألة ترتبط بأمرين :

(أ) تقدير الحالة الاجتماعية السابقة

(ب) الحكم من خلال هذا التقدير على حالة الخطورة الإجرامية الحالية. وهذا أمر احتمالى يصعب تفسيره.

– إذا ما قمنا بالتفسير الكريمونولوجى وبالتفسير الاجتماعى وجب أن نضع برنامجاً للمعاملة programme de traitement والمشكلة هنا أننا لا نبحث عن برنامج نموذجى (عام ومجرد) بل نبحث عن برنامج خاص ومحدد يسرى على الفرد محل الملاحظة. وهذا يعنى تلاقى عيوب العقاب «القانونى» (أى الوارد فى قانون العقوبات) من جهة والاستفادة من الأنظمة العقابية القانونية التى تحقق المعاملة الفردية المناسبة لحالة الخطورة الإجرامية من جهة أخرى ونظرا لصعوبة مسألة «برنامج المعاملة» تلقى العلماء والباحثين جداول «جليك M. et Mme GLUECK» التكهنية tables de prédiction بالترحاب؛ نظرا لأن هذه الجداول توضح التشخيص من جهة والمعاملة حيال كل تشخيص من جهة أخرى؛ واعتبرت أداة عمل سهلة لاكتشاف المعاملة المناسبة حسب كل تشخيص.

وهذا ما يدل على مدى امكانية مساهمة العلوم الرياضية فى التوصل إلى تفسيرات للملاحظات وبرامج معاملة مفيدة «للخطر». ولكن كما نعرف هذه الطريقة المنهجية فى البحث تعتمد على الاختبار أو التجربة.

(جـ) الاختبار أو التجربة Expérimentation :

يشكل الاختبار أو التجربة المجال الثالث لمنهج البحث المعملى methode clinique وقد ينتقد هذا القول البعض الذين يروا وجود فارق أساسى بين المنهج المعملى فى البحث والمنهج التجريبى méthode expérimentale ولكن أثبت العالم الفرنسى المشهور كلود برنار Claude Bernard فى الطب، كما أثبت علماء الطب النفسى منذ وقت قريب، إمكانية الربط بين المنهجين فى الدراسات العلمية.

على كل حال، فى مجال علم السجون science penitentiaire الأمر مستقر على

حتمية الأخذ بالمنهج التجريبى. على أساس أن العلماء يتعاملون بصورة مباشرة ويتصلون دائما بالخطرين لذا وجب عليهم أن يغيروا أسلوب التعامل معهم على ضوء هذا الاحتكاك (التجريبى) كما يقرر بول كورنيل Paul Cornil. بل إنه يرى حتمية تغيير منهج البحث مع الخطرين على ضوء النتائج التى نصل إليها.

وبداهة تعتمد التجربة أو الاختبار على وجود ملاحظة وتفسير مسبقين وتتحقق التجربة من سلامة التفسيرات التى توصلت إليها الملاحظة.

وقد تُوصِل التجربة إلى إيجاد معاملة جديدة وهلم جرى.

أى أن التفسير والتجربة فى تفاعل متبادل مستمر يغير من المعاملة المقترحة.

– ولكى نصلح من شأن الفرد قد نلجأ إلى تجارب ذات طابع اجرامى أو طبى أو طبى تربوى médico-pédagogique ولكن هذه التجارب لا تكفى للعلاج لأنها لا تصل إلى مواجهة دوافع ومواقف المجرم Motivations et attitudes du sujet ولهذا يلجأ إلى تجربة الطب النفسى.

ولكن هذا كله لا يكفى. إذ يجب أن نجرب علاج نفسى أخلاقى مع الخطر cure psycho- morale.

ولكن هذه الجهود كلها ستؤدى إلى إرجاع الشخص إلى الحالة التى كان عليها قبل الجريمة. ولهذا يجب أن تكمل بحيث تبعد عن الشخص الخطر الأمور التى ساهمت فى تكوين الشخصية الخطرة فى نفسه.

– وهذا يعكس أن المعاملة السجنية traitement pénitentiaire لا تكفى، لأنها لا تعنى بإصلاح الشخص فى ذاته.

– ولهذا فالاتجاه الحديث يميل نحو إقتباس فكرة «الصحة الاجتماعية» Hygiène sociale المتعلقة بالعلاج الحر cure libre لتتجنب مساوئ الأنظمة العقلية من جهة، ولتكمل هذه الأنظمة العقابية بتدابير خاصة من جهة أخرى، بقصد تحقيق إصلاح «الخطر».

***

هذا هو النطاق العام لتحرك علم الإجرام المعملى والذى يجب أن تتعمق فيه الدراسات والأبحاث. وهذا النطاق يشمل الفحص الطبى أو النفسى أو الاجتماعى، والتشخيص الكريمونولوجى، والتكهن الاجتماعى وأخيرًا برنامج المعاملة. وسوف نتولى شرح هذا النطاق بنوع من التفصيل فى الفصول الأربعة القادمة.

الفصل الثانى

الفحص الطبى والنفسى والاجتماعى

يعد الفحص الطبى والنفسى والاجتماعى المصدر الأساسى والمدخل الأولى Clef de voûte لعلم الإجرام المعملى.

وبداهة، تختلف مناهج البحث الطبية تختلف عن تلك المتعلقة بعلم النفس أو المتعلقة بعلم الاجتماع. وتتميز هذه المناهج بالعمق وبالتخصصية. لذا فإن إعطاء فكرة أو وصف عام عنها يعد أمرًا زائفا أى يعطى فكرة زائفة عن حقيقة هذه الفحوص. ذلك - وإنه وإن كان حقا توجد طرق بحث عامة فى هذه العلوم النفسية - الطبية والاجتماعية إلا أنه فى حالات معينة يجب أن يلجأ إلى اختبارات تكميلية «للمجرم» sujet .

وهذا يعنى اللجوء إلى طرق بحث شخصيةsubjectives تتعمق فى فهم أبعاد الحياة الخاصة للفرد.

نخلص مما تقدم إلى أنه يوجد فى نطاق كل علم من العلوم المتقدم بيانها ثلاث أنواع من طرق البحث:

١ ـ طرق عامة.

٢ ـ طرق تكميلية.

٣ ـ طرق علمية خاصة (تتدخل فى الحياة الخاصة للفرد محل الفحص).

وسوف نقوم بشرح أبعادها فى هذا الفصل فى ثلاث مباحث متتالية.

المبحث الأول

الطرق العامة الأساسية للفحص

الطرق العامة الأساسية هى : التحقيق الاجتماعى، الفحص الطبى، الفحص العصبى، الفحص النفسى.

١ - فى علم الاجتماع (التحقيق الاجتماعىL'enquête sociale) :

يجب لكى يكون فحص المجرم مثمر أن يستند على إجراء تحقيق اجتماعى عنه. ويشمل التحقيق الاجتماعى على تحريات فى أماكن الأحداثdémarches واستجوابات فى وسط الشخص الذى عاش فيهinterrogatoires ومع الأشخاص الذين احتكوا به وعرفوه، وبوجه خاص الذين وجهوه فى حياته : أبويه - مدرسيه فى المدرسة - رئيس العمال الذى كان يعمل تحت إشرافه - رؤساء وزملاؤه فى العمل - أصدقاؤه فى تمضية وقت الفراغ والرياضة. ولهذا يجب أن يكون المحقق L'enquêteur على علم تام وثقافة واعية بالتشريع وأن يكون ملما بالمصطلحات الطبية والمتعلقة بالصحة الاجتماعية وعلم النفس وعلم التربية pédagogie بل وبعلم الاقتصاد السياسى[1]. وإلى جوار «العلم»، يجب أن يتمتع المحقق بفطنة وبذكاء على فهم الأحاسيس الشعبية وبخبرة واسعة بهذه الأوساط، وأن يتمتع كذلك بقدرة التكهن الفطن على ضوء ما يحيط به من أمور من نتائج مستقبلية.

- ولقد دلت أبحاث علم التحليل النفسى على أهمية العلاقة بين الإنسان وآباؤه وأثرها فى تكوين بل وفى فهم شخصية الأطفال.

لهذا فالتحقيق الاجتماعى يثمر حينما يكون محوره شابا لا كهلا. ويجدر بنا أن نشير إلى أهمية إيجاد وسيلة للتأكد من سلامة الأقوال المدلى بها فى هذه التحقيقات

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص١٣٨.

نظرا لاحتمال حدوث خطأ فى الأقوال التى يقررها المستجوب أو حدوث تعمد فى إخفاء الحقائق لسبب أو لآخر فى نفس المستجوب.

٢ - فى علم الطب (الفحص الطبى L'examen medical) :

يمهد التحقيق الاجتماعى الطريق للفحص الطبى. وهذا يعنى أن الفحص الطبى يلى التحقيق الاجتماعى لا العكس. ومحور الفحص الطبى تقدير الحالة البدنية ونموها الطبيعى فى الشخص محل الملاحظة.

وبالتالى يوضح الفحص الطبى ما إذا كان بهذا الشخص أمراض انحدارية stigmates degénrescence أو أمراض سرية وراثية antécédents héréditaires. والفحص الطبى على الأطفال له دلالته فى مجال البحث عن الخطورة الإجرامية إذ عن طريق وجود بلوغ مبكر puberté précoce يمكن تفسير انحرافه الإجرامى. ومن ثم لا يكون هناك إجهاد فى البحث وراء عوامل أخرى. كما تكشف الفحوص الطبية عن حالات تأخر فى النمو أدى إلى حدوث اضطرابات عصبية أو نفسية معينة وقفت وراء إجرام الشخص.

٣ - فى علم التحليل العصبى (الفحص العصبى L'examen -sychiatrique):

يدور هذا الفحص داخل المعمل وتعد «المقابلة» interview هى الجزء الرئيسى فى فحص التحليل العصبى.

وكما هو واضح الفحص يدور حول معرفة أعصاب الشخص بواسطة دراسة الميول والاتجاهات والأمزجة ودرجة حساسية انفعال الشخص والعوامل التى تثيره، ومدى رزانته من عدمها.

وبداهة يقتضى الحال خبرة ومهارة القائمين على تنفيذ هذا النوع من الفحوص الفنية.

٤ - فى علم النفس (الفحص النفسى L'examen psychologique) :

قد تبدو الحدود بين الفحص العصبى والفحص النفسى حدودا ضعيفة أو غير

واضحة المعالم، ومع ذلك فالفحص النفسى ذاتيته أمام الفحص العصبى. ويعرف المتخصصين حدود هذه التفرقة. وفى الواقع يقدم الفحص النفسى يد المعونة لرجل التحليل العصبى. ومن ثم فهذين الفحصين مرتبطين بعلاقة تعاون واضحة.

ويعتمد الفحص النفسى على «الاختبارات» tests التى تسمح بتبين حقيقة نفسية الإنسان عندما تحلل تحليلا علميا. هنا توضع أمام الشخصsujet مشاكل معينة ليضع لها حلا شخصيا. ثم تقارن إجابات الشخص بإجابات أشخاص فى نفس ظروفه (مجرمين محكوم عليهم فى جريمة واحدة). وفى النهاية يمكن أن نصل إلى نتائج أو تكهنات علمية خاصة بهذا الشخص.

ويعرف العالم المتقدم ثلاث أنواع من الاختبارات النفسية هى :

١ - اختبارات الذكاء.
٢ - اختبارات طابع الشخص.
٣ - اختبارات الميول الحرفية.

١ - اختبارات الذكاء Tests d'intelligence :

- هنا محور الاختبارات قياس الذكاء. ولقد قام بينت سيمونBinet Simon بإعداد أول اختبار ذكاء لقياس ذكاء **الأطفال**.

فالطفل فى سن خمسة أو ستة أعوام يجب أن يستطيع رسم مربع، وفى سن السابعة يجب أن يستطيع ذكر أربعة ألوان، وأن يشير إلى يده اليمنى وإلى أذنه اليسرى، وأن يصف رسم أمامه. وفى سن العاشرة يجب على الطفل أن يستطيع ترتيب خمس أوزان حسب ثقلها. وأن ينتقد العبارات غير الواضحة. وفى سن الثانية عشر يجب أن يستطيع نطق أكثر من ستين كلمة فى ثلاث دقائق، وأن يشرح الكلمات المجردة.

ولقد وضع العالم L.-M! Terman اختبارات أخرى متنوعة إلى جوار هذه الاختبارات.

- وفيما يتعلق **بالبالغين** يستخدم فى اختبارات الذكاء سلم الذكاء L'échelle

d'intelligence الذى اكتشفه فيشلر بيلفى Weschler Bellevue هنا يقاس الذكاء بمقدار أو بقيمة كمية (٥٠٪ أو ٧٠٪ . . . الخ) وتفسير هذه النسب الكمّيّة يجب أن يتم بحذر وأن تراعى الحالة البيولوجية للشخص والوسط الاجتماعى الذى ينتسب إليه. ولهذا تكمل هذه الإختبارات باختبارات تكميلية تساعد فى فهم حقيقة ذكاء الإنسان مثل اللجوء إلى معرفة كيفية استفادة الشخص من ذكاؤه بوضع امتحان على غرار الامتحانات المدرسية يتيح الفرصة لمعرفة خياله الذكى من خياله الساذج (كما فى حالة سؤاله عن كتابة موضوع إنشاء معين لفهم مدى اتساع ونضوج ذكاؤه)[١].

٢ - اختبارات طابع الشخص Tests de caractère :

تمارس بصورة واضحة هذه الاختبارات فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ أمد بعيد، وتأخذ صورتين :

(أ) صورة الاستجوابات.
(ب) صورة الاختبارات ذو الطابع الموضوعى.

(أ) صورة الاستجواب Questionnaire :

من أبرز نماذج الاستجواب نشير إلى نموذج ودورث - ماتيوز Woodworth-Mathews الذى كان يطبق على الجيش الأمريكى فى عام ١٩٧٧ ونموذج كورنيل **Cornel Index**، ونموذج مينيسوتا **Minnesota Index**. وميزة هذا النموذج الأخير أنه يجعل الشخص يتصرف بحرية وبدون قلق أو حذر فنصل إلى نتائج دقيقة ومفيدة ولكن يظل دائما أمر الاستجواب غير مفيد بسبب ميل الأشخاص إلى الكذب فيها، وبوجه خاص أوضحت التجربة أن المجرم يميل دائما فى رده على التساؤلات إلى أن يبدو على خلاف الحقيقة متكيف مع مجتمعه أى بقول أوضح يرد دائما بالإجابة المثالية على التساؤل، ولو أنه لا يتبناها فى قرارة نفسه - ولا يتخذها إذا وقعت المشكلة محور التساؤل الموضوع فى الاستجواب.

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص ١٤٠.

(ب) صورة الاختبار ذى الطابع الموضوعى Type objectif:

من نماذج هذه الاختبارات نسوق اختبار بريسى Pressey المعروف باسم « اختبار سدّ بريسى » Le test de barrage de Pressy هنا يكون للشخص حرية اختيار محدودة بين عدة أجوبة. كذا يشار عادة إلى اختبار هارتشورن ومای Hartshorne et May نظراً لاحتوائه على اختبارات دقيقة لمعرفة شرف الإنسان.

وفى فرنسا بالذات عمق العالم هيير Heuyer وزملائه ومعاونيه اختبار « بريسى » و« هارتشورن ومای » بصورة تتلاحم مع « استجواب Questionnaire ودورث-ماتيوز ».

٣ - اختبارات الميول الحرفية Tests d'orientation professionnelle :

هنا نقاس درجة مقدرة الإنسان بمعرفة استيعابه لـ: حرف معينة - رياضة معينة - الحساب - الثروة اللغوية.. الخ. ولكن يجب أن يلم الباحث بنتائج « التحقيق الاجتماعى » المشار إليه فيما تقدم لنعرف حرفته أو ميوله المهنية. كذا يجب أن يستفيد المحقق من « الفحص الطبى » ومن « الفحص النفسى » بل ومن « الفحص العصبى ».

وتكشف هذه الاختبارات عن حقائق قد لا تظهرها الفحوص والتحقيقات المشار إليها حالا. فقد يكون عدم وجود أى ميل للعمل أو للحرفة وراء انحراف الشخص أى يقول آخر قد يكون اضمحلال القدرات سببا فى الجريمة.

ومن أشهر الاختبارات فى هذا المقام نشير إلى إختبارات «لاهى - لاجير» Lahy-Laguerre وكوس Cohs وبيوكوفسكى Piokowski وفيجلى - بـلاك Wiggly-Black.

المبحث الثانى
الطرق التكميلية للفحص

الفرع الأول
الملاحظة المباشرة

الفحص الأساسى الطبى النفسى والاجتماعى يمكن أن يتم سواء أكان الشخص حرا أو محبوسا détenu.

ولكن فى حالات كثيرة يجدر أن تتم ملاحظة الشخص فى السجن مباشرة ولهذا يجب أن ننتهز فرصة وجود الشخص فى السجن لإجراء الملاحظة عليه. ومناهج «الملاحظة المباشرة» نوعين:

النوع الأول: يتبع لمعرفة الموقف الخاص جدا attitude intime الذى يتبناه الشخص محل الملاحظة Sujet حيال حياته وتصرفه الإجرامى.

النوع الثانى: يتبع لمعرفة حقيقة السلوك الاجتماعى لهذا الشخص وسوف نتولى شرح كل نوع من هذين النوعين على حده.

١ - طرق ملاحظة مباشرة تسمح بمعرفة الموقف الخاص جدا للشخص تجاه الجريمة وتجاه حياته:

إن معرفة موقف الشخص Sujet - من جريمته ومن حياته بوجه عام - بصراحة يشكل الأساس الحتمى والواجب معرفته لمعاملة هذا الشخص معاملة صحيحة ومفيدة. ذلك أنه إذا لم يتضح أمامنا أن المجرم غير مقتنع بالجريمة التى ارتكبها وبحياته المضطربه فلا أمل مطلقا فى إصلاحه أى فى جعله يعدل عن العود إلى ارتكاب الجريمة. وهذا يعنى وجوب التسليم بأننا لا نصلح المحكوم عليه طالما أنه لا يرغب فى إصلاح نفسه بنفسه.

وهذا الواقع يبين أهمية اللجوء إلى هذه الطريقة المباشرة فى بحث حالة «المجرم».

ولكن يحقق هذا المنهج الفائدة المنشودة، يجب أن يخضع المحكوم عليه لاختبارات طويلة تستغرق مدد زمنية طويلة. وهذا يعنى حسن إعداد الاختبارات قبل القيام بإجراء المناقشات مع «المسجون» بل يجب أن تتم هذه الاختبارات على مراحل طويلة؛ وأكبر مدة حددت للجلسة الواحدة هى نصف ساعة. ومجال تحديد المناقشة – La conver sation وشروطها متروكة للعلماء والباحثين حسب الظروف[١].

ويعتقد الأستاذ بيناتل أنه يجب تجنب اللجوء إلى الإكراه المعنوى فى اتباع طريقة المناقشة أو الملاحظة المباشرة. وإنه يجب – على العكس – إفهام المذنب أن القصد من هذه المناقشات المباشرة تسهيل الحياة فى المستقبل لانشر الماضى.

بهذا الأسلوب – يرى بيناتل – إمكانية كسر حاجز المناخ النفسى السيء الذى يحول دون التقاء المذنب بالمختص بمعاملته.

وهذا أمر أساس لأنه يعيد الثقة إلى نفس المحكوم عليه.

إن الواجب – كما يضيف بيناتل – يملى على «الملاحظ Observateur» أن يصغى إلى المسجون وأن يعرف ما يريد قوله[٢].

وبهذه الطريق تصبح المناقشة نوع من الإصغاء إلى سيرة المجرم Autobiographies. ويجب أن تدون هذه السير الذاتية وتودع بالمؤسسات السجنيه لينكب على مطالعتها ودراستها المتخصصين والمختصين فى آن واحد ليصلوا عن طريقها إلى نتائج مفيدة.

ولكن يجب أن يتمتع «الملاحظ» بخبرة وبدراية عالية حتى يأمن خطر كذب

---

(١) انظر بيناتل – المرجع السابق – ص ١٤٤.

(٢) انظر بيتاتل – المرجع السابق – ص ١٤٤.

المسجون عليه أثناء تلقى سيرته الذاتية. وهذا الأمر يستوجب إعداد الملاحظ والمامه «بعلم النفس».

وتستخدم البلاد المتقدمة خريجى كليات التربية ويطلق عليهم éducateurs «المربيين» فى القيام بدور «الملاحظ» Observateurs.

٢ - طرق ملاحظة مباشرة تسمح بمعرفة حقيقة السلوك الاجتماعى:

للوصول إلى معرفة حقيقة السلوك الاجتماعى للمجرم لا يكتفى «بالمربى» أى بشخص «الملاحظ» فحسب بل يجب أن يشترك كل العاملين فى المؤسسة السجنية فى هذه الملاحظة. والعاملين فى المؤسسات السجنيه قد يكون مختصين بإدارة السجن أو بالنواحى الفنية فيه أو بالمراقبة وبالحراسة.

هنا لا يكتفى بتحليل واقعة أو موقف معين للشخص، بل يجب أن ينظر إلى كل سلوكياته اليومية ونراقبها. وهذه الطريقة - لهذا السبب - تفوق الطريقة الأولى التى سبق لنا شرحها حالا. هنا نرصد خطوات الشخص من خلال تصرفاته فى العمل، وفى أوقات الفراغ، وفى مطالعاته، وفى مراسلاته، وفى علاقاته العائلية، وفى علاقاته مع المحكوم عليهم.

- ومن خلال هذه المراقبة وبجوار الدراسة الخاصة على شخص المجرم (التى سبق لنا شرحها فيما سلف) يمكن أن نصل إلى فهم شامل للمحكوم عليه. وهذا يعنى أن كلا الطريقتين مرتبطتين ببعضهما ولا يمكن فصلهما.

الفرع الثانى
الاختبارات التكميلية

هذه الاختبارات التكميلية قد تكون ذات طبيعة بيولوجية وقد تكون ذات طبيعة اجتماعية.

(أ) الاختبارات البيولوجية :

قد تكون هذه الاختبارات ذات طابع طبى تماما، أو ذات طابع.. انتروبوميتريك Anthropométrique (أى متعلق بعلم قياس أعضاء جسد الإنسان) أوذات طابع فسيولوجى، و ذات طابع أندوكترينين endoctrinien (أى المتعلق بعلم الغدد الصماء)، أو ذات طابع سيتوجونيتيك cytogénétique (أى المتعلق بعلم الخلايا) أو ذات طابع تحليلى عصبى Psychiatrique.

١ - الاختبارات ذات الطابع الطبى المحض :

من نماذجها اختبارات فاسيرمان Wassermann والفحص بالراديو أو بتصوير الصدر.. الخ.

٢ - الاختبارات ذات الطابع الأنثرويوميتريك (علم قياس أعضاء الانسان) :

منها اختبارات بروجش Brugsch بينيه Pignet وكامب Kamp وبروكا Broca ودينيكر Deniker

وتستهدف الوصول إلى معطيات معينة لجنس أو لسلالة معينة Une race donnée.ويشار عادة إلى الموقع الممتاز للأستاذ فيردان R. P. Verdun فى مضمار هذه الاختبارات لما توصل إليه من وجود صلات وروابط بين البنيان العقلى والبنيان البدنى.

٣ - الاختبارات ذات الطابع الفسيولوجى :

تشمل التأكد من القدرة الحيوية للإنسان أو حجم الهواء فى الرئتين (سبيروميترى Spirometrie، والتأكد من قدرة القلب وتحمله للمجهود (اختبار ليان Lian، والكشف على نوعية الدم (سلم بوناردل Bonnardel). ولقد قام الدكتور بولاك Polac بعمل أطلس مفيد فى هذه الاختبارات. كذا يجب أن نذكر اختبارات القوة العضلية لسيلير Cellier.

٤ - الاختبارات ذات الطابع الأندوكرينين (علم الغدد الصماء) :

يقصد بها إجراء تجارب معملية لمعرفة ما يجرى داخل جسم الإنسان من تفاعلات. ويشترط للوصول إلى نتائج عن طريق هذه الاختبارات أن يكون المعمل مهيىء تماما ويقوم بالإشراف عليه أشخاص متخصصين.

ومن الملاحظ أن نتائج هذه الاختبارات غير مؤكدة حتى الآن[1].

٥ - الاختبارات ذات الطابع السيتوجونيتيك (علم الخلايا) :

هدف هذه الاختبارات التعرف على حقيقة الكروموزومات فى الإنسان.

٦ - الاختبارات ذات الطابع التحليلى العصبى :

محور هذه الاختبارات «رسم المخ» واختبار السائل المعروف باسم Ponction Lombaire أو Liquide céphalo - rachidien وأكثر هذه الاختبارات أهمية الاختبار الذى يطلق عليه اصطلاحا L'électroencephalographie.

وهو نوع من التكتيك الجديد لفهم الخلايا العصبية للمخ. ولقد قام بدراسات ممتازة فى هذا المضمار الأستاذ دنيس هيل Denis Hill بفضل وجود معمل متقدم لديه ورجال متخصصين معاونين له فى إحدى المعاهد العقابية Une institution pénale وتوصل إلى وجود عاملين :

---

(١) انظر بيتاتل - المرجع السابق - ص ١٤٧.

١ – أن هناك نسبة ١٠٪ فقط من بين الأشخاص المقدمين لهذا الاختبار يعدوا أشخاص عاديين.

٢ – أن اللجوء إلى هذا الاختبار لا يستبعد وجود أشخاص مصابين بالصرع epilepsie أو بكونهم مصابين بالشذوذ العقلى (بالمخ) anomalies cerebrales.

(ب) الاختبارات الاجتماعية :

تفيد الاختبارات الاجتماعية فى أنها تعطى وصفا تاريخا للشخص المجرم ويقوم بالاشراف على هذه الاختبارات الاجتماعية التكميلية خبير متخصص expert يقود فريق عمل مكون من محلل عصبى وعالم اجتماع يعتمدان على مقابلة المجرم على حدى، ويستخدما فى هذه المقابلة المزدوجة أساليب علمية.

١ – مقابلة المجرم interview :

قام العالمان الأمريكان عالم الاجتماع ركليس RECKLESS وعالم التحليل العصبى سيلنج SELLING بهذه المقابلات فى الولايات المتحدة على بعض المجرمين ولقد توصلا عن طريق إثارة تاريخ حياة إحدى العاهرات إلى نقط حساسة لم تثر التفات عالم التحليل العصبى[1].

٢ – استخدام وسائل علمية جديدة :

يجب على العلماء استخدام التكنيك الحديث لعلم الاجتماع ولعلم النفس الاجتماعى وهنا تنصب الدراسة على الفرد داخل جماعته وفى إقليمه ويطلق على هذه الدراسة الدراسة السوسيوميتريكية etude socimétrique لفهم عقلية المجرم. وهذه الخبرات الحديثة تكمل اختبارات « الذكاء » و « الشخصية » السابق شرحها، وغيرها من الدراسات السابق شرحها مثل جداول التكهن Tables de prédiction وصورة الدماغ الكهربائية Les électro – encéphalogrammes.

---

(١) انظر Hannheim, Etude Sociologique du delinquent adulte, Rev. inter de Polite, crim. no. 3, 1953 P. 63 et ss.

ويتنبأ «بيناتل» بيوم قريب سيكون تحت يد القاضى ومديرى المؤسسات السجنية جداول تعبر عن «سلم القيم الجماعية» «échelle de valeurs et d'attitudes colléctive» ويسوق بيناتل مثال من هذا الجدول : أن يعمل المجرم داخل مصنع معين . . ما هى قواعد السلوك فى هذا المصنع فى حالة مشابهة لحالته ولتصرفه[١] .

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص١٥٠ .

المبحث الثالث

الطرق العلمية الخاصة للفحص

(التى تتدخل فى الحياة الخاصة للفرد محل الفحص)

حقًا تساهم طرق الفحص السابق بيانها فى رسم صورة الشخص المجرم سواء بواسطة تجارب المعامل أو الملاحظات المباشرة. ولكن هذه الفحوص لا تمكن من دخول حياته الخاصة جدًا. أى أننا فى حاجة إلى الحصول على ما يقرب « الاعتراف الدينى » فى الديانة المسيحية confession للوصول إلى مواجهته بصورة مناسبة.

ويعرف العلم الحديث ثلاث أنواع من الاختبارات التى تكشف الحياة الخاصة للشخص هى :

١ - الاختبارات البروچكتيف Tests projectifs.

٢ - اختبارات الإخلاص Tests de sincérité.

٣ - التشخيص الناركو La narco - diagnostic.

(نوع من الاختبارات النفسية تتم تحت تأثير تخدير الشخص).

١ - الاختبارات البروچكتيف :

هنا يتاح للشخص « محل الملاحظة » الكشف عما يجول بصدره ولا يستطيع أن يبيح بها فى الظروف العادية. ومن النماذج الفنية فى هذه الاختبارات ما يطلق عليه اصطلاحًا Rorschach, T.A.T. وهنا يركز على التحليل العصبى. كذا هناك من النماذج ما يركز على النواحى البيولوجية :

مثل طريقة سزوندى Szondi وميرا Mira.

(أ) اختبارًا رورسشاش Rorschach :

يوصل إلى معرفة بعض الأمراض العقلية. وفيه يطلب من الشخص أن ينظر إلى ستة بقع من الحبر وأن يقول كل ما يراه فيها.

(ب) اختبار T.A.T. (Thematic Apperception Test) :

يعد اختبارا مفيدا جدًا لمعرفة طبيعة العلاقات العائلية والشخصية. وفيه يقدم للشخص مجموعة من الصور ويطلب منه أن يتخيل قصة عنها.

(جـ) اختبار Szondi :

هنا يراد التوصل إلى معرفة الحاجات الغريزية. وفيه يقدم إلى الشخص مجموعة وجوه فوتوغرافية portraits ويطلب منه اختيار وجهين من هذه الوجوه الأكثر تعاطف وتشوق فى نظره.

(د) اختبار Le Mira :

هنا يراد معرفة درجة الضمير فى نفس الشخص.

ويرى بيناتل أن هذه الاختبارات فى حقيقتها لا تخرج عن كونها اختبارات ذكاء. وأنها لا توصل إلى نتائج مفيدة إلا إذا قام بإجرائها أشخاص ذوى خبرة. أى أنها أقرب ما تكون إلى الفن Art منه إلى العلم[1] كما وإن إجرائها قد يأتى بنتائج عكسية. إذ قد يسبب اضطرابات نفسية خطيرة أو شاذة.

٢ - اختبارات الإخلاص Tests de sincérité :

هنا القصد من هذه الاختبارات التعرف على المستوى الأخلاقى أو المعنوى للشخص. ويستعان هنا بعلم البوليجرافى Polygraphie أى لتسجيل كل التغيرات أو الهزات القلبية والتنفسية حينما يستجوب الشخص.

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص١٥١.

وهنا يلجأ الخبير إلى إثارة أو استفزاز الشخص provocation ولقد تحدث عن هذه الطريقة الإيطالى اجوستينو جيميلى Agostino Gemelli وبين أنه بعد أن انتابه الحيرة مع الشخص محل المناقشة وبعد أن قال لمساعده «لا داعى للاستمرار مع شخص يلجأ إلى الكذب معنا دائماً». هذه العبارة كانت بمثابة امتحان يعتمد على الإثارة أدت إلى أن قرر الشخص محل المناقشة كل الحقائق الدخيلة بإخلاص وبصدق بعد ذلك.

٣ - التشخيص الناركو Le narco – diagnostic :

يلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يكذب الشخص أو يأخذ حذره إلى النهاية حيال إثارته من خلال الاختبارات السابق شرحها هنا يمنح الشخص مادة كيماوية تجعله بين اليقظة والنوم (حالة تخدير جزئى بحيث تسترخى أعصابه).

بعد هذا الاستعراض المبسط لهذه الاختبارات، يجدر بنا أن نبين أن المشكلة الأساسية عند اجراء هذه الاختبارات هى تعارض هذه الأساليب مع مبدأ الشرعية لمساسها بحرية الإنسان. ولهذا نصت توصية اللجنة العلمية للدورة الأوربية ببروكسل فى عام ١٩٥١ على أنه يجب أن تكون جميع الفحوص والاختبارات على المجرمين محددة سلفًا فى التشريع وفى قانون إجرائى. ويجدر أن ننبه إلى أنه لا يصح مطلقًا أن يلجأ إلى هذه الفحوص بقصد التوصل إلى اعتراف[1].

ولكن إذا رضى المحكوم عليه بارادته الحرة استعمال هذه الطرق معه، أو رضى محاميه باستعمالها معه أثناء المحاكمة فلا يصح - حسبما - يعتقد بيناتل - أن نمنع العلماء من تجربة كل الوسائل الفنية التى تسهل معرفة الحقائق العلمية عن حالة المجرم.

ومن المؤسف أن يكون الخوف من التعسف - كما يضيف بيناتل - عقبة فى طريق تعميق الأبحاث الطبية والنفسية والاجتماعية حيال المجرم لأنها هى التى تساعد فى تشخيص الحالة والتكهن بالمعاملة المناسبة لها.

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص١٥٥.

الفصل الثالث

التشخيص الكريمونولوجى

هدف التشخيص الكريمونولوجى تحديد حالة الخطورة الإجرامية أى قابليته للإضرار أو قدرته الإجرامية من جهة، ودرجة عدم تكيفه الاجتماعى من جهة أخرى.

وهذا يعنى أن التشخيص الإجرامى يتم على ثلاث مراحل:

(أ) تشخيص القدرة على الإجرام أو الإضرار.
(ب) تشخيص عدم التكيف الاجتماعى.
(جـ) تشخيص الحالة الخطرة.

وسنولى شرح كل نقطة بنوع من التفصيل.

المبحث الأول
تشخيص القدرة على الإجرام أو الإضرار

لكى يمكن القول بوجود قدرة على الإجرام أو على إحداث الإضرار فى المجتمع يجب أن نتحقق من وجود عناصر معينة فى الفرد.

وهذه العناصر هى التى تحدد الذات الإجرامية أى هى التى تحدد درجة سهولة انحراف الشخص إلى الجريمة.

ويمكن تلخيص هذه العناصر فى النقاط الآتية :

١ – أول مجال هو إحساس الشخص بأن ما يقدم عليه أمرًا يحقق أمنه أى حيث يبدأ العبور من L'acquiescement mitigé إلى L'acquiescement formulé أى من الميل (الرضا البسيط) إلى الرضا التام، أى حينما لا يعد الشخص يخشى سخط المجتمع.

وهنا يحاول كل مجرم تبرير مشروعية انحرافه. وكما يقرر العالم هيزنارد HESNARD يعد هذا المجال متحقق فى كل شخص أنانى أى لا يفسر الأمور إلا حسب وجهة نظره هو فحسب وهذا ما يطلق عليه اصطلاحًا égocentrisme. هنا يعتقد الجانى فى صميم نفسه أنه برئ.

٢ – ثان مجال هو L'acquiescoment formulé أى الرضا التام البات بفعل الجريمة.

وهى ما يطلق عليها علماء النفس حاليًا اصطلاحًا «السقوط العاطفى أو الانفعالى «La labilité émotionnelle» أى الإحساس باللذة وليس الإحساس بمبدأ الواقع أى ببساطة يبحثون عن اللذة لا عن الواقع.

٣ – ثالث مجال هو حالة الخطر L'état de danger هنا نصل إلى مرحلة الأزمة

La crise التى تسبق الجريمة مباشرة. وتوجد أمام الشخص عقبات عدة ولكنه يتجاوزها ليرتكب الجريمة.

٤ - رابع مجال هو المرور إلى التصرف أى العبور إلى الجريمة فعلاً، حينما يتجاوز الخوف من العقاب الذى يهدده لو انحرف هنا الشخص يصبح لا يرى ولا يسمع أى شيء سوى نداء الجريمة أى يفقد الإحساس المعنوى أو الأخلاقى.

- إذا تحققت هذه المجالات يجب أن نراعى أن درجة الخطورة تتنوع فهى فى شخص عالية وفى شخص آخر منخفضة وخلال هاتين الدرجتين توجد درجات متعددة وفى الوسط يوجد الشخص العادى.

المبحث الثانى
تشخيص عدم التكيف الاجتماعى

هنا أيضًا توجد مراحل أو عناصر لعدم التكيف الاجتماعى ومن الملاحظ وجود أشخاص إيجابيين وآخرين سلبيين وهناك اتجاهات ذهنية وبدنية ومهنية مختلفة من شخص إلى آخر تعكس التكيف أو عدم التكيف الاجتماعى أى تساعد على تحقق أو عدم تحقق التكيف مع المجتمع.

وهنا كذلك يمكن أن تكون درجة التكيف مع المجتمع ضعيفة أو كبيرة وفى وسط هذه المسافة يوجد الشخص العادى[1].

(١) انظر بينائل -المرجع السابق - ص١٦١و ص١٦٢.

المبحث الثالث
تشخيص حالة الخطرة

إذا استطعنا أن نصل إلى تشخيص عدم التكيف الاجتماعى إلى جوار تشخيص القابلية لإحداث الضرر، أمكن بسهولة تشخيص حالة الخطورة ذاتها.

ولما كان كل تشخيص من هذين التشخيصين نصل إليه بصورة منفصلة عن التشخيص الآخر لذا نكون أمام عدة فروض:

١ - شخص قابليته على الانحراف محتملة جدًّا (درجة القابلية للإنحراف عالية) ولكن قابليته للتكيف أيضًا كبيرة، ويعتبر «بيناتل» هذه الحالة أخطر حالات الخطورة[١] وتتمثل فى المجرم ذو الياقة البيضاء - حيث تكون قابليته للإجرام وللإضرار عالية، ولكنه متكيف مع مجتمعه. وهذا ما كشف عنه سيزرلاند Sutherland. وبهذا تفسر فضائح كبار رجال الدولة والسياسة والمالية.

٢ - ثان تلاحم متصور، يكون فيه الشخص له قدرة على الإجرام عالية جدًّا، ولكن مسألة تكيفه مع مجتمعه محل نظر أو غير أكيدة، هنا الحالة أقل جسامة من حالة الخطورة الإجرامية التى فرغنا من شرحها حالاً. وهنا يظهر «المجرمين المحترفين»، لأنهم يرفضوا أساسًا العمل الاجتماعى المشروع أى المشاركة مع مجتمعهم أى التكيف مع هذا المجتمع.

وإلى جوار طائفة «المجرمين المحترفين» تظهر كذلك طائفة المجرمين المقال عنهم Criminaloides أو Les délinquants marginaux أى المجرمين الحادين.

ويتميز هؤلاء المجرمين بأن ذكاؤهم أقل من ذكاء المجرمين المحترفين.

٣ - ثالث تلاحم متصور، شخص مقدرته الإجرامية قليلة وكذا تكيفه

---

(٢) انظربيناتل - المرجع السابق - ص١٦٢.

الاجتماعى ضئيل. وتعد هذه الصورة أقل جسامة من الصورة الثانية ومع هذا فإن هذه النوعية من الأشخاص هى التى تشكل الزبائن المعتادين للسجون.

وفى هذه الطائفة يظهر الأفراد الذين لا يتكيفون نفسيًا مع المجتمع بسبب الظروف والذين يصبحون فى النهاية مجرمين بالعادة وتوضح الدراسات الكريموثولوجية أن هؤلاء الأفراد لا يكونوا متكيفين مع الجريمة بقدر ما يكونوا غير متكيفين مع المجتمع، وذلك بدليل دخولهم السجن أى عدم نجاحهم فى ارتكاب الجريمة وهذا ما أثبته كينبرج Kinberg فى أبحاثه.

٤ - وأخيرًا، رابع تلاحم متصور هو وجود شخص قدرته على الإجرام ضعيفة وقابليته للتكيف كبيرة. وهذه أقل درجات الخطورة. ومع هذا قد يتولد عن الانحراف ارتكاب جرائم جسيمة. وهنا يدخل مجرمى الصدفة ومجرمى العاطفة الذى عنى بدراستهم دى جريف DE GREEFF.

* * *

هذه هى الصور الأربعة الموضحة لدرجات الخطورة الإجرامية توصلنا إليها عن طريق معرفة معيارين:

(أ) القابلية للخطورة أو القدرة على الإجرام.
(ب) عدم القابلية للتكيف مع المجتمع.

- إلى جوار هذا **التشخيص المعملى** يوجد تشخيص آخر لحالة الخطورة الإجرامية يطلق عليه **التشخيص الاثيولوجيك** La diagnostic étiologique أى التشخيص المتعلق ببيان أسباب الإجرام.

وهذا التشخيص ضرورى كذلك. ويعنى أنه قبل الحكم على وجود حالة الخطورة الإجرامية بنا على التشخيص الأول يجب أن نقوم بإجراء هذا التشخيص الثانى، كإجراء تكميلى. وهذا التشخيص يعتمد على الفحوص النفسية والاجتماعية بل والبيولوجية.

هنا أيضًا توجد صور تلاحم متعددة:

١ - أول صورة، يوجد تأثير بيولوجى قوى مع تأثير اجتماعى قوى - هنا تعتبر حالة الخطورة مزمنة Chronique.

٢ - ثانى صورة، يوجد تأثير بيولوجى قوى يتفاعل مع تأثير اجتماعى خفيف أو العكس - أى يكون فيه عوامل بيولوجية ضعيفة تتفاعل وتتلاحم مع عوامل اجتماعية قوية. هنا تعتبر حالة الخطورة حدية marginal.

٣ - ثالث صورة، يوجد تأثير بيولوجى ضعيف يتفاعل مع تأثير اجتماعى ضعيف. هنا تعتبر حالة الخطورة عرضية épisodique.

نخلص مما تقدم إلى أن التشخيص الايثولوجيك diagnostic étiologique يعد أساس التكهن الاجتماعى pronostic social، وهو محور الدراسة فى الفصل التالى.

الفصل الرابع

التشخيص الاجتماعى

على خلاف التشخيص الكريموثولوجى الذى يهتم بالبحث عن حكم على قيم الشخص يهتم التشخيص أو التكهن الاجتماعى بصفة أساسية بالتنبؤ بسلوك هذا الشخص فى المستقبل لهذا يدخل فى اعتباره حالة موقف الشخص أو المواقف التى يتصور أن يوجد فيها. ولكن لما كانت هذه المواقف خفية عن العلم الحديث، لهذا يلجأ إلى التشخيص الكريموثولوجى للوصول إلى التكهن الاجتماعى[1]. ولكن هذا الطريق محفوف بالمخاطر نظراً إلى أن حالات الإجرام الغالية هى حالات إجرام حدية marignaux، أى يصعب الاهتداء إليها بسهولة. ولهذا أوصى المؤتمر الدولى السابع العقابى المنعقد فى لاهاى فى أغسطس ١٩٥٠ بأهمية بحث العلماء لطرق تشخيص دقيقة وسليمة. كذا أوصى المؤتمر الدولى الثانى لعلم الإجرام العمل على إيجاد فحوص معملية دقيقة تمكن من الوصول إلى تشخصيات سليمة.

أولاً : طرق التشخيص الاجتماعى :

ومن أبرز العلماء الذين قاموا بعمل طرق أو جداول مفيدة للوصول للتشخيص الاجتماعى، العلماء الألمان أمثال شيد SHEID وميورك MEYWERK وشواب SCHWAAB. وكان لهم أساليب نسوق منها ما يلى بيانه :

اختياره ١٥ خمسة عشرة عاملاً إجرامياً (حسب الموضح بالشكل الآتى ومعرفة عدد الحالات الموجودة فيها هذا العامل المؤثر فى الإجرام) ويوضح الجدول التالى النتائج فى المرحلة الأولى :

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص١٦٦.

جدول رقم (١)

العوامل	٥٠٠ حالة ميونخ (شيد)	٢٠٠ حالة هامبورج (ميورك)	٤٠٠ حالة شواب
١ – عيب وراثى	٦٤	٨٥	٧٧
٢ – إجرام فى الأصول (الآباء وان علو)	٧٧	٦٧	–
٣ – أحوال تربوية سيئة	٧٠	٨٣	٨٤
٤ – حياة مدرسية سيئة	٦٧	٧٤	٨١
٥ – دراسة لم تكمل	٦٥	٧٩	٨٣
٦ – عمل غير منتظم	٧٥	٧٦	٧٧
٧ – إجرام قبل سن ١٨	٧٠	٧٦	٧٩
٨ – سوابق قضائية أكثر من أربع أعوام	٧١	٧٣	٧٣
٩ – عود سريع	٩٠	٨٤	٧٨
١٠ – إجرام مجلى interlocale	٩٧	٧٨	٨٠
١١ – بسيكوباتيه (أمراض نفسية)	٦٤	٧٤	٨٠
١٢ – إدمان خمر	٧٣	٧٧	٨٤
١٣ – سوء سلوك بالسجن	٧١	٨٤	٨٥
١٤ – إطلاق سراح قبل سن ٣٦	٥٦	٦٩	٨٣
١٥ – علاقات اجتماعية عائلية سيئة عند الإفراج	٨٣	٧٨	٨٩

وعن طريق تجميع نقط لكل مجرم يمكن التوصل إلى احتمالية الوقوع فى العود الجنائى، ويؤدى ذلك إلى وضع الأفراد فى مجموعات حسبما هو موضح فيما يلى فى جدول (٢).

جدول رقم (٢)

مجموعة	عدد العلامات السيئة حسب العوامل الخمسة عشر	عدد الحالات ٥٠٠ (ميونخ) بواسطة شيد	
		عدد الأفراد فى كل مجموعة	عائدين
١	صفر	٣٠	١ = ٣٪
٢	١ - ٣	١٠١	١٥ = ٥٪
٣	٤ - ٦	١٧٠	٦٩ = ٤١٪
٤	٧ - ٩	١١٨	٨١ = ٦٩٪
٥	١٠ - ١١	٥٠	٣٧ = ٩٤٪
٦	١٢ - ١٥	٣١	٣١ = ١٠٠٪

وإذا كان جدول (٢) يشير بيانات فحص «شيد» فإن جدول (٣) التالى بيانه يوضح بيانات فحص «ميرك» للحالات المائتين التى أجرى عليها تجاربه.

جدول رقم (٣)

مجموعة	عدد العلامات السيئة (حسب العوامل الخمسة عشر)	عدد الحالات ٢٠٠ (هامبورج) بواسطة ويرك	
		عدد الأفراد فى كل مجموعة	عائدين
١	صفر	٤	صفر = صفر٪
٢	١ – ٣	٤٠	٥ = ١٣٪
٣	٤ – ٦	٤٠	١٠ = ٢٥٪
٤	٧ – ٩	٦٧	٦٠ = ٩٠٪
٥	١٠ – ١١	٣٧	٣٤ = ٩٤٪
٦	١٢ – ١٥	١٢	١٢ = ١٠٠٪

ومن الطرق الأخرى للتشخيص الاجتماعى نلاحظ طريقة جيريك Gerecke . هنا يعتمد على إعطاء كل عامل درجة معينة، وكما سيوضح جدول (٤) التالى بيانه يظهر اعطاؤه قيمة كبرى للظروف النفسية – كما يعتمد جيريك على تسع عوامل لا على خمسة عشرة عاملا كما فى التحليل السابق بيانه.

جدول رقم (٤)

العلامات المميزة (العوامل الإجرامية)	قيمة كل عامل بالنقط	المعامل يتضاعف من ١ - ٤ Coefficient
١ - الفقر المدقع	١٠	منذ عدم وجود مسكن عائلى ومنذ ترك العمل
٢ - انعزالية نفسية	٨	بسبب النشأة أوبسبب الظروف حتى انعدام الثبات
٣ - أمراض نفسية أخرى	٧	مثل حب الظهور، البدع
٤ - ضعف عام (أ) عادى	٢	تأخر فى النمو - نمو غير عادى - ضعف خفيف
(ب) شاذ	٦	ضعف عميق وغباء
٥ - العقوبة الأولى	٩	١٥-١٧ سنة (٤) ١٨-٢٠ سنة (٣) ٢١-٢٥ سنة (٢) زيادة عن ٢٥ سنة (١)
٦ - عدد العقوبات الجسيمة قبل سن ٢٥	٧	١ (١)، ٢-٤ (٢)، ٥-٧ (٣) زيادة عن ٧ (٤).
٧ - أمراض نفسية عند الأقارب (قرابة الحواشى)	٥	حسب النوع (اجرام حقيقى - ادمان خمور).
٨ - الأحوال المعيشية الحالية	٨	المدرسة، التدريب المهنى، العمل، السلوك الاجتماعى.
٩ - تأثيرات خارجية سيئة (أ) حالية	٢	منزلية انعدام التربية - وسط إجرامى.
(ب) مستقبلة	٣	زواج - مهنة - علاقات.

- وأخيرًا نلخص طريقة فرى بين طرق التشخيص الاجتماعى ، وطريقة قريى Frey مستلهمة من طريقة جيريك من جهة :

(أ) وجود ثمانى علامات سيئة قريبة هى :

١ - الوراثة .
٢ - الشذوذ فى الطباع .
٣ - الوسط التربوى .
٤ - الصعوبات فى التربية .
٥ - الضمير والنقد الذاتى .
٦ - الأصدقاء السيئين وسوء استخدام وقت الفراغ .
٧ - نوعية وجسامة الجريمة المرتكبة .
٨ - الإجرام المبكر .

(ب) وضع قيمة كحد أدنى لكل عامل من هذه العوامل الثمانية . مع مراعاة احتمالية زيادة القيمة لعوامل خطيرة مثل إعطاء خمس نقط لسوء الأصدقاء المختارين وسوء استخدام وقت الفراغ فى حين يعطى خمسون نقطة لشذوذ الطبائع فى الفرد .

(جـ) وضع « مُعامِل » يشدد من كل عامل إذا ما وجد فيه .

ثانيا : جداول التكهن :

ساعدت طرق المدرسة الألمانية فى وضع جداول حسابية للتكهن ، وإن عيب على أساليب « شيد » و « ميرك » و « شواب » بساطتها وانتقد أسلوب جيريك و « فرى » لتحكمه .

ولقد أحسن العلماء الأمريكيين وضع جداول التكهن وبالذات العالم شيلدون جليك وزوجته . S. Glueck

ولقد مرت دراسة جداول التكهن فى الولايات المتحدو بمراحل تطور كان أبرزها أسلوب « جليك » ونسوق منها ما يلى :

١ - أسلوب بيرجس : Burgess

عمد بيرجس إلى فهم أسباب نجاح أو فشل نظام الاختبار Parol وتوصل إلى إيجاد صلة بين العمل السابق للشخص وانتهاك قواعد الاختبار Parol . ويوضح الجدول الآتى أن عدم وجود عمل سابق للمجرم أدى بنسبة أكبر من باقى العوامل إلى عدم نجاح تطبيق نظام الاختبار Parol إذ بلغت النسبة كما سنلاحظ (٢٨٪ - ٢٥٪ - ٤٤,٤٪) .

العمل السابق	نسبة عدم نجاح نظام		
	بونتياك	مانارد	جوليت
- خيبل أمل	٢٢,١٪	٢٢,٥٪	٢٨,٤٪
- لا يوجد عمل	٢٨٪	٢٥٪	٤٤,٤٪
- عمل - عارض	٢٧,٥٪	٣١,٤٪	٣٠,٣٪
× غير منتظم	١٥,٨٪	٢١,٣٪	٢٤,٣٪
× منتظم	٨,٨٪	٥,٢٪	١٢,٢٪

ولقد عيب على هذا الأسلوب تحكميته ووضعه نقط ثابتة لكل عامل، كما أخذ عليه عدم مراعاته الحالة الاقتصادية العامة التى تؤثر على عمل الفرد فى المجتمع .

٢ - أسلوب أرجو Argow :

تعرف لوحته « بفهرس احتمالية الإجرام » وفيها يوضح احتمالية عزوف المجرم عن العود إلى الجريمة فى حالات معينة .

ولقد فحص سوابق ٥٦٣ من سجون كونيكتيكيت ووضع جدول للعيوب

الشخصية والاجتماعية وفقا لواحد وثلاثين طائفة للمجرمين. ويعتمد أسلوبه على تجميع نقاط لكل العائدين والمبتدئين للوصول إلى معدل يحقق احتماليا العود إلى الجريمة، وبالتالى من يصل إليه من الأشخاص يكون هناك احتمال لعودته إلى الجريمة، أما من لا يصل إليه فلا يكون هناك احتمال لعودته إلى الجريمة.

وتعتمد طريقته على الوصول إلى معدل حسابى رقمى.

٣ - أسلوب لاإين Laune :

اعتمد على محاولة دراسة ١٥٠ محكوم عليه متمتعين بنظام الاختبار بعد عزل ٥٤ عامل مؤثر للإجرام عنهم ومعرفة النتيجة. ويقصد بهذا الأسلوب معرفة أثر العوامل الضارة فى تغير سلوك الإنسان.

٤ - أسلوب ويكز Weeks :

قارن ويكز بين ٤٥٠ شخص مجرم و ٤٥٠ شخص شريف ولاحظ وجود أربعة عشرة عاملا اجتماعيا مختلفا بين هاتين الطائفتين.

٥ - أسلوب جليك Gleueck :

عنى العالم جليك وزوجته بالقيام بدراسات مشتركة للوصول إلى لوحة تكهن اجتماعى حقيقية.

هنا اختاروا ١٠٠٠ شاب نصفهم جانحيين والآخرين شرفاء من أوساط مختلفة تماما سواء اجتماعيا أو اقتصاديا ولكن كانوا من أوساط ثقافية أو ذكائية متشابهة.

ولقد أثبتت الدراسات الآتى :

(أ) إن الوسط العائلى وراء العيوب الموجودة فى الشخص. وهذا يعنى أن طريقة التربية كانت إما قاسية جدا أو متساهلة، سواء من جهة الأب أو الأم.

(ب) الحالة النفسية تأتى فى المرتبة الثانية، طالما أننا استبعدنا وجود اختلاف - فى العينة المختارة - فى الثقافة أو الذكاء.

وهنا وجدت علامات هامة مؤثرة :

١ - الاحتقار.

٢ - الشك.

٣ - الرغبة فى التدمير.

٤ - الطابع الاندفاعى.

(جـ) أخيرا ظهر البعد العصبى. وهذا البعد يكتشف بواسطة اللجوء إلى أسلوب المقابلةinterview .

ولقد توصل هذان العالمان إلى أن الاعتماد على طرق الإحصاء الحسابى يؤدى إلى عدم انسجام النتائج المستقاة من جداول متباينة المعايير إذا وجدت نسبة أخطاء بين اللوحات ١٣,٢٪[1]. وأن نسبة الاتفاق بين اللوحات المتغايرة المعايير لا تتجاوز ٧٠٪. ولهذا يجب ألا يعتمد على فكرة التكهن الاجتماعى بل يجب أن تكمل بفكرة التشخيص المعملى وهى محور الدراسة فى الفصل الأخير.

---

(١) انظر بيناتل - المرجع السابق - ص١٧٨.

الفصل الخامس

برنامج المعاملة (المعالجة)

هدف المعاملة إصلاح أحوال المجرمين وميولهم تجاه الأحداث، وإلى تجديد دوافعهم وتعديل مواقفهم الاجتماعية، لهذا لكل مجرم برنامج معاملة خاص.

ويحتاج الأمر إلى البحث عن أداة عمل معملية تساعد فى وضع برنامج العلاج. أى أننا نحتاج إلى خطة نموذجية لمواجهة المجرم، ولهذه الخطة وسائلها المادية وإمكانياتها القانونية والإدارية والفنية حسب الزمان والمكان. وفى النهاية ستكون أمام خطة عملية واقعية تلاءم أحوال المجرم.

نخلص مما تقدم إلى أنه يجب شرح ثلاث وسائل:

١ - نطاق برنامج المعاملة.
٢ - مضمون برنامج المعاملة.
٣ - تنفيذ برنامج المعاملة.

وسوف نتولى شرح كل نقطة بالتفصيل على النحو التالى بيانه.

المبحث الأول
نطاق برنامج المعاملة

نطاق برنامج المعاملة :

(أ) إما أن يكون وسط حر.
(ب) وإما أن يكون فى نطاق نظام معين.
(جـ) وإما أن يكون فى نطاق نظام شبه حر.
(د) وإما أن يكون فى نطاق علاج لاحق.

(أ) المعاملة فى وسط حر :

هنا يترك الشخص فى وسطه العادى (الأسرى والاجتماعى) أى لا نغير البيئة التى يعيش فيها ولا الأجواء التى يتحرك من خلالها L'ambiance. وهذه المعاملة تكون مخصصة أى مجدية للأشخاص الذى يتبين أن قدرتهم على الإجرام ضعيفة وقابليتهم للتكيف الاجتماعى عالية (مجرمى الصدفة والعاطفة) وهذا الأسلوب فى المعالجة يجنبهم كل المضار المؤذية النفسية والاجتماعية للحبس قصير المدة.

ويوجد نوعين من المعاملة فى وسط حر تمامًا milieu libre :

١ - انذار يترجم فى صورة وقف نفاذ العقاب. ولكن وقف النفاذ نظام لا يحقق الرقابة على الشخص لذا لا يفيد إلا مجرمى الحوادث - délinquants accidentels أى المجرمين غير الحقيقيين (الزائفين) أو بقول آخر ما يطلق عليهم خطأ صفة « مجرمين » .Pseudo-délinquants.

٢ - الصورة الثانية وهى تفضل الأولى نظرا للعيب الذى ذكرناه حلا، هى صورة الوضع تحت الاختبار Probation كما يعرفه الفكر الأنجلو سكسون والذى بينه « جون اجوستيس » J.Augustus فى « بوسطن » عام ١٩٥٢، والذى انتشر بعد

ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ولقد أخذت فرنسا فى عام ١٩١٢ بنظام مشابه هو نظام الإفراج الشرطى والحرية مع الرقابة Liberté surveillée للقصر، ونظام وقف النفاذ مع الوضع تحت الاختبار Le sursis avec mis à l'epreuve فى عام ١٩٥٨.

ولكى يفوق نظام الاختبار La probation النظامين السائدين فى فرنسا فى أنه يسمح بوجود مساعدة تربوية، تُوجه الشخص طوال مدة خضوعه للاختبار.

أما عن مدة المعاملة فى وسط حر فهى تتدرج حسب الأحوال بحدّ أقصى خمس سنوات، ويتوقف نجاح هذه المعاملة على أمرين:

١ - العلاقات الشخصية بين الفرد ومن يشرف عليه.

٢ - مساعدة الأسرة والمتصل بالفرد الخاضع لهذا النظام.

(ب) المعاملة فى نطاق معين institution:

وهذه هى المعاملة داخل مؤسسة أو معهد. وفى الماضى كان الشخص يودع فى سجن ولكن ثبت فشل السجن حينما تكشفت مضاره (جنسية مثلية - تعليم الجريمة - تكوين عصابات تهديد وابتزاز أموال عند الخروج من السجن). ولهذا ظهر النظام الذى أطلق عليه اصطلاحا النظام البنسلفانى Systeme pennsylvanien الذى يعتمد على نظام الزنزانة ليلا ونهارا. ولكن سرعان ماتكشفت تجربته عن عيوب كذلك وبوجه خاص عيب الإضرار بعقل الشخص. ولهذا أظهر نظام آخر هو العمل فى سكون نهارًا مع الآخرين والنوم ليلاً فى زنزانة ويطلق على هذا النظام إصطلاحًا Systeme auburnien.

ولكن الأمر بالتزام السكون نهارًا استوجب وضع عقوبات صارمة لمن يخرج عن هذا النظام، وهذا ما قد يضر فى علاج المجرم.

ولهذا اقترح عمل نظام يجمع مزايا الأنظمة السابقة ويبعد عن عيوبها ويطلق على هذا النظام اصطلاحًا «النظام التقدمى» Systene progressif. وبمقتضى هذا النظام يخضع كل مجرم لنظام معين من أنظمة الحياة السجنية المختلفة التى سبق أن

استعرضناها حتى تأتى اللحظة المناسبة لاخضاعه لنظام شبه حر Semi-liberte. وتسود إدارات السجون فى العالم حركات إصلاح واضحة هذه الأيام، فإلى جوار السجون التقليدية بدأت تظهر مؤسسات ذت طابع جديد تساهم فى معاملة المجرم المحكوم عليه وهذه المؤسسات بدأت تأخذ فى الواقع صورة مدارس تدريب مهنى، ومستشفيات، مستعمرات زراعية، ومراكز تأهيل أخلاقى، ورغم تعددهم إلا أن هناك منها ما يمكن إعتبارها أنظمة علاجية بمعنى الكلمة ومنها ما يعتبر أماكن عقاب حقيقى.

ولكن للأسف ينقص هذه المؤسسات الجديدة الوسائل التى تحقق بها أهدافها. ومع هذا فمن الملاحظ أن هذه المؤسسات الجديدة تلعب دورها فى إصلاح المجرم إذ لوحظ اختفاء العيوب النفسية والبدنية والاجتماعية فى المجرم بعد تطبيق هذه الأنظمة الجديدة عليه.

وهنا تجدر الإشارة إلى تجربة كلينتون Clintion فى ولاية نيويورك تحت إشراف فانك Fink وكورمير Cormier). والواقع أن العلاج والإصلاح من خلال الأنظمة الحديثة ينبع من فكرة العمل أو التأهيل المهنى، لأن هذا العمل يقوم بدور علاجى فى الإصلاح.

– ولهذا يرى البعض أمثال «بيناتل» أن مدة الوضع نظام ما يمكن أن تمتد إلى ثلاث سنوات. ولكن إذا كان النظام الموضوع نظامًا أكثر تقدمًا فى الناحية الفنية (تأهيل مهنى مكثف) فيكتفى بعام واحد ولكن هذه الأنظمة تساعد نوعية معينة من المجرمين: المجرمين الذين تكون قدرتهم على الإجرام وعلى التكيف ضعيفة.

ولكن إذا زادت المدة – لأسباب قانونية (كون الحكم تجاوز سنة أو ثلاث سنوات حسب الأحوال) – عن المدة الواجب تجاوزها فى التدريب المهنى، فإن مضار هذا النظام تبدأ فى الظهور[1] وإن كانت المدة الطويلة تصلح لمواجهة

(١) هذا ما بينه موريس Morris فى دراسته الآتى بيانها:

Recherche sur la communauté pénitentiaire, in, Etudes relatives à la recherche criminologique, vol. 2, Conseil de L'Europe, 1967, p. 139 a p, 173.

المجرمين ذوى القدرة العالية على إرتكاب الجريمة سواء أكانت قابليتهم اللتكيف الاجتماعى كبيرة أو ضئيلة.

(جـ) المعاملة فى نطاق شبه حر Semi-Liberte :

نظراً لوجود صعوبات ومضار من اتباع الوضع فى مؤسسة أو معهد، ونظرًا لحتمية عدم ترك بعض الأشخاص فى وسطهم الحر، يلجأ إلى نظام «شبه الحر» لما يحققه من مزايا هامة أبرزها القضاء على عيوب النظاميين المتقدم بيانها حالا (نظام الإيداع فى مؤسسة ونظام الوسط الحر).

ويمكن أن يرتبط «النظام شبه الحر» إما بنظام الاختبار Probation وإما بنظام سجنى Systeme pénitentiare. وسنشرح هذا فى النقطتين التاليتين :

١ - إرتباطه بنظام الاختبار :

هنا إما يودع الشخص لدى أسرة أو لدى شخص معين ويطبق هذا النظام فى فرنسا على القُصّر Patronage. وهو يدخل فى نطاق نظام الحرية المراقبة. وغالبًا مايودع القاصر فى أسر زراعية. ولقد أوضحت الخبرة والتجربة أن اللجوء إلى هذا النظام يعتمد على أمرين :

(ا) أن تتحقق الرقابة بصورة جدية وهى صعبة فى نطاق الزراعة. لهذا يعد اللجوء إليها نوع من الحظ أو «اللوتارية». كما وأننا نترك القاصر تحت رحمة رب العمل، وقد لايقوم هذا الأخير بأداء واجب الرقابة على خير وجه.

(ب) أن يكون القاصر من أصل فلاح. أى أن هذا النظام لايصلح مع القاصر الذى يعيش فى المدينة.

ولم تقدم الدول حتى الآن على إجراء هذه التجربة على البالغين.

ولقد عرف النظام الإنجليزى فكرة الإيداع والتسليم للوالدين ولكن هنا أيضًا تثار مشكلة جدية الرقابة التى ألمحنا إليها حالا.

- إلى جوار الإيداع لدى أسرة معينة قد يلجأ إلى إعادة غرس الفرد فى وسط

اجتماعى جديد، وهى ما يطلق عليها عملية الغرس الاجتماعى Transplantation sociale وهى تطبق على الشباب الجانحين هنا يودع الشاب الجانح فى مركز متخصص فى الإصلاح الاجتماعى أو فى مؤسسة تربوية إصلاحية. وتطبق الولايات المتحدة تجارب عدة فى هذا المضمار.

وفى النظام الانجليزى، يمكن أن يتضمن قرار الاختيار Probation النص على إقامة المراهق adultew لمدة عام فى منزل home (أقرب إلى الملجأ Hospice) يتلقى فيه تدريب مهنى كامل.

- وأخيرًا قد يطبق النظام شبه الحر بحذافيره. وهذا ما حدث فى فرنسا حينما خصصت مساكن Foyers للقصر - ساكنى المدن - (أصلهم سكان مدن) بعيدًا عن وسطهم العائلى السيء. ولكنهم يمارسوا حياتهم التعليمية بحرية فى مدرسة عامة أو تجارية أو صناعية حسبما يقرروا هؤلاء القصر وحسب ميولهم. وفى بريطانيا يوجد نظام مماثل لذلك يسرى على البالغين المراهقين إذ يمكن أن يتضمن أمر أو قرار الاختبار إقامة المجرم فى مسكن Hostel (أقرب إلى مسكن الأسرة Foyer) خلال عام، ويصرح له بالخروج للعمل كل صباح كما لو كان حرًّا طليقًا.

٢ - ارتباطه بنظام سجنى :

للتذكرة، نقصد بذلك ارتباط النظام شبه الحر Semi-liberté بنظام سجنى وهنا الفارق يوجد فى أن الشخص يكون مودعًا فى سجن ما Prison.

- وهنا يستعمل النظام كأسلوب علمى لتنفيذ أمثل للعقاب قصير المدة.

- ومن جهة أخرى يعتبر مرحلة وسيطة ما بين الحجز الكامل والحرية الكاملة بالنسبة للعقاب طويل المدة.

أى أن هذا النظام يفيد المجرم سواء أكانت عقوبته قصيرة المدة أم طويلة المدة.

أولاً : استعمال النظام كأسلوب لتنفيذ العقوبة قصيرة المدة :

هنا نشير إلى تجارب بارنيس Barnes وتيترس Teeters التى قدمت لنا صورة

متعددة للاستفادة من النظام شبه الحر وهذه الصور هى :

(أ) جعل المسجون يعمل فى السجن ويعود ليلاً إلى منزله (هذا النظام مطبق فى الاتحاد السوفيتى).

(ب) جعل المسجون يعمل فى الخارج ويعود ليلاً إلى السجن.

(جـ) جعل المسجون يعمل ويرقد فى الخارج، ولكنه يسلم نفسه إلى السجن فى العطلة الأسبوعية (هذا النظام مطبق فى ألمانيا).

ثانيًا : استعمال النظام كمرحلة وسيطة فى العقوبة طويلة المدة :

هنا إما يلجأ إلى جعل المسجون يعمل فى الخارج نهارًا ويعود ليلاً إلى السجن، وإما أن يلجأ إلى تركه حرًا تمامًا عدا العطلات الأسبوعية.

٣ - المعاملة فى نطاق علاج لاحق :

يساعد النظام شبه الحر فى تجهيز الإفراج الشرطى (نظام البارول الموجود فى الولايات المتحدة الأمريكية).

- وحديثاً أحس العلماء بأهمية العلاج اللاحق لا سيما إذا ما لجأنا إلى أسلوب معاملة المجرم من خلال إيداعه مؤسسة، وبأهمية تقليل مدة الحبس لكى يتسنى اللجوء إلى نظام الإفراج الشرطى فى أسرع وقت حتى يعاد تأهيل المجرم بسهولة إلى الحياة الاجتماعية السوية.

وهنا المعاملة بالعلاج اللاحق تقترب من المعاملة فى وسط حر أو مفتوح milieu libre ولكن الأمر يتوقف على مدى استجابة الشخص حسب أحواله أو بقول أدق حسب التكهن الاجتماعى Pronostic social لفكرة الإفراج الشرطى. أى أنه يجب أن يدرس فكرة الإفراج الشرطى على ضوء التكهن الاجتماعى الذى يرد فى ملف هذا المحكوم عليه. وهذا يجعلنا نأخذ فى الاعتبار مدى خطورة هذا الشخص الإجرامية ولكن المسألة جديرة بالتجربة بل إن تجربة هذا النظام كان مفيدًا فى

الوصول إلى اكتشاف جداول التكهن tables de prédiction وفى نطاق العلاج اللاحق أيضًا تظهر فكرة المساعدة التربوية L'assistance éducative التى ترد ضمن نظام الاختبار La probation.

المبحث الثانى
مضمون برنامج المعاملة

لا يكفى وضع الشخص فى نطاق معين للعلاج حتى تنتج المعاملة الغاية منها بل يجب أن يتحدد مضمون برنامج المعاملة لكل مجرم بصورة دقيقة. والمعاملة قد يكون مضمونها جراحى، أو نفسى جراحى، أو طبى، أو طبى - تربوى ولكل مضمون غايته.

(أ) الطرق الجراحية :

يدخل تحت هذا العنوَان عمليات الإخصاء أو التعقيم Castration وتعقيم المرأة وإن كان له مضار إلا أنه يفيد فى حالات معينة. ونفس الأمر يمكن أن نقرره بالنسبة للرجل. ويعرف هذه الأمور المتخصصين فى الطب. ومن أبرز الفوائد لتعقيم المرأة تهدئة حالتها الشاذة الجنسية، ولتعقيم الرجل زيادة الذكاء والفطنة.

وبداهة تستعمل هذه الطريقة الجراحية لمواجهة المجرمين بالشذوذ الجنسى. ولقد استعملتها ألمانيا النازية فى عام ١٩٣٣ ولكن بتعسف واضح أساء إلى هذه الفكرة وجعل العالم يقف منها موقف العداء.

ومع هذا نلحظ أن التشريع الدانمركى ينص على جواز إجراء التعقيم الطبى (تشريع ١٩٢٩). ولكن يرفض هذا التشريع تمامًا التعقيم الإجبارى أو العقابى، ولو حيال مجرمى الجنس الشواذ ولو لجأوا فى ارتكاب جرائمهم الجنسية إلى العنف.

ولابد أن ننوه فى هذا المقام إلى وجود صعوبات دينية وفلسفية أمام إقرار التعقيم الإجبارى أو العقابى لا سيما وأن الأمر مرتبط بكرامة الشخص.

(ب) الطرق النفسية - الجراحية :

هذه الطرق معروفة لدى علماء الجراحة وعلماء النفس مثل عملية التوبيكتومى

topectomie، والجراحة التى تجرى فى فصوص المخ Lobotomie، وعملية التحام الأوعية الدموية anastomose وعملية التالوموتومى thalomotomie وجراحة الشريان السباتى بالعنق Jugulo – carotidienne وتواجه هذه الطرق نفس المشكلة : كيف تطبق على المجرمين؟

هنا يجدر بنا أن نذكر أن هذه الطرق تحتاج إلى رضا المجرمين بإجرائها عليهم. ولقد قام الدكتور بروسو Brousseau بإجراء الـLobotomie على خمسة عشرة مجرمًا عائدًا للإجرام، وكان من بينهم إحدى عشر مجرمًا كانوا قد أفرج عنهم، برضائهم وبعد إجراء هذه العملية أصبح خمسة منهم ينعموا بحياة عائلية سوية عادية بل وحياة اجتماعية ومهنية صحيحة. (أى أن نسبة النجاح ٣/٣٣٢٪).

كذا توصل العالم هاير Hauyer لنتائج مدهشة من جراء هذه العمليات على القصر، إذ اختفى الميل إلى العنف فيهم. ولكن فى حالات أخرى، وبعد أن ظهر وجود فائدة من العملية، عاد بعض القصر إلى عدوانيتهم السابقة.

على كل حال يعترف العلماء ذاتهم بأن هذه الطريقة لا تصلح إلا مع نوعية معينة من المجرمين.

(جـ) الطرق الطبية البحتة :

يجب أن نقرر منذ البداية أنه لا يوجد حتى الآن أى دواء طبى بمعنى هذه الكلمة الدقيقة يمكن أن يجعل الشخص يبتعد عن طريق الشر أو الجريمة هذا ما يقرره العلماء وبوجه خاص دى جريف De Greeff. ولكن يقترح دى تيليو Di Tullio طرق هذا الباب. كما اقترح جيورجيو لاجينى Laggini اللجوء إلى الصدمات الكهربائية بحيث تؤثر فى الجهاز العصبى للمجرم (بتوليد حالة فقدان للذاكرة الإجرامية amnésie أو إظلام الماضى obnubilation أو إعدام الذكريات السيئة annihilation. ولكن هذه المقترحات أثارت سخط الأطباء الفرنسيين وبالذات باريك Baruk بسبب قسوتها على الفرد.

ومن الطرق الطبية الحديثة اللجوء إلى علاج الأعصاب neuroleptique

واستخدام العقاقير مثل عقار الانتبيس antabuse الذى أسفر إستخدامه عن نتائج ناجحة لمواجهة مدمنى الخمور فى فرنسا. ولكن هذا العقار لم يثبت نجاحه فى مداواة حالات الإدمان الجسيمة.

(د) الطرق الطبية - التربوية :

تستعمل هذه الطرق حيال القصر المختلين والمنحدرين الذكاء. وهنا يودعوا فى فصول مشتركة لها نماذج خاصة بكل فصل تأخذ شكل حدائق للأطفال (حضانة) على غرار نماذج مونيسورى Montessori وديكورولى Decroly. كذا تمنح لهم دروس فى اللغة وفى المطالعة وفى الكتابة وفى العمل اليدوى وفى الرسم. . . إلخ. ويأمل البعض تطبيق هذه الأنظمة على البالغين.

(هـ) العلاج النفسى العقلانى :

هنا أوضح جانيت Janet أهمية وجود علاقة جيدة بين القائم بالعلاج والشخص Sujet. ويقصد من هذا العلاج جعل الشخص قادر على السيطرة على نفسه. ويمكن تطبيق هذه الوسيلة التى تستعمل فى عيادات الطب النفسى على المجرم سواء أكان فى وسط مفتوح أو فى مؤسسة فى وسط شبه مفتوح، أو حتى فى مرحلة ما بعد الإفراج الشرطى Post - dure وتعتمد هذه الطريقة على الضغط النفسى على الشخص.

- وقد يلجأ إلى التحليل النفسى بقصد معرفة النزاعات النفسية داخل الإنسان ولكن اللجوء إلى هذا الطريق شاق وطويل، إذ يجب إجراء أربع أو خمس جلسات لمدة ساعة كل أسبوع، ويستمر مع تطور أساليب المناقشة لمدة عامين. كماوأنه يطبق على الشبان (ما بين ٢٠ و٣٠ سنة). ولقد كان هذا الطريق العلاجى مخصص فى الأصل لمواجهة الأشخاص العصبيين جدًّا ثم أصبح الآن ممتدًا ليشمل حالات الأشخاص المصابين بالهستريا الخفيفة.

ولكن تطبيق هذا الطريق على المجرمين محفوف بالأخطار، لذا يجب أن تتوطد صلة القائم بالعلاج مع المجرم. كما أن هذا النظام لا يصلح فى حالات المحكوم

عليهم بالأشغال الشاقة. وهذا ما أثبته الكسندر Alexander وهيلى Healy.

(و) وقد يلجأ كذلك إلى العلاج الطبى الجماعى psychothérapie de groupe. وهنا يتم العلاج عن طريق الحوار بين الطبيب والمرضى نظرًا لعدم وجود الاستعداد الفنى لجعل كل مريض يحظى برعاية طبيب متخصص.

وهنا يدور الحوار حول مشاكل جماعة المجرمين ذاتهم لا مشاكل المجتمع فى صورة اجتماع أومحاضرة أو ندوة. والغرض من هذا العلاج إعطاء الفرصة لحرية المناقشة وعن طريق حرية المناقشة تظهر إمكانيات جديدة للعلاج بوجه عام.

- مثل تحرير المجرم من الكبت الموجود داخله.
- مثل تصفية عقدة المجرم عندما يرى غيره يعرض نفس مشكلته.

وليحقق هذا الطريق القصد منه يجب أن نهيئ المناخ المناسب لتحقيق نجاحه أى أن توجد علاقة محبة بين التربوى éducateur وبين الجماعة كلها بل وبين كل فرد فيها و«التربوى».

ولقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى هذه الطريقة إبان الحرب العالمية الثانية فى المؤسسات العقابية العسكرية.

وبعد الحرب العالمية الثانية فتحت مؤسسات خاصة بالولايات المتحدة لتطبق هذه الطريقة group thérapy ولكن يساء استخدام هذه المؤسسات وتنقلب فى النهاية إلى نوادى للهو أو إلى مجرد حلقات دراسية.

ولقد بدأ تطبيق هذه الطريقة فى فرنسا حاليًا.

(ز) التمثيل النفسى Psychodrame :

هنا اخترع هذا النظام مورينو Moreno فى بداية دراساته عن التحليل النفسى والعصبى فى فينا عام ١٩٢١. وفيه يقوم الشخص بتمثيل دوره الحقيقى على خشبة المسرح بتلقائية تامة.

المبحث الثالث
تنفيذ برنامج المعاملة

ليتسنى انتقاء طريق من طرق المعاملة يجب أن يقوم الإخصائى الفنى بتحديد الطريق.

وحينما يتحدد الطريق يتخذ الأمر نوع من تفريد العقوبة حسب شخصية الفرد قاصرًا كان أم بالغًا.

وأهم ما يساعد على تحرك برنامج المعاملة أن يتحقق من وجود ضمانات أو رقابة علمية دقيقة وحازمة على تنفيذ البرنامج المختار. ويمكن لمراكز البحث الجنائية المتخصصة أن تراقب سير برنامج المعاملة والرقابة العلمية حتمية إذ وبدونها لا فائدة من وراء إعداد برنامج معاملة مناسب.

ويحاول العلماء عمل لوحة لبرنامج المعاملة حسب شخصيات المجرمين وتقسيماتهم، ومن أبرزهم العالم كليك S. Glueck وزوجته الأستاذة فى علم الإجرام.

ولما كان غالبية المجرمين من طائفة المجرمين «الحديين» لذا يصعب برمجة طرق المعاملة فى جدول.

ولكن قد يتحقق فى المستقبل ما يزيل هذه الصعوبات إذا ما اقترب العلماء بصورة أكثر دقة من المجرم الحدى délinquant marginal.

تم بحمد الله وتوفيقه

قائمة المراجع

اعتمد هذا البحث على المراجع الأجنبية وبوجه خاص الواردة باللغة الفرنسية، نظرا لحداثة موضوع البحث على الفكر المصرى، ولا يتعارض هذا القول مع وجود أبحاث مصرية متعمقة فى مجالات البحث الأخرى فى مجال علم الإجرام الواسع. لذا نحيل القارئ العربى على المكتبة المصرية فيما يتعلق بالمراجع العربية العامة الوفيرة فى مادة علم الإجرام...

وعلى هذا نقتصر على ذكر الدراسات المتعمقة المتخصصة التى ساهمت بصورة فعالة فى إصدار هذا البحث، مع مراعاة أن هناك أبحاث ومراجع أخرى اشير إليها فى حينها.

BONGER (A): Criminalité et conditions économique, Amsterdan, 1905

DUPRÉ (E.): Pathologie de L'imagination et de l'émotivité, Paris, 1925

HEUYER (G.): Enquete sur la délinquace juvénile, paris, 1942 – La délinquance juvéni le, Paris, 1969.

Homma à Georges HEUYFY: Pour un humanisime medico–sociul, P. U. F Paris, 1961 .

KINBERG (O): Les Problemes fondamentaux de la criminologie, Paris, 1960.

LOCARD: L'enquête criminelle et les methodes scienifiques, Paris 1920.

PINATEL (J): La criminologie, Paris, 1979.

RICHARD: Le crime, paris, 1961R

SUTHERLAND ET CRESSEY: Principes de criminologie, paris, 1966..

SZABO (D).Criminologie et politique criminelle, paris, 1978 .

الفهرس

صفحة

تمهيد ٧
مقدمة افتتاحية ٩
خطة البحث ١٥

الجزء الأول : علم الإجرام العام

الفصل الأول : نطاق وطبيعة علم الإجرام العام ١٩
المبحث الأول : نطاق علم الإجرام العام ١٩
المبحث الثانى : طبيعة علم الإجرام العام ٢٦
الفصل الثانى : الدراسات الأولية فى علم الإجرام العام ٢٧
المبحث الأول : دراسات تهتم بتبيان تاريخ علم الإجرام ٢٨
المبحث الثانى : دراسات تهتم بتبيان البعد النظرى للجريمة ٣٦
المبحث الثالث : دراسات تهتم بتبيان أوصاف المجرمين ٣٨
المبحث الرابع : دراسات تهتم بعقد مقارنات تفاضلية ٤٢
الفصل الثالث : المفاهيم التحليلية لعلم الإجرام العام ٤٥
المبحث الأول : التعريف الكريمونولوجى للجريمة (تعريف الجريمة من وجهة نظر علم الإجرام) ٤٦
المبحث الثانى : المفاهيم التحليلية ذات الطابع التبيانى ٥٠
المبحث الثالث : المفاهيم التحليلية ذات الطابع التفسيرى ٥٧
الفصل الرابع : النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام العام ٥٩
المبحث الأول : النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام حسب طبيعتهم ٦٠

صفحة

المبحث الثانى : النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام حسب نطاق الدراسة ٦٣
المبحث الثالث : النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام حسب النطاق الزمانى ٦٥
المبحث الرابع : النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام حسب مقدماتهم الفلسفية ٦٨
المبحث الخامس : النظريات والافتراضات الأساسية لعلم الإجرام حسب نوعياتهم ٧١

الفصل الخامس : منهج بحث ومصادر علم الإجرام العام ٧٣
المبحث الأول : منهج البحث فى علم الإجرام العام ٧٤
المبحث الثانى : مصادر علم الإجرام العام ٧٦

الجزء الثانى : علم الإجرام المعملى

الفصل الأول : مفهوم الحالة الخطرة والاتجاهات الرئيسية لعلم الإجرام المعملى ٨١
المبحث الأول : مفهوم الحالة الخطرة ٨١
المبحث الثانى : الاتجاهات الرئيسية لعلم الإجرام المعملى ٨٦

الفصل الثانى : الفحص الطبى والنفسى والاجتماعى ٩٣
المبحث الأول : الطرق العامة الأساسية للفحص ٩٤
المبحث الثانى : الطرق التكميلية للفحص ٩٩
المبحث الثالث : الطرق العلمية الخاصة للفحص (التى تتدخل فى الحياة الخاصة للفرد محل الفحص) ١٠٦

الفصل الثالث : التشخيص الكريمونولوجى ١٠٩

صفحة

المبحث الأول : تشخيص القدرة على الإجرام أو الإضرار ١١٠
المبحث الثانى : تشخيص عدم التكيف الاجتماعى ١١٢
المبحث الثالث : تشخيص الحالة الخطرة ١١٣

الفصل الرابع : التشخيص الاجتماعى ١١٧

الفصل الخامس : برنامج المعاملة (المعالجة) ١٢٧
المبحث الأول : نطاق برنامج المعاملة ١٢٨
المبحث الثانى : مضمون برنامج المعاملة ١٣٥
المبحث الثالث : تنفيذ برنامج المعاملة ١٣٩

قائمة المراجع ١٤١

رقم الإيداع		١٩٨٥ / ٥٩٧٤
الترقيم الدولي	٦-١٤٣٩-٠٢-٩٧٧	ISBN

٣ / ٨٥ / ١٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)